جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم –

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم الإقتصادية **التخصص: إقتصاد كمي**

أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي

دراسة قياسية خلال الفترة(2018/1990)

– حالة الجزائر –

من إعداد الطالبتين :

*** عيدود نعيمة**

*** عمارة نادية**

تحت إشراف الأستاذة :

د – زرواط فاطمة الزهراء

أعضاء لجنة المناقشة

د. محمد عيسى محمد محمود	**رئيسا**
أ . د. زرواط فاطمة الزهراء	**مقررا**
د.حيمور مصطفى	**مناقشا**

السنـــــة الجـــامعيــة : 2019 / 2020

الإهداء

أهدي بحثي هذا إلى من أوصى بهم الرحمن إلى من تاهت الكلمات والحروف في وصفها، ويعجز القلم عن كتابة أي شيء عنها، والتي كانت سندا في حياتي وغمرتني بعطفها إلى منبع الحنان.
أمي الغالية أطال الله في عمرها.

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .... الى من احمل اسمه بكل افتخار
أبي العزيز اطال الله عمره و حفظه من كل سوء.

إلى من عشت براءة طفولتي معهم فلم أتصور الدنيا بعيدا عنهم.
الى من علموني علم الحياة واظهرو لي ما هو اجمل من الحياة
إخوتي : محمد ، كمال ، عبد القادر و مصطفى .
إلى اجمل زهرة تفتحت لي في هذا الوجود اختي الغالية نور الهدى.
الى الاخت الحنون ذي القلب الطيب زوجة اخي الخالدية
الى عصفورة البيت وبسمة الحياة التي تزهي ايامي رباب ابنة اخي

إلى من امضينا الايام سويا نشق الطريق نحو النجاح الى النور الذي يدخل قلبي فيشرح صدري سميرة عقبوبي.
إلى كل من حوتهم ذاكرتي ولم تحويهم مذكرتي .
الى هؤلاء جميعا اهدي عملي المتواضع .

NAIMA

تشكر

بسم الله الرحمان الرحيم وبه نستعين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين أما بعد

قالو قديما " من كان في نعمته ولم يشكر خرج منها ولم يشعر"

ولأنه لا شكر قبل شكر الله العلي الرزاق الذي منحنا الصحة ووهبنا العقل وهدانا به النور العلم و وقانا من ظلمات الجهل

فهو الذي قال: " وإن شكرتم لأزيدنكم " لذلك فإن شكر الله واجب"

ولأن الرسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من لم يشكر الناس لم يشكر الله ، ومن أسدى معروفا فكافؤوه فإن لم تستطيعوا فادعو له"

واعترافا بالجميل يسعدنا ويشرفنا أن نتقدم بجزيل الشكر, و العرفان إلى كل من أعاننا في إنجاز هذا العمل المتواضع، على رأسهم الأستاذة زرواط فاطمة الزهراء ،التي رافقتنا طيلة مشوارنا الدراسي في طور الماستر ونشكرها على قبولها تقييم هذه المذكرة نتقدم لها بجزيل الشكر.

كما نشكر كل من قدم لنا معروفا " لوجه الله ... إلى كل هؤلاء ألف شكر وتقدير وجزاكم الله عنا ألف خير

NAIMA – NADIA

فهرس

المحتويات

الصفحة	الـــــــــــفـــــــــــــهـرس
	الإهداء
	الشكر
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ–د	**الـــــمـــــــــقدمـــــــة العـــــــــامـــــــــــة**
01-48	**الفصل الأول: تطورأسعار البترول وعلاقته بالنمو الإقتصادي**
01	تمهيد
02	**المبحث الأول : أسعار البترول وتغيراتها**
02	المطلب الأول : تعريف سوق البترول
07	المطلب الثاني : محددات سعر البترول
10	المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في تسعير النفط
16	**المبحث الثاني : تقلبات أسعار البترول**
16	المطلب الأول: منظمة الأوبك OPEC ودورها في تحديد الاسعار
25	المطلب الثاني : التطور التاريخي لأسعار البترول
29	المطلب الثالث : أثر سعر البترول على الدول المصدرة و المستوردة
32	**المبحث الثالث: نماذج عن النمو في ظل تقلبات اسعار البترول**
32	المطلب الأول : عوامل قياس النمو الإقتصادي
35	المطلب الثاني : نظريات النمو الإقتصادي
47	المطلب الثالث : اثر تقلبات أسعار البترول علي النمو الإقتصادي
48	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: دراسة تحليلية و قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على النمو الإقتصادي	75-49
تمهيد	49
المبحث الأول : لمحة تاريخية عن واقع قطاع المحروقات في الجزائر	50
المطلب الأول : إكتشاف البترول في الجزائر	50
المطلب االثاني: تأسيس الشركة الوطنية سوناطراك	53
المطلب الثالث: تأميم المحروقات	55
المبحث الثاني: المفهوم العام لطريقة الإقتصاد القياسي	58
المطلب الأول : فروض نموذج الإنحدار الخطي البسيط	58
المطلب الثاني: تقدير معاملات إنحدار نموذج الخطي البسيط	47
المطلب الثالث: دراسة مشاكل التقدير	51
المبحث الثالث: أثر تقلبات أسعار البترول على الناتج الداخلي الإجمالي	69
المطلب الأول: دراسة تحليلية للمتغيرات الداخلة في النموذج	69
المطلب الثاني : تقدير الناتج الداخلي الإجمالبي بأسعار البترول	72
المطلب الثالث: علاقة الناتج الداخلي الإجمالي بأسعار البترول	75

الـــخـــاتـــمـــة العـــــامـــــــة	85-86
خلاصة الفصل	87
قائمة المراجع	94-89

قائمة

الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور أسعار النفط لدول الأوبك خلال الفترة 1970-1985	27
02	تاريخ إكتشاف البترول وبدالة الإنتاج الفعلي في أهم الدول الإفريقية المنتجة حاليا	51
03	تقدير العلاقة بين الناتج الوطني الإجمالي و سعر البترول	73
04	جدول تقدير معالم النموذج	77
05	نتائج تقدير النموذج الخطي	77
06	دوال الارتباط الذاتي البسيط والجزئي *(correlogramme)* للبواقي (1)	78
07	نتائج النموذج الثاني و الثالث	79
08	نتائج تقدير النموذج الثاني	80
09	معنوية المتغيرات التفسيرية و الثابت	81
10	نتائج اختبار *LM-Test*	82
11	دوال الارتباط الذاتي البسيط والجزئي *(correlogramme)* للبواقي (2)	82

الرقم	العنـــــــــوان	الصفحة
01	أسعار النفط ومعدل النمو العالمي بالأسعار الحقيقية	**11**
02	الأسعار الإسمية لبعض أنواع النفوط	**11**
03	تصورات أدم سميث حول النمو الإقتصادي	**37**
04	العلاقات بين عناصر النمو الإقتصادي في فكر "مالتوس"	**40**
05	نظرة كينز الى مكونات النمو الإقتصادي	**45**

06	وضعية الإقتصاد القياسي من النظرية الاقتصادية	59
07	الهدف من طريقة المربعات الصغرى	63
08	تطور أسعار البترول خلال الفترة (1989 – 2008)	69
09	تطور النمو الإقتصادي خلال الفترة (1989– 2008)	71
10	شكل الإنتشار بين الناتج المحلي الإجمالي وسعر البترول	75
11	شكل الإنحدار الخطي البسيط لسعر البترول والناتج المحلي الإجمالي	76
12	المدرج التكراري *(Histogramme)* لإعتدالية البواقي	83
13	اختبار *ARCH-LM* لمربع البواقي	84

المقدمة العامة

تعتبر المحروقات من أهم الموارد الإقتصادية و الطبيعية في وقتنا الحاضر، فهي تمثل العمود الفقري للإقتصاد العالمي، و كذلك تشكل المصدر الرئيسي للطاقة بالنسبة للدول الصناعية الكبرى، فبدونها ستتوقف مصانع هاته الدول، فلقد أصبحت المحروقات بالنسبة للغرب و للولايات المتحدة الأمريكية هي الروح أو قلبها النابض.

كما يعتبر البترول سلعة إستراتيجية و مادة حيوية أساسية للصناعة و هامة للتجارة الدولية، ويأثر في جميع أوجه النشاط الإقتصادي، فقد ارتبط التاريخ الإقتصادي الحديث بهذا الذهب الأسود الذي كان له الأثر الأكبر في تشكيل معالم الخريطة الإقتصادية العالمية بكونه سلعة نادرة و محدودة و الصناعة الأولى في العالم و يعد شريان الحياة للكثير من القطاعات و القوة المحركة للتقدم الصناعي و التطور التكنولوجي و هذا من خلال تعدد خصائصه و مميزاته و إستخداماته حيث اصبح لهذه الثروة صناعة تقوم عليها و إقتصاد يدرسها لكونه سلعة إستراتيجية هامة في تحقيق النمو الإقتصادي للدول المصدرة لها رغم تميزها بالزوال .

و لأن البترول يعد موردا طبيعيا ناضبا (غير متجدد) ، فإن هذا يجعله أهم سلعة إقتصادية يتم تبادلها على المستوى العالمي. و في الوقت ذاته ، فإن التطور الذي عرفته الصناعة البترولية نتيجة تعقيدات في تسويقه ، و أدى الى إنشاء سوق عالمية له تتميز بالتعقيد و عدم الإستقرار ، نتيجة لخضوعها لتضارب مصالح الفاعلين فيها و حساسيتها لمختلف الأحداث الإقتصادية و السياسية ، وهذه الحالة تفضي دائما إلى جعل أسعار البترول لا تعرف الإستقرار ، نظرا الى تأثرها بعوامل إقتصادية و غير إقتصادية عدة ، و لعل هذا ما نلمحه من خلال الهزات التي تمر بها الأسعار ، و التي تنعكس على مختلف إقتصادات دول العالم تارة بالإيجاب و تارة بالسلب خلال فترات مختلفة .

وقد أنعم الله على الجزائر بنعمة البترول و لكن باعتمادها المفرط على هذا المورد أصبحت تنعت بالدولة النفطية وتحولت من فرضية إقتصاد القوة بإمتلاكها هذه الثروة إلى إقتصاد الفقاعة نتيجة البقاء مع إشكالية المصدر الواحد للمداخيل .

لهذا يجب علينا التفكير اليوم و أكثر من أي وقت مضى في وضع إستراتيجيات بديلة لقطاع المحروقات، تكون كقطاعات دائمة و ليست زائلة، قطاعات تجعلنا نحصل على إستقلالنا الإقتصادي الكلي، وتساهم في تدعيم إستعمالنا للنفط كورقة ضغط إقتصادية وسياسية على الصعيد الدولي.

1- إشكالية الدراسة :

وإنطلاقا لما سبق عرضه، تتمثل إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي:

إلى أي مدى يمكن أن تؤثر تقلبات أسعار البترول على النمو الإقتصادي في الجزائر؟

ومن أجل الإحاطة بكل جوانب الإشكالية تبين لنا طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية ، والتي نوجزها فيما يلي :

- ✓ **ماهي العلاقة بين أسعار المحروقات والنمو الإقتصادي ؟**
- ✓ **هل النمو الإقتصادي قائم على قطاع المحروقات ؟**
- ✓ **ما مدى أهمية إرتفاع أسعار البترول في تحقيق النمو الإقتصادي في الجزائر ؟**

2- فرضيات الدراسة:

وبهدف الإجابة على التساؤلات المطروحة، يمكن وضع الفرضيات التالية و التي تعتبر كإجابة مبدئية على مختلف التساؤلات المطروحة:

- ✓ يبدو أن العلاقة التي بين أسعار البترول و النمو الإقتصادي هي علاقة طردية .
- ✓ يعتبر الإقتصاد الجزائري ريعيا كونه يعتمد على إيرادات البترول وبالتالي فان أي تذبذب يطرأ على هذا الأخير سينجم عنه تأثير مباشر على النمو الإقتصادي .
- ✓ يظهر لنا أن التغير في أسعار البترول يأدي إلى التغير في النمو الإقتصادي ولإرتفاع سعر البترول دور أساسي في زيادة النمو الإقتصادي.

3- أسباب إختيار الموضوع:

- ✓ الإهتمام الشخصي بكل ما يتعلق بموضوع البترول .
- ✓ السعي لإيجاد إستراتيجيات بديلة فعالة لقطاع المحروقات وضرورة تنميتها.
- ✓ أهمية الموضوع على مستوى الإقتصاد الجزائري.

- ✓ هو موضوع إقتصادي هام ، فعلى الرغم من تعدد الدراسات والأبحاث السابقة التي تعرضت لموضوع المحروقات ، لا يزال هذا القطاع يستقطب فضول الباحثين نظرا لما يتميز به من التنوع وعدم الإستقرار.
- ✓ أهمية الموضوع كونه يعتبر من المواضيع الإقتصادية الهامة التي لا تزال تثير جدلا على الصعيد الدولي بصفة عامة وعلى الصعيد الجزائري بصفة خاصة.

4- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في التعرف على الأثار التي تخلفها تغيرات أسعار البترول على النمو الإقتصادي في الجزائر و ذلك من خلال إستعراض التغيرات التي عرفها سعر البترول في الأسواق العالمية ، كما تنبع أهمية الدراسة من الإهتمام البالغ الذي حضي به البترول في مختلف إقتصاديات الدول المنتجة و المستهلكة له، لدوره الكبير الذي يلعبه الذهب الأسود في تطور و تحقيق رفاهية الدول لما يوفره من موارد مالية في إستمرارية دوران عجلة إقتصاديات هذه الدول .

5- أهداف الدراسة:

- ✓ محاولة فهم العوامل المؤثرة في أسعار البترول .
- ✓ تحديد المصدر الحقيقي للصدمات التي تصيب النمو الإقتصادي في الجزائر، وإثبات فيما إذا كانت تقلبات أسعار البترول هي المصدر الرئيسي لهذه الصدمات.
- ✓ التنبيه إلى صعوبة الإعتماد على مورد واحد في التأثير على النمو الاقتصادي للدولة .
- ✓ فهم كيف تؤثر تقلبات أسعار البترول على النمو الإقتصادي في الجزائر .

6- حدود الدراسة:

الحدود المكانية : دراسة تطبيقية على الجزائر.

الحدود الزمانية : سنتطرق من خلال هذا البحث إلى إبراز أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الإقتصادي خلال الفترة الممتددة من :1989 – 2019

7- منهج الدراسة:

سنعتمد في هذا البحث على كل من المنهج الإستقرائي والمنهج الكمي الإحصائي الإستنباطي بفرعيه الوصف والتحليل ، الوصف لمعرفة المفاهيم المتعلقة بالبترول والنمو الإقتصادي أما التحليل لدراسة أسعار البترول وعلاقتها بالنمو الإقتصادي في الجزائر، ثم نعتمد على المنهج الإستقرائي وأداته الإحصاء من خلال إستخدام الأدوات القياسية لمعرفة طبيعة العلاقة بين أسعار البترول والنمو الإقتصادي في الجزائر.

8 – صعوبات الدراسة :

كأي باحث عند إنجازنا لهذه الدراسة تلقينا العديد من الصعوبات و العراقيل التي كانت تقف أمامنا كل مرة في تقدم هذه الدراسة و يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

- صعوبة الحصول على مراجع بسبب مرض كوفيد 19 (كرونا).
- صعوبة الحصول على المعطيات الخاصة بالبترول .
- تضارب في الإحصائيات من مصدر لآخر .

الفصل الأول

تطور أسعار البترول وعلاقته بالنمو الإقتصادي

تمهيد:

إن الطاقة كانت و لا تزال المحرك الأساسي للإقتصاد العالمي نخص بالذكر المحروقات في صورة البترول فهو يحظى بإهتمام جميع دول العالم لما له من أهمية كبيرة في التطور الإقتصادي و الإجتماعي على المستوى العالمي و مكانة أساسية في إقتصاديات الدول المنتجة والمستوردة له.

وكمعظم الدول المصدرة للبترول فإن قطاع المحروقات يحظى بأهمية بالغة في الإقتصاد الجزائري ، ذلك لإرتباط سياسات التنمية بدخله من العملة الصعبة حيث يمثل حوالي 30% من الناتج المحلي الإجمالي و يمثل أكثر من 94% من صادرات الجزائر، ولهذا قامت الجزائر بجملة من الإصلاحات وإستحداث القوانين الضرورية لتطوير هذا القطاع والنهوض به وذلك بغرض زيادة إنتاج المحروقات من أجل تغطية الطلب المحلي والعالمي على الطاقة.

وبناءا على ماسبق سيتضمن الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: أسعار البترول وتغيراتها

المبحث الثاني : تقلبات أسعار البترول

المبحث الثالث: نماذج عن النمو في ظل تقلبات أسعار البترول

المبحث الأول: أسعار البترول وتغيراتها

يعتبر النقط مصدر من أهم مصادر الطاقة التي لا تستطيع البشرية الإستغناء عليها في مسيرة حياتها ، وقد إستعمل الإنسان النفط منذ القدم ولكن غستعمالاته كانت بصورة محدودة. و زادت الحاجة إليه مع مرور الوقت خصوصا مع زيادة عدد السكان والتقدم الملحوظ على المستوى الصناعي والتكنولوجي.

المطلب الأول: تعريف سوق البترول

أولا: تاريخ البترول

البترول قديم قدًم الحياة، ويبدو أن البترول سابق في قدمه الإنسان، إذ تقول بعض النظريات الحديثة أن عمر البترول يتجاوز 3 مليارات سنة في الوقت الذي لا يتجاوز فى عمره الإنسان على الكرة الأرضية أكثر من 3 ملايين سنة. لقد كان البترول خلال الجزء الأكبر من تأريخه مدفونا في الصخور الرسوبية وبعيدا عن المتناول المباشر للإنسان، وكانت الإستخدامات الأولى للبترول محدودة وعابرة، فالحضارات القديمة كالحضارة الفرعونية وحضارة وادي الرافدين الهنود الحمر، كانت تستخدم هذه المادة السوداء واللزجة ذات الرائحة اللاذعة التي تتدفق أحيانا بفعل العوامل الطبيعية إلى سطح الأرض في علاج بعض الأمراض وتضميد بعض الجروح وطلاء السفن. ليست قصة البترول بحديثة العهد فقد عرف الإنسان هذه المادة وإستعملها للإنارة في البيوت والمعابد وفي معالجة الأمراض الجلدية منذ أقدم العصور.

يعتقد بعضهم أن النبي نوح عليه السلام كان أول من إهتدى إلى البترول وإستخدمه في طلاء سفينته التي نقلت الكائنات الحية وأنقذت الحياة من الطوفان العظيم، وقد يكون الفراعنة أول من إستخدم قار البترول في عمليات تحنيط جثث كبار ملوكهم و نبلائهم، وكذلك إستخدمه الفراعنة في طلاء السفن وحمايتها من المياه وترجع هذه التقنية إلى المصريين القدماء منذ أكثر من 3000 سنة، كما إستخدم قدماء المصريين البيتومينات كمسحوق للتجميل في طلاء العيون والأظافر ويخلط مع الفاكهة والزيوت العطرية ليستخدم كعطر عالي الجودة ومرهم لعلاج الأمراض الجلدية، وقد ترك البابليون ما يدل على ذلك، فيما يعتقد البعض الآخر بأن أول عهد البشرية بالبترول كان في بلاد الرافدين وإيران. وفي عام331 ق.م هاجم جنود فارس خيمة الملك المقدوني الإسكندر الأكبر بأوعية فخارية معبأة بالبترول الذي كان يجمع على شواطئ بحر الخزر (بحر قزوين حاليا).[1]

[1] – نبيل جعفر عبد الرضا ،**اقتصاد النفط** . دار احياء التراث العربي ، بيروت ، 2011 ، ص9.

وقد عرف العراقيون البترول منذ أقدم العصور و استخدموا القار المستخرج منه في إنارة وتبليط بيوتهم وشوارعهم، وقد ورد ذكره في سفر النبي (دانيال)، وعند مرور الجيش اليوناني بقيادة الإسكندر الأكبر من كركوك شاهدوا منابع البترول وذكروا بأن الطرق كانت مرشوشة بالبترول من منبعه إلى المدينة و أنهم يشعلونه في الليل وتظهر المدينة بشكل رائع حتى تبدو و كأنها داخل كتلة من النار، واستخدم السومريون القير في أعمال البناء، واستخدمه البابليون في تعبيد المعابد والشوارع، أما الريادة في الحفر بحثا عن البترول فقد فاز بها الصينيون في القرن الرابع الميلادي فقد بلغوا أعماقا زادت عن 240 م وكان يتم حرق البترول المنتج لتبخير الماء المالح للحصول منه على الملح الثمين، وفي القرن الثامن الميلادي كان يتم رصف الطرق الجديدة في بغداد باستخدام القار الذي كان يتم إحضاره من ترشحات البترول في هذه المنطقة.

أما أول بئر عصري فقد حفره المهندس الروسي (سيمونوف) عام 1848 في شمال شرق باكو وكانت باكو تنتج نحو 90% من إجمالي إنتاج البترول العالمي حينذاك، غير أن تاريخ البترول الحديث يبدأ بوقوع السيد (صموئيل كير) على منبع للبترول في أثناء قيامه بحفر الآبار لإستخراج الملح في ولاية بنسلفانيا الأمريكية قبل الحرب الأهلية الأمريكية (1865 –1861)، ولم يكن يقدر أهميته فوضعه في القناني وقام ببيعه كعلاج للكوليرا والنزلة الصدرية والسل وأمراض الكبد. لفت هذا العلاج الكولونيل (إدوارد دريك) الذي كان يعمل لصالح مجموعة من المستثمرين المغامرين الذين كانوا يبحثون عن الثروة أكثر من بحثهم عن البترول، كان هدف هذه المجموعة الاستثمارية تسويق زيت جديد أقل كلفة وأكثر سلامة من زيت الفحم وزيت الحيتان وقد نجح دريك عام 1859 في حفر أول بئر لإستخراج البترول في ولاية بنسلفانيا بإستخدام الآلات البخارية في إقتحام مكامن البترول والوصول إليه في أماكنه الرسوبية في باطن الأرض، وربما ترجع شهرة دريك إلى أنه أول من لفت الانتباه إلى أهمية الحصول على التمويل اللازم لعمليات الحفر والتطوير، ثم امتدت يد السيد (جون روكفلر) إلى صناعة البترول فقبض على خناقها مفتتحا عهد الصراع الرأسمالي عليها فأخذت أهمية البترول تتضاعف بمرور الزمن وإحتل البترول تدريجيا المكانة التي كانت للفحم في الصناعات المختلفة.[1]

ثانيا: ماهية البترول والتعريف به

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم التي أطلقت على هاته المادة التي باكتشافها تغير مجرى الحياة البشرية، فهناك من أطلق مصطلح الذهب الأسود على البترول و هذا يرجع الى الأهمية الإقتصادية والتي أصبحت تضاهي الذهب" Gold" في الإقتصاد العالمي.

[1] - نفس المرجع ص 10 .

وبالرجوع الى مصطلحات البترول والصناعة النفطية نجد ان كلمة البترول تعني النفط او زيت البترول (البترول، زيت البترول، النفط = Petroleum)، وبالتالي نستنتج بأن البترول هو نفسه النفط وبهذا يمكننا أن نقول وبهدف توحيد المصطلحات برميل بترول = برميل نفط .[1]

البترول *Petroleum* كلمة من أصل لاتيني تتكون من مقطعين أولهما هو *Petr* وتعني صخر والثانية *oleum* وتعني زيت، وعلى ذلك فالكلمة كلها تعني زيت الصخر، لأن الإنسان القديم كان يراه طافياً فوق الصخور أو خارجاً منها، ولأنه كمادة يتمتع بقدر متفاوت من اللزوجة، وأحياناً أيضاً يسمى بالإنجليزية *Petroil* وهي تسمية صحيحة لأن *Oleum* باللاتينية تعادل *Oil* بالإنجليزية، البترول خليط من المواد الهيدروكربونية التي تتكون و تتجمع في باطن الأرض و تظل فيه إلى أن تخرج لسطح الأرض من تلقاء نفسها أي بفعل العوامل الطبيعية المختلفة (شقوق ، كسور أرضية) أو بفعل الإنسان.[2]

« و البترول هو سائل قاتم اللون ولكنه يحتوي على عديد من المركبات الكيماوية نذكر منها ما هو غاز كالبوتان ومنها ما هو سائل كالبنزين ومنها ما هو صلب كالقطران »[3].

خام البترول هو سائل يتكون أساسا من الهيدروكربونات وكذلك على نسبة صغيرة من الكبريت والأوكسجين والنتروجين، يتكون ويتجمع في باطن الأرض ويظل في مكانه إلى أن يخرج إلى سطح الأرض بفعل العوامل الطبيعية كالشقوق و الفوالق أو الكسور الأرضية أو يستخرجه الإنسان بواسطة حفر الآبار، يوجد البترول في الطبيعة إما في حالة صلبة أو شبه صلبة كعروق الإسفلت، أو يوجد في حالة سائلة كخام البترول أو في حالة غازية، الغازات الطبيعية. يتنوع إنتاج حقول البترول منها ما ينتج خام البترول مختلطا بقليل من الغازات الطبيعية ، ومنها ما ينتج الغازات الطبيعية مع قليل من خام البترول أو بدونه كحقول الغازات الطبيعية.[4]

[1] – احمد شفيق الخطيب ، **معجم مصطلحات البترول و الصناعة النفطية** ،مكتبة لبنان ، ساحة رياض الصلع ، الطبعة الجديدة ،1990 ،ص 323.

[2] – عبد المطلب عبد الحميد ، **اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية** . الدار الجامعية – الاسكندرية ، الطبعة الاولى ، ص15 .

[3] – امينة مخلفي **محاضرات حول مدخل الى الاقتصاد البترولي** (اقصاد النفط) –الجزء الأول،الطبعة 2013–2014 ،ص4.

[4]– بيوار خنسي ، **البترول – اهميته ، مخاطره وتحدياته** . دار ئاراس للطباعة والنشر ، الطبعة الاولى ، اربيل ، 2006 ص9

ثالثا: أهمية البترول

يعد البترول محور الصراع الاقتصادي والسياسي الدائر في العالم لما يتمتع به من مزايا هامة وعديدة، فهو سلعة إستراتيجية لها خطورتها وقت السلم والحروب على السواء. لذلك فالبترول من أهم عناصر التقدير الإستراتيجي للدول و عليه تستند قوة الدول و أمنها و من خلال سيطرتها عليه تتحكم في الصراع العالمي بأسره بإعتباره مؤشرا حقيقيا لقياس تقدم الأمم و إزدهارها و من هنا يمكن إدراك سبب تزايد هذا الصراع و تفاقم حدته في منطقة الوطن العربي.

تزداد أهمية البترول هذه في العالم يوما بعد يوم تبعا لتعدد و تزايد خدماته و إستعمالاته في المجالات الإقتصادية و الإجتماعية المختلفة، بالإضافة إلى تصاعد أهميته و إستراتيجيته العسكرية حتى بعد إنتشار إستعمال الطاقة الذرية، لذا فهو الروح الذي تجري في جسد الحضارة الإنسانية المعاصرة.

تتبع أهمية البترول الإستراتيجية هذه من حقيقتين أولاتهما كونه مصدرا للطاقة وثانيتهما لأنه مادة خام أساسية لفروع الصناعات الكيماوية و البتروكيماوية المختلفة، فالبترول كمصدر للطاقة يحظى بمكانة متميزة بين مجموعة هذه المصادر ناجمة عن أسباب فنية و اقتصادية تتمثل في درجة الإحتراق العالي و ارتفاع معامله الحراري و نظافة استخدامه و سهولة نقله و تخزينه و انخفاض نفقات إنتاجه. بالإضافة إلى ما يتيحه من مزايا أخرى تعتبر ضرورية لوسائل النقل الحديثة كالسرعة و غيرها.

و تظهر أهمية البترول كمادة خام أساسية في العديد من فروع الصناعات التحويلية : الكيماوية و البتروكيماوية حتى أن الأخيرة قد استمدت إسمها منه و التي أصبحت منتجاتها بحكم التقدم التكنولوجي تستخدم في كافة مقومات الحياة العامة لرخص موادها الخام البترول و الغاز الطبيعي و تنوع منتجاتها و رخص أثمانها و شيوع استعمالها و سرعة انتشارها و إرتفاع قيمتها المضافة – بالتالي تتمثل هذه الصناعات القائمة على البترول في صناعات زيوت التشحيم و مواد اللدائن و العقاقير الطبية و المنظفات الصناعية و مواد التجميل و الورق و المنسوجات و الألياف الصناعية و المطاط الصناعي و المبيدات الحشرية و المفرقعات، بالإضافة إلى بعض فروع الصناعات الغذائية، و هي جميعا مما يمكن اعتباره من الصناعات الإستراتيجية ذات الأهمية الخاصة لشؤون الدفاع و الأعمار في وقت واحد لما يمكن أن تقدمه من مواد وسيطة أو بديلة لفروع الصناعات الأخرى .[1]

[1] – محمد ازهر سعسد السماك و عبد المنعم عبد الوهاب ، **جغرافية النفط والطاقة** . 1981، ص63 .

و لا تقف أهمية البترول كمصدر للطاقة أو كمادة خام إلى حد ما ذكر، بل تتعداها إلى أبعد مما تقدم إذ أن الأبحاث الصناعية و التقدم التكنولوجي و غيره كفيلة بتطويرها في المستقبل و لعل تزايد الأهمية النسبية للبترول وتطورها بين مصادر الطاقة المستهلكة في العالم يؤكد أهمية هذا المورد و مكانته.

رابعا: تعريف السوق البترولية

يعرف السوق في النظرية الاقتصادية بمجموعة العلاقات المتبادلة بين قوى العرض و الطلب و المؤثرة في كيفية تحديد سعر و فعالية تخصيص أي سلعة أو خدمة أو مورد إقتصادي في الاستخدامات المختلفة.

وهي السوق التي يتم فيها التعامل مصدر مهم من مصادر الطاقة وهو البترول ، يحرك هذه السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية، العسكرية و المناخية و تضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات البترولية.[1]

خامسا: أنواع الأسواق العالمية للبترول

1- **الأسواق الفورية للبترول:** «عرفت صناعة البترول الأسواق البترولية الفورية (مواقع الأسواق الفورية: سوقي خليج المكسيك وميناء نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، الخليج العربي، سوق سنغافورة بالشرق الأقصى، منطقة بحر الكاريبي، سوق روتردام في أوربا) من القديم باعتبارها وسيلة عملية للتخلص بأسعار منخفضة من بعض الفوائض البترولية، ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب خارج إطار العقود طويلة الأجل، ولم يكن نطاق السوق الفورية يتجاوز في الماضي 15 % من حجم التجارة العالمية في البترول ، وبالتالي لم يكن السعر الفوري المنخفض يؤثر تأثيرا محسوسا في الأسعار المعلنة.

2- **الأسواق المستقبلية للبترول (الآجلة):** عرفت الأسواق المستقبلية هي (بورصة نيويورك التجارية، مجلس شيكاغو التجاري البورصات الدولية للبترول ومقرها لندن) في منتصف الثمانينات، وقد عرفت هذه الأسواق قديما ولكن في مجال السلع التي تتأثر بعوامل غير متوقعة كالمنتجات الزراعية،[2]

[1] – فتحي احمد الخولي ،**اقتصاديات النفط** ، دار زهران للنشر والتوزيع ، جدة ،السعودية ،سنة 1997 ص145

[2] – محمد محروس إسماعيل ،**اقتصاديات البتر ل والطاقة**، دار الجامعية المصرية، ط1، 1988، ص77

وتوفر تلك الأسواق لمن يشتري السلعة التخوف من مخاطر تغير السعر في المستقبل، وتعتبر هذه الأسواق ظاهرة مستحدثة بالنسبة للنفط فلا تنتعش إلا في ظل أسعار تتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار».

3- المطلب الثاني: محددات سعر البترول

أولا: تعريف سعر البترول الخام

اقتصاديا عرّف السعر على أنه التعبير عن قيمة شيء مادي (سلعة) أو معنوي (خدمة) بوحدة نقدية محددة في فترة زمنية معينة، لهذا فإن السعر قد يكون معادلا للقيمة كما أنه قد يكون غير ذلك، حيث نجد أن العلاقة بين قيمة الشيء وسعره هي علاقة غير ثابتة، إذ أنها تتغير تبعا لتفاعل وتداخل عدّة عوامل اقتصادية، سياسية اجتماعية ، . . [1]

كما يعرف بأنه "تلك القيمة النقدية التي تعطي للسلعة البترولية خلال مدة معينة و محددة نتيجة تأثير عدة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية ومناخية بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة حينها ويعني قيمة المادة أو السلعة البترولية و يعبر عنها بالنقد.

ويتكون سعر البترول أساسا من تكلفة الإنتاج إضافة إلى هامش الربح الذي يستعمل للمناورة و بالتالي فإن الحديث عن التكاليف الإنتاجية يعتمد أساسا على اعتبارين هامين هما:

- ✓ **العامل الأول:** يتمثل في الجانب الهندسي و التقني أي حسب المراحل المختلفة فهناك:

- **تكاليف مرحلة البحث والتنقيب:** و تشتمل على نفقات الحصول على الاختبار نفقات أعمال المسح المتنوع نفقات حفر الآبار التجريبية؛
- **تكاليف مرحلة التطوير:** و تشتمل على نفقات المعدات و الآلات الخاصة بالآبار المنتجة من أنابيب، أغطية، صمامات و وسائل نقل؛
- **تكاليف مرحلة الاستخراج:** و هي كل تكاليف الاستخراج من باطن الأرض و تشتمل على نفقات الأجور و الرواتب، نفقات الرافعة الآلية.

و لكن هذا التقسيم نتج عنه مشاكل محاسبية نظرا لانعدام الدقة في تخصيص النفقات لكل مرحلة.

- ✓ **العامل الثاني:** يعتمد على وجود نوعين من التكاليف ثابتة و متغيرة.

[1] – محمد احمد الدوري، **مبادى اقتصاد النفط** ، الطبعة الاولى، دار شموع الثقافة، ليبيا، ص 347

- **التكاليف الثابتة:** تتضمن مجموع ما ينفق على عمليات البحث و التطوير و المعدات والآلات و المباني المختلفة اللازمة لإستخراج البترول وتنقيته من الشوائب وتخزينه على سطح الأرض ثم نقله إلى مناطق التصدير و التصنيع؛
- **التكاليف المتغيرة:** و تسمى أيضا التكاليف المباشرة، و تتضمن تكاليف العمل (الأجور تكاليف وقود القوى المحركة تكاليف وسائل الإنتاج الثانوية كلفة الإتاوة أو الربح إضافة إلى الضرائب) أما هامش الربح فكان يتحدد تبعا لمصالح الشركات في البداية أي منذ بداية إكتشاف وإستغلال البترول و حتى بداية أخذ الأوبك لزمام تحديد السعر خلال السبعينات، و في مرحلة الثمانينات أصبح السعر يتحدد حسب ظروف العرض والطلب.[1]

ثانيا: أنواع أسعار البترول الخام

يشير سعر البترول الخام إلى القيمة النقدية لبرميل البترول الخام بالمقياس الأمريكي للبرميل المكون من 02 غالون معبرا عنه بالوحدة النقدية الأمريكية (الدولار)، إن حركات الأسعار في السوق البترولية يمكن أن تعرض تحت المفاهيم الآتية:

1- **السعر المعلن:** و هو سعر البرميل المعلن من قبل الشركات البترولية في كارتل الشقيقات السبع محسوبا بالدولار الأمريكي، و قد ابتدأ العمل بالسعر المعلن منذ عام 1880 عندما أعلنت شركة ستاندرد أويل نيوجرسي عن سعر برميلها البترولي عند فوهة البئر، ثم استمر العمل بهذا النوع من الأسعار داخل الولايات المتحدة و خارجها، و المعروف أن الأسعار الرسمية التي تعلنها الدول البترولية تأتي في إطار السعر الرسمي المعلن؛ [2]

2- **السعر الفوري:** هو عبارة عن قيمة السلعة البترولية نقدا في السوق الحرة للبترول بصورة فورية أو آنية، و قد برز هذا السعر مع وجود السوق الحرة حيث يتميز بعدم ثباته بسب ارتباطه بمدى الاختلال بين العرض و الطلب على البترول الخام ،[3] فإذا كان الإختلال قليل يكون السعر الفوري أقل من السعر المعلن أو مقاربا له و يكون مستواه أكبر من الأسعار المعلنة إذا كان الاختلال كبير.

---

[1] – فاتح زهار وآخرون : **دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على تغيرات سعر النفط**، مذكرة ليسانس، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية . جامعة فرحات عباس،1999،ص 6.

[2] – فتحي احمد الخولي ،**اقتصاديات النفط** . دار زهران للنشر والتوزيع ، جدة ،السعودية ،سنة 1997 ص145

[3] – طرشي مريم و مسخر حدة ، **اثر تقلبات اسعار النفط على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر للفترة 2000-2016** . ماستر ، تخصص نقود ومؤسسات مالية ، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة ، 2016-2017 ، ص 19.

3- **السعر المتحقق:** و هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء التسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع و المشتري بنسبة مئوية تحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع و السعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات و التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع و المشتري لقد ظهرت هذه الأسعار منذ فترة أواخر الخمسينيات، عملت بها الشركات البترولية الأجنبية المستقلة و بعدها الشركات الوطنية البترولية في الدول البترولية سواء في منظمة الأوبك و الدول الأجنبية الأخرى؛ [1]

4- **سعر الكلفة الضريبية:** هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول التي تقوم باستخراجه الشركات البترولية العاملة في البلدان و مناطق العالم البترولية مضاف اليه عائد تدفعه هذه الشركات البترولية لحكومات هذه البلدان المعنية ، او بتعبير اخر تقوم الشركات البترولية العاملة في البلدان البترولية بشراء البترول الذي تستخرجه من اراضي هذه الاخيرة بسعر يكافى كلفة الاستخراج يضاف اليه عائد او ريع يتمثل في ضريبة على الدخل يذهب لحكومات تلك الدول لذلك يعتبر السعر الاساسي في تعاملات السوق ، لان البيع بسعر اقل منه يعني هذا البيع بالخسارة؛[2]

5- **سعر الإشارة:** هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات ، حيث بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة أخذ و أعتمد سعر الإشارة في إحتساب قيمة البترول بين بعض الدول البترولية المنتجة و الشركات الأجنبية ، من أجل توزيع أو قسمة العوائد البترولية بين الطرفين ، أي أنّ سعر الإشارة عبارة عن سعر البترول الخام و الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المحقق ، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعالي و السعر المتحقق ، إن هذا السعر أخذت به و طبقته العديد من البلدان البترولية مثل ما تم بين الجزائر و فرنسا في 1965 .[3]

6- المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في تسعير البترول

[1] – شتيوي مروة و شتيوي شبيلة ، **اثر تقلبات اسعار البترول على تمويل الاستثمار في الجزائر 2000-2016** . ماستر تخصص نقود ومؤسسات مالية جامعة 8ماي 1945 قالمة 2016-2017 ص19.

[2] – مرسلي رضوان وبورقعة سعاد ، **اثر تغيرات اسعار البترول على الاقتصاد الجزائري** . ماستر ، جامعة الدكتور مولاي الطاهر ، سعيدة ، 2015 /2016 ، ص3

[3] – قويدري قوشيح بوجمعة ، **انعكاسات تقلبات اسعار البترول على التوازنات الاقتصادية والكلية في الجزائر**. ماجيستير ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، شلف ، 2008 /2009 ، ص62

أولا: تقلبات أسعار البترول :

تخضع ديناميكية أسعار البترول لعدة عوامل رئيسية تساهم بدرجة كبيرة في تغير سعر برميل البترول بالأسواق العالمية كالتوازن بين العرض و الطلب و الوضع الإقتصادي الكلي لاقتصاديات العالم و المتغيرات الجيوسياسية، كما يساهم الدولار الأمريكي في تقلبات الطلب على البترول ، حيث يقوَم سعر برميل البترول الخام بالدولار الأمريكي، بالتالي فإن أي انخفاض في سعر صرف العملة الأمريكية سيؤدي إلى ارتفاع الطلب على البترول و العكس في حالة ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي، كما يساهم ايضا الوضع العام في أسواق المال العالمية بتقلبات أسعار البترول.

منذ النصف الثاني من عام 2014، انكمشت أسعار البترول الخام بنحو 9.0 في المائة لتسجل حوالي 96 دولار أمريكي متوسط عام 2014 ، مقارنة بحوالي 105.9 دولار أمريكي للبرميل عام2013 . يرجع هذا الإنخفاض إلى عدة عوامل منها تراجع الطلب العالمي على البترول الخام بسبب انخفاض معدلات نمو الإقتصاد العالمي و وفرة المعروض من البترول و سوائل الطاقة الأخرى، فقد قامت الولايات المتحدة الامريكية بزيادة إنتاجها من البترول الخام من 7.4 مليون برميل يوميا في عام 2013 الى 8.6 مليون برميل يوميا في عام 2014 . يعزى ذلك إلى تنامي ظاهرة البترول الصخري في الولايات المتحدةً الأمريكية فقد ارتفع إنتاجها من 3.2 مليون في عام 2013 إلى 4.2 و4.8 مليون برميل يوميا عامي 2014 و2015 على التوالي، مما أدى إلى انكماش صافي الواردات البترولية منذ عام 2012 بنحو 8.8 في المائة لتصل إلى 6.4 مليون برميل يوميا عام 2015 مقارنة بحوالي 8.5 و 7.6 مليون برميل يوميا عامي 2012 و 2013 على التوالي. كما أثر التباطئ الاقتصاد العالمي خاصة في منطقة اليورو ودول آسيا في الطلب على البترول الخام، بالتالي تراجع سعر البرميل في الأسواق العالمية، الشكل رقم (01) .[1]

[1] – محمد ازهر سعيد السماك و عبد المنعم عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص63 .

شكل رقم (11) : أسعار النفط ومعدل النمو العالمي بالأسعار الحقيقية

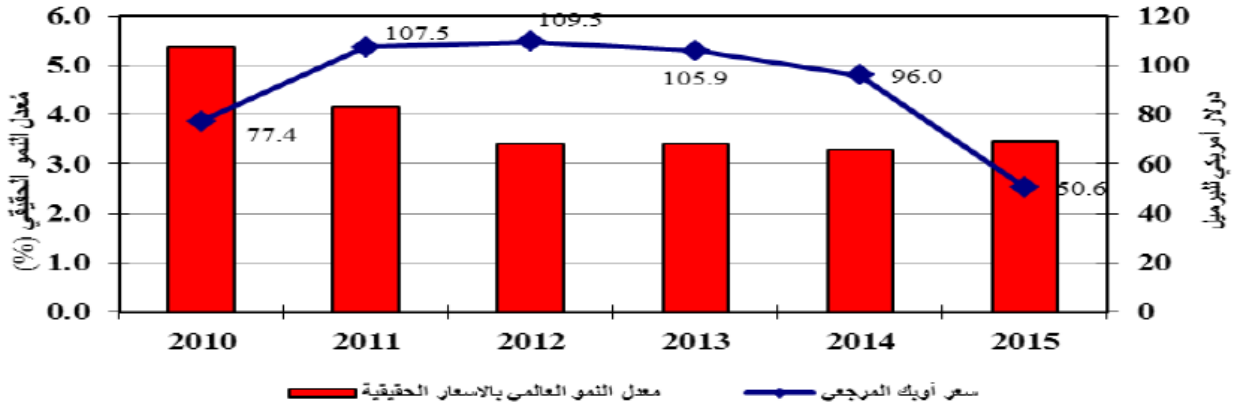

المصدر : قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي ومنظمة الأوبك

كما أدى ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مقابل جميع العملات إلى حد ما تراجع الطلب على االبترول بالأسواق العالمية. بالاضافة إلى العوامل الاخرى مثل انخفاض النمو الإقتصادي بدول الاتحاد مقابلً الاوروبي و دول آسيا، فقد شهد الدولار الامريكي ارتفاعًا مقابل اليورو بنسبة 10.0 في المائة و سجل 1.461 متوسط عام 2014 مقارنة بحوالي 1.31 متوسط عام 2013 ، و ارتفع أيضا مقابل الين الياباني بنسبة 8.5 في المائة و سجل 105.9 متوسط عام 2014 مقابل 97.9 خلال عام 2013 شكل رقم (12) يوضح تقلبات أسعار البترول

شكل رقم (12) الاسعار الاسمية لبعض انواع النفوط

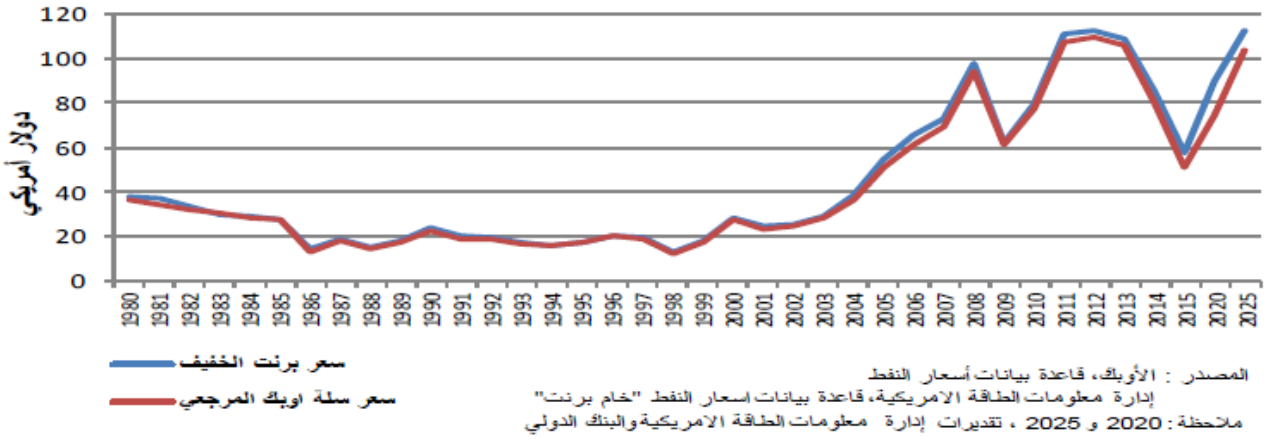

المصدر : الأوبك، قاعدة بيانات أسعار النفط
إدارة معلومات الطاقة الامريكية، قاعدة بيانات اسعار النفط "خام برنت"
ملاحظة: 2020 و 2025 ، تقديرات إدارة معلومات الطاقة الامريكية والبنك الدولي

من جهة أخرى تشير تقديرات البنك الدولي، أن ينخفض سعر بترول السلة المرجعية الى 50.6 للبرميل خلال عام 2015، ثم يعاود الارتفاع إلى حوالي 74.1 و 103.4 للبرميل عامي 2020 و2025 على التوالي. في حين أن سعر خام برنت يتوقع أن يرتفع إلى 89.7 و112.2 دولار أمريكي للبرميل عامي 2020 و2025 على التوالي. أما بالنسبة لبترول غرب تكساس، يتوقع أن يرتفع سعر البرميل إلى 82.7 و104.7 دولار أمريكي عامي 2020 و2025 على التوالي.

ثانيا: توقعات أسعار البترول

على الرغم من الإنخفاض في أسعار البترول إلى نحو 100 دولار للبرميل حتى سنة 2015 ومستوى 112 دولار بحلول سنة 2030 أما توقعات أوبك فكانت نوعا ما أكثر اعتدالا وذلك ببلوغها مستوى 90 دولار مع ظل الفترة القادمة حتى سنة 2030 وفي هذا الإطار قدرت وكالة الطاقة الدولية أنه من أجل استيعاب النمو المتوقع في الطلب وللتعويض عن نضوب حقول البترول الحالية، يتطلب الأمر الحاجة لاستثمارات تبلغ 5 تريليون دولار حتى سنة 2030 قد يؤدي إلى ركود الاستثمارات و من ثم إمكانية تقلبات أسعار البترول مستقبلا. كل هذه العوامل تشير إلى بقاء ارتفاع الأسعار و تقلبات السوق سمة ثابتة في أسواق البترول في المستقبل المنير، في حين تبقى بعض تقنيات أسعار البترول لا نقرا منها بسبب خصائص و تعقيدات سوق البترول و بالتالي يجب أن تكون للدول المنتجة و المستهلكة على حد سواء مصلحة قوية في تجنب التقنيات الحادة في الأسعار استنادا إلى التغيرات الهامة في تكييف برامج النفقات الإجتماعية و التنموية الطاقوية التقليدية البديلة و يقل طلبهم على مصادر الطاقة الحديثة أما الدول المتقدمة رغم أنها الأكثر استهلاكا للطاقة بأنواعها المختلفة فتكون أقل تأثرا بارتفاع أسعارها.[1]

ثالثا: العوامل المؤثرة في أسعار البترول الخام

تعد أسعار البترول أهم الأسعار الدولية للسلع التجارية على الإطلاق، حيث تراقب هذه الأسعار جميع دول العالم و مؤسساته الاقتصادية سواء في الدول المنتجة أم المستهلكة للبترول ، لما لهذه الأسعار من دلالات خطيرة حول مستقبل التكاليف و الأسعار و النمو في جميع أنحاء العالم أن أسعار البترول أصبحت من أكثر السلع التجارية الدولية تقلبا، و يرجع ذلك إلى العديد من الأسباب و المتغيرات التي تؤثر في سعرها، و التي تشمل المتغيرات الإقتصادية و السياسية أو المناخية، أو عوامل المضاربة القائمة على التوقعات و يمكن إيجاز أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط بالآتي:[2]

1- **الحجم الاحتياطي البترولي:** يمكن تحديد مدى ندرة البترول الخام في ضوء الإحتياطي المؤكد للبترول الخام، عندما يزيد الجيولوجيون من تقديراتهم لحجم الإحتياطي فإن ندرة المورد البترولي سوف تقل مما يدفع المنتجين إلى إعادة النظر بكلفة المستخدم باتجاه تخفيضها فينخفض سعر البترول الخام. أما إذا إقتنع المنتجون بأن الإحتياطي أقل من السابق فإن أسعار البترول الخام سوف ترتفع إلى أن تتغير التوقعات مرة أخرى.

[1] – حسين عبد الله ،**البترول العربي دراسات اقتصادية سياسية** ،دار النهضة العربية ، القاهرة، 2003 ،ص137.

[2] – نبيل جعفر عبد الرضا ، مرجع سبق ذكره ، ص 92

2- **البترول الخام الإصطناعي:** يتضمن البترول الخام الإصطناعي النفوط الخام الناتجة عن تقطير حجر السجيل ورمال القار و الفحم، وهي مهمة في توفير موارد بديلة للطاقة و في إمكان تأثيرها في سعر البترول الخام التقليدي.

3- **الجمود النسبي في الطلب على البترول:** يتسم البترول بشكل عام بإنخفاض مرونته بالنسبة للسعر، بمعنى آخر أن إرتفاع سعر البترول الخام لا يترتب عليه إنخفاض في الكمية المطلوبة و إنخفاض السعر لا يترتب عليه ارتفاع في الكمية المطلوبة من البترول. و ذلك بخلاف العديد من السلع الأخرى التي يترتب على تغير أسعارها إستجابة الكميات المطلوبة منها على نحو كبير. وتشير تطورات أسعار البترول و الإستهلاك العالمي للبترول الخام إلى أن هناك رد فعل محدود للمستهلك إتجاه تغيرات أسعار البترول الخام، فضلا عن الحاجة إلى مدة طويلة لكي يستطيع المستهلك أن يتكيف مع مستوى الأسعار المرتفعة. إن هذا الإنتظار الزمني يزيد من عامل اليقين في مرونة الطلب السعرية في الأجل الطويل. إذا اعتقد المنتجون أن الطلب في الأجل الطويل هو أكثر مرونة مما هو متوقع سابقا فإن المستهلكين لا يطلبون الكميات السابقة مما يؤدي إلى إنخفاض مفاجئ في السعر.

4- **الجمود النسبي في العرض:** حيث تتسم مرونة العرض النسبية (إستجابة الإنتاج لتغيرات السعر) بالإنخفاض وبصفة خاصة عندما يتعلق الأمر بزيادة العرض مع إرتفاع السعر، حيث أن الإنتاج البترولي يعتمد أساسا على القدرة في الإستخراج من الآبار، ومعدل الإستخراج الأمثل للبترول من البئر، ومن ثم فان إرتفاع سعر البترول لا تقابله زيادة مهمة في المعرض البترولي فتزيد الضغوط على الأسعار وتدفع بها نحو الإرتفاع بصورة أكبر، لأنه لكي تنخفض أسعار البترول لابد أن تحدث زيادة في حجم المعروض من البترول وهي مسألة في غاية الصعوبة خصوصا عندما يصل الإنتاج إلى حده الأقصى، حيث يقتضي زيادة إنتاج البترول ومن ثم زيادة العرض تطوير الآبار الحالية و تعزيز معدل الاستكشاف للآبار الجديدة و هو ما يتطلب وقتا طويلا.

5- **معدل النمو الاقتصادي:** و هو أحد المحددات الأساسية لحجم الإستهلاك العالمي من البترول الخام، فإذا كانت توقعات المنتجين تشير إلى إرتفاع معدلات إستهلاك النفط نتيجة لإرتفاع معدل النمو الإقتصادي ، فأن كلفة المستخدم ستكون مرتفعة. فالتوقع بإرتفاع معدل النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الطلب على البترول الخام مما يدفع بالسعر نحو الإرتفاع، و يحدث العكس في حالة التوقع بإنخفاض معدل النمو الإقتصادي الذي يدفع بمعدلات الطلب ومن ثم إستهلاك البترول نحو الإنخفاض مما يدفع بمسار أسعار البترول الخام نحو الانخفاض.

6- **سعر الخصم:** في بداية العقد الثالث من القرن الماضي، كانت الأسعار المعلنة للبترول الخام من الشركات البترولية العالمية آنذاك أسعارا خالية من التضخم، ولكن العالم شهد عدم إستقرار في معدلات التضخم فاقت عدم الإستقرار في أسعار البترول الخام، وعليه لابد من تقييم أسعار البترول الخام بالدولار الثابت أي لابد من تحديد السعر الحقيقي للبترول و ليس السعر الإسمي. إذا افترضنا أن الإستثمار في إستخراج البترول من الأصول التي لا مخاطر فيها فإن هذا يدفع المنتجين إلى الاستفادة من سعر الفائدة الحقيقي الذي يعبر عن عائد الأجل الطويل لسنوات إستثمار خالية من المخاطر، ولكن إذا توقع المنتجون مخاطر سياسية وجيولوجية مثل: التأميم، جفاف الآبار، النضوب السريع للآبار، صعوبة الحصول على موارد بترولية جديدة، فإن هذا يدفعهم إلى فرض سعر خصم مرتفع، أما إذا قل خطر التأميم والتملك فإنهم يتبنون سعر خصم أقل، يمكن إعتبار سعر الخصم بأنه ثمن الفرصة لرأس المال، فإستثمار رأس المال في مشروع ما يضيع على المستثمر فرصة إستثمار ماله في مشروع آخر، ولذلك فهو لن يستثمر في المشروع إذا كان بالإمكان استثمار ماله في مشروع أخر أكثر ربحا وبمعنى آخر فإن سعر الخصم هو المردود الذي يتوقع المستثمر الحصول عليه من الإستثمار في أي مشروع أن ربح المستثمر في صناعة البترول يعتمد على سعر الخصم علما أن سعر الخصم الدارج في الصناعة النفطية هو 12% حسب التقديرات الحقيقية.

7- **سعر صرف الدولار الأمريكي** : يتم تسعير البترول الخام بالدولار في الأسواق العالمية ولذلك فإن أي تغير في سعر صرف الدولار يؤثر بشكل مباشر في سعر البترول الخام ، يؤدي انخفاض سعر صرف الدولار إلى رفع أسعار البترول الخام من خلال الأثر المباشر و الأثر غير المباشر، يتمثل الأثر المباشر أو قصير الأجل لإنخفاض الدولار في أسواق البترول في زيادة حدة المضاربات في عقود البترول ، الأمر الذي يسهم في إرتفاع أسعار البترول. فالنفط تغييراته من المواد الأولية المسعرة بالدولار، يصبح رخيصا مقارنة بالإستثمارات الأخرى مقدرة بالعملات الاجنبية ، لذلك يقبل عليها المستثمرون .

- يتمثل الأثر غير المباشر أو البعيد الأجل، لإنخفاض الدولار في أسواق البترول العالمية في تغيير أساسيات السوق، عن طريق تاثيره في العرض والطلب على البترول . فمن نتائج انخفاض الدولار على المدى الطويل انخفاض الطاقة الإنتاجية، أو عدم نموها بشكل يتناسب مع الزيادة في الأسعار بسبب انخفاض القوة الشرائية للدول المصدرة، والتي لن تمكنها من توفير الأموال اللازمة لزيادة الطاقة الإنتاجية، هذا يعني إخفاض المعروض مقارنة بالطلب، بتوفير إرتفاع أسعار البترول ، الأمر نفسه

ينطبق على شركات البترول العالمية التي تتسلم عوائدها بالدولار، لكنها تدفع تكاليفها بعملات مختلفة، فشركات البترول في بحر الشمال، تدفع أجور عمالها باليورو في الوقت الذي تتسلم فيه عائداتها بالدولار. هذا يعني إرتفاع التكاليف مقارنة بالعائدات الأمر الذي يمنعها من زيادة الإستثمار في طاقة إضافية ، رغم إرتفاع أسعار البترول. هذا أيضا يخفض المعروض ، و يرفع أسعار البترول.

8- **انتشار المضاربة على البترول:** وهي من الظواهر الجديدة التي تتعرض لها صناعة البترول حاليا، حيث تكونت صناديق للمضاربة فيه و هو ما جعل البترول أحد سلع المضاربة، وتقوم عمليات المضاربة في البترول على أساس التوقعات المستقبلية للأسعار والتي ترتكز إلى مجموعة من المتغيرات الإقتصادية الكلية وكذلك السياسية و المناخية، وعندما تشير هذه التوقعات حول المتغيرات المؤثرة في البترول إلى إحتمال إرتفاع الأسعار يبدأ المضاربون في شراء البترول فترتفع أسعاره بصورة أكبر، وعندما تنعكس تلك التوقعات تبدأ عمليات بيع البترول فتنخفض أسعاره بصورة أكبر، و هو ما يؤدي إلى زيادة نطاق التقلبات السعرية في البترول بفعل اتجاهات المضاربة.

9- **مستوى المخزون العالمي من البترول:** إن الإرتفاع في مستويات مخزون البترول الخام أو المنتجات المكررة يدل على أن العرض يفوق مستوى الطلب، وغالبا ما يكون لهذا تأثير سلبي على الأسعار و العكس صحيح.

10- **العوامل السياسية :** وهي أحد الخصائص الأساسية لعملية إنتاج البترول إذ أن إنتاجه يتركز في الخليج بصورة أساسية وهي منطقة ساخنة جدا من الناحية السياسية، وعرضه للتقلب الشديد من وقت لآخر في هذا الجانب يمكن أن يحدث أي تغير في الأوضاع السياسية في هذه المنطقة ينعكس بشكل مباشر على الأسعار العالمية للبترول الخام.

11- **التقلبات في المناخ :** بما أن البترول هو المدخل الرئيسي في عمليات توليد الطاقة فإن التغيرات العنيفة في درجات الحرارة من حيث إرتفاعها أو إنخفاضها يترتب عليه إرتفاع أو إنخفاض الطلب على الطاقة لأغراض التدفئة بالذات وهو ما يؤدي إلى إرتفاع أو إنخفاض الطلب على البترول ، الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر في أسعار البترول الخام.

المبحث الثاني: تقلبات أسعار البترول

المطلب الأول: منظمة الأوبك ودورها في تحديد الأسعار

أولا: نشأة منظمة الأوبك[1]:

1- **تأسيس منظمة الأوبك:** تعود أول محاولة جدية لإنشاء الأوبك إلى مؤتمر النفط العربي في القاهرة (أبريل نيسان 1959) الذي نظمته اللجنة البترولية التابعة لجامعة الدول العربية، فقد جرت في كواليس هذا المؤتمر محادثات بين ممثلي فنزويلا والمملكة العربية السعودية والعراق وإيران والكويت تناولت تأمين هيئة إستشارية تجتمع مرة واحدة مستويا على الأقل لمناقشة بعض النقاط، أهمها:

- ✓ تحسين الشروط التعاقدية وضرورة التشاور حول موضوع تغير الأسعار؛
- ✓ معالجة أوضاع صناعة البترول من وجهة نظر جماعية موحدة؛
- ✓ زيادة قدرة مصافي البترول في البلاد المنتجة؛
- ✓ تأسيس شركات بترول وطنية؛
- ✓ التفاهم فيما يتعلق بعمليات صيانة وإنتاج وتنقيب الموارد البترولية.

وجرى الاتفاق على صياغة ميثاق أو عهد شرف وقع عليه في نهاية الاجتماعات، وعرفت تلك الوثيقة بإسم إتفاق المعادي، كما صدر قرار من هذا المؤتمر يدعو الشركات المنتجة للبترول بألا تغيير في أسعار مبيعاتها دون التشاور مع الحكومات المعنية، لكن الشركات لم تأخذ الأمر جديا وإستخفت بقرارات المؤتمر، ولم تولها أي إهتمام، وأعلنت شركة إسو في (9 أغسطس / آب (1960) على تخفيض أسعار بترول منطقة الخليج العربي، وكان عملها هذا هو القشة التي قصمت ظهر البعير، فإتصلت الحكومة العراقية بحكومة فنزويلا والحكومات العربية الأخرى وإيران وجرت إتصالات بين الجميع تقرر على إثرها عقد مؤتمر في بغداد العريقة وبالفعل عقد هذا المؤتمر خلال الفترة من (10-14 / أيلول / سبتمبر / 1960) مؤلفا من ممثلين عن العراق وإيران أو الكويت والعربية السعودية وفنزويلا. لاحظ المؤتمر أن الأعضاء يقومون بتنفيذ برامج التنمية هم بأمس الحاجة إليها، وأن هذه البرامج تمول بصورة أساسية من الواردات التي تم الحصول عليها من صادراتهم النفطية، وأن الأعضاء يجب أن يعتمدوا على الواردات النفطية إلى درجة كبيرة لكي يوازنوا ميزانياتهم السنوية، وأن النفط هو من الموجودات القابلة للنضوب، ومن الضروري الاستعاضة عنه بثروات أخرى، وأن جميع دول العالم تعتمد في الغالب كليا على النفط مصدرا أساسيا لتوليد الطاقة بغرض المحافظة على مستويات معيشتها وتحسينها، وأن أي تذبذب في أسعار النفط يؤثر بالضرورة في تنفيذ برامج التنمية لبلدان الأعضاء، ويؤدي بالنتيجة إلى إضطراب لا في اقتصادياتها فحسب بل في اقتصاديات جميع البلدان المستهلكة للنفط أيضا.

[1] مصلح الطراونه، ليلى لعبيدي مامين، **منظمة التجارة العالمية ومنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2013، ص 275-277.

هذا ما جاء في مقدمة القرارات التي أتخذت خلال مؤتمر البلدان المصدرة للنفط سنة (1960)، وما تم ذكره يمثل تعدادا لأهم الأسباب أو الدوافع التي دعت لعقد هذا المؤتمر وإصدار القرارات التالية:

القرار رقم (01/01):

- ✓ إن الدول الأعضاء لا تستطيع أن تبقى بعد الآن غير مكترثة بالنسبة لوجهة النظر التي تتبناها شركات النفط حتى الآن فيما يتعلق بتعديلات الأسعار؛
- ✓ سيطلب الأعضاء من شركات النفط المحافظة على أسعار ثابتة بعيدة عن كل تذبذب لا ضرورة له وسيعملون بكل الوسائل المتيسرة لديهم ليعيدوا الأسعار الحالية إلى المستويات التي كانت سائدة قبل إجراء التخفيضات وسيضمنون أنه في حالة ما إذا نشأت ظروف جديدة تستوجب وفقا لتقدير شركات النفط إجراء تعديل على الأسعار فعلى الشركات المذكورة أن تجري مشاورات مع العضو أو الأعضاء الذين يمسهم الموضوع لكي تشرح الظروف شرحا وافيا؛
- ✓ إن الدول الأعضاء ستدرس وستكون نظاما من شأنه أن يضمن استقرار الأسعار سالكة في ذلك طريق تنظيم الإنتاج مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح الدول المنتجة والمستهلكة وضرورة ضمان دخل ثابت للدول المنتجة و إمداد كفئ اقتصادي ومنتظم لهذا المصدر من الطاقة للدول المستهلكة وعائد عادل لرأس المال بالنسبة للمستثمرين في صناعة النفط؛
- ✓ إذا حصل نتيجة تنفيذ أي قرار إتخذه المؤتمر بالإجماع أن قامت احدى الشركات المعنية بإتخاذ أي إجراء بشكل مباشر أو غير مباشر ضد واحد أواكثر من البلدان الأعضاء، فإن على أي عضو آخر ألا يقبل أي عرض يعود بالنفعة عليه وحده سواء كان ذلك بشكل زيادة في الصادرات أو رفع الأسعار، تقدمه إليه الشركة أو الشركات بقصد عرقلة القرار الجماعي الذي توصل إليه المؤتمر.

القرار رقم (02/01)[1]:

- ✓ بغية تنفيذ نصوص القرار رقم (1) يقرر المؤتمر إنشاء منظمة دائمة تسمى منظمة البلدان المصدرة للنفط تقوم بإجراء مشاورات منظمة بين أعضائها لغرض تنسيق وتوحيد السياسات النفطية للأعضاء، ومنها تقرير الموقف الذي يجب أن يتخذه الأعضاء وذلك عندما تتطلب الظروف المشار إليها في الفقرة (2) من القرار رقم (1)؛
- ✓ إن البلدان الممثلة في هذا المؤتمر هم الأعضاء المؤسسون لمنظمة البلدان المصدرة للنفط؛
- ✓ يحق لأي بلد يصدر كمية وفيرة من النفط الخام أن يصبح عضوا جديدا إذا وافق على ذلك أعضاء المنظمة الخمس المؤسسون بالإجماع؛

[1]– مصلح الطراونه، ليلى لعبيدي مامين، مرجع سبق ذكره، ص 278.

- ✓ إن الهدف الأساس للمنظمة هو توحيد السياسات النفطية للبلدان الأعضاء، وتقرير احسن السبل لحماية مصالح البلدان الأعضاء المنفردة و المجتمعة؛
- ✓ تعقد المنظمة اجتماعين في السنة على الأقل ويجوز لها أن تعقد أكثر من اجتماعين إذا دعت الضرورة لذلك، على أن يكون الإجتماع في عاصمة أحد البلدان الأعضاء أو في أي مكان مناسب آخر؛
- ✓ تؤسس سكرتارية لمنظمة البلدان المصدرة للنفط لتنظيم إدارة أعمال المنظمة؛
- ✓ تؤلف لجنة فرعية بما لا يقل عن عضو واحد من كل بلد من البلدان الأعضاء تجتمع في بغداد في موعد لا يتجاوز البوم الأول من شهر كانون الأول عام (1960)، وتقوم بصياغة مسودة القواعد المتعلقة بهيكل السكرتارية وواجباتها وتقديمها إلى المؤتمر وإعداد ميزانية السكرتارية للسنة الأولى واختيار مقر مناسب للسكرتارية.

القرار رقم (03/01):

فجاء في مضمونه:

- ✓ على الأعضاء المشاركين في هذا المؤتمر (مؤتمر البلدان المصدرة للنفط (1960) أن يقدموا نصوص القرارات إلى الجهات المعنية في بلدانهم لغرض المصادقة عليها وعليهم حال حصولهم على المصادقة أن يخطروا رئيس الاجتماع الأول للمؤتمر بهذه الموافقة؛
- ✓ على رئيس المؤتمر أن يعين بالاتفاق مع الأعضاء الآخرين تاريخ و مكان الاجتماع المقبل للمؤتمر كانت ثمار أو نتائج مؤتمر بغداد بمثابة الشعاع الضوئي الذي أطلق نوره من بغداد إلى أراضي النفط التابعة للبلدان النامية، إذ لم ينص مصدرو قرارات بغداد (1960) أنهم ينتمون إلى دول نامية رغم غناهم الطبيعي، لذلك جاءت مقدمة تلك القرارات مركزة على الدور الذي يلعبه النفط في دعم الجهود التنموية لتلك البلدان من خلال ما يوفره من اجراءات مالية ومساهمته في تحسين المستوى المعيشي، وبناءا عليه فإن الخفض المفاجئ والمتعمد لأسعار النفط هو أكبر عدو يهدد مشاريع التنمية لدى المشاريع التنمية لدى الدول النامية المنتجة للنفط.

وقد يلاحظ القارئ الكريم الحنكة التي صبغت بها نتائج مؤتمر البلدان المصدرة للنفط (1990)، حيث تم الربط بين الجانب التنموي للدول النامية ودور النفط في ذلك وفي نفس الوقت الربط بين اقتصاديات الدول المستهلكة للنفط، وكيفية تأثرها مع الدول النامية بأسعار النفط المتذبذبة، وفي الفقرة (3) من القرار رقم (1) تم التأكيد على مصالح الدول المنتجة والمستهلكة للنفط في نفس الوقت، وهذا إن دل على شيء، فإنه يدل على السياسة التوفيقية للمصالح التي أرادها مصدرو قرارات مؤتمر بغداد (1960) أن تجسد في مجال التجارة الدولية للنفط والرغبة في الابتعاد عن السياسات العدائية القائمة على تغليب المصالح الخاصة دون أي اعتبار للآخرين

كذلك أرادت الدول المجتمعة في بغداد عام ((1960) بعد أن حرمت ولزمن طويل من سيادتها في اتخاذ القرار بشأن أهم مورد طبيعي تزخر به أقاليمها أن تشارك الشركات الأجنبية صاحبة الامتيازات النفطية في اتخاذ القرارات على الأقل بشأن تعديل الأسعار الفقرة (2) من القرار (1).

وقد أدركت الدول المجتمعة في بغداد عام (1960) أن تحقيق أهدافها يحتاج إلى ناطق رسمي يمثلها بصفة جماعية في السوق النفطية وأمام الشركات الموجودة على أراضيها، فكان أن قررت تلك الدول تأسيس منظمة دولية تحت مسمى منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، ومثل تأسيسها نقلة تاريخية لنضال بلدان العالم الثالث من مرحلة المطالبة الفردية بحقوقها إلى مرحلة العمل الجماعي الجاد من أجل انتزاع حقوقها المهضومة من طرف الشركات الإحتكارية والدول الصناعية الكبرى التابعة لها.

ومن هنا فإن حجم وقيمة الإنجازات التي حققتها الدول خلال مؤتمر النفط الأول (1960) لا يمكن ولا يصح قياسها بعدد القرارات التي توصلت إليها، وإنما يجب قياسها بمدى تأثيرها على المستوى البعيد، وكيف ساهمت المنظمة التي تم تأسيسها على يد كل من العراق وإيران والكويت والعربية السعودية وفنزويلا في تغيير العلاقات الدولية لصالح مجموعة البلدان النامية، وبالنوايا المثالية لتلك الدول في الموازنة بين مصالح البلد المنتج للنفط وبين البلد المستهلك له مقارنة بالتصرفات الجشعة للتكتل الاحتكاري النفطي في ذلك الوقت. هذا وقد قام مؤتمر بغداد (1960) على ثلاث مبادئ شكلت مرتكزاً لقيام أوبك وتطورها:

- ✓ إن تعديل مسار العلاقة غير المتكافئة بين شركات البترول العالمية والحكومات موضوع ذو أبعاد عدة، فهو عالمي وليس عربيا فقط، وهو ليس مجرد علاقة ذات جانب مالي فحسب، بل هناك جوانب متعلقة بالإنتاج والتسويق وغيرهما؛
- ✓ إن مواجهة تكتل الشركات تتطلب تكتلاً موازياً من الحكومات لتقوية مركزها التفاوضي؛
- ✓ إن مبدأ سيادة الدول الذي أصبح أكثر قوة وتأثيراً بعد الحرب العالمية الثانية يشمل أيضاً سيادتها على مواردها ومنها النفط.

وتجدر الإشارة إلى أن دستور المنظمة قد تم إقراره خلال الاجتماع الثاني للبلدان المصدرة للنفط في كراكاس (1961/12/15) بموجب القرار (02/06)، ثم تم التعديل النص الكامل للدستور موجب القرار (56/8) المتخذ في نيسان (1965) وأصبح نافذ المفعول ابتداء من (05/01/1965).

وهكذا تأسست منظمة الأوبك في (14 /أيلول/ 1960)، وقد سجلت الاتفاقية التي أنشئت المنظمة بموجبها لدى سكرتارية الأمم المتحدة بتاريخ (6/ تشرين الثاني /1962) وفق المادة (102) من ميثاق الأمم المتحدة، وفي تموز (1965) اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة قرارا بإنشاء علاقات مع منظمة الأوبك مما مكنها من حضور عدد من اجتماعات المنظمة المتخصصة التابعة للأمم المتحدة كمؤتمر الأونكتاد واللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأوسط .

وفي نهاية هذه الدراسة المتعلقة بنشأة منظمة الأوبك علينا إدراك مسألة مهمة، وهي أن نجاح الدول في تأسيس تلك المنظمة راجع في الأساس للتشابه والتقارب في الظروف والمشاكل التي تعيشها كل منها، فجميعها بلدان نامية تعتمد بصفة كبيرة على دعم مشاريعها التنموية على عائدات النفط، لأنها كانت هدفا للاستغلال من جانب الكارتل أو أرضا خصبة للاستعمار الحديث الموجه نحو السيطرة على الموارد الطبيعية لتلك البلدان من خلال ما يسمى بعقود الامتياز القائمة على أسس غير عادلة، لذلك كان على تلك البلدان أن تضع اليد في اليد لتشديد النضال ضد الاحتكارات النفطية واسترجاع سيادتها الوطنية على مواردها بعد أن برهنت خبرة النضال ضد الكارتل أن المحاولات الفردية المتفرقة محكوم عليها بالفشل.

2- الهيكل التنظيمي لمنظمة الأوبك[1]: ويتكون من:

- ✓ **المؤتمر الوزاري:** تعتبر السلطة العليا للمنظمة الأوبك وتعمل وفق مبادئ وأسس الإجماع وهو مسئول عن وضع وصياغة السياسة العامة لها ، يجتمع المجلس الوزاري مرتين سنويًا في مقر المنظمة الدائم من أجل التنسيق وتوحيد السياسات النفطية ، أما لجنة المراقبة الوزارية والتي أنشأت سنة 1993 فمهمتها مراقبة الحصص الإنتاجية وصادرات الدول الأعضاء ، حيث تتكون من ثلاث وزراء والأمين العام ، ويمكن أن تعقد دورات استثنائية بحضور ثلاثة أرباع مجموع الأعضاء ، وتتخذ القرارات بالإجماع ولا تصبح نافذة إلا بعد مرور ثلاثين يوماً من تاريخ الاجتماع، وينتخب المؤتمر رئيسا يبقى إلى حين انعقاد الدورة الجديدة ومن مهمات المؤتمر أيضا إقرار السياسة العامة للمنظمة والإشراف على تنفيذها، وإقرار الميزانية وتعيين السكرتير العام للمنظمة ونائبه.
- ✓ **مجلس المحافظين:** يتألف من ممثل من كل بلد عضو بموافقة المؤتمر ، وتستمر هذه العضوية لمدة سنتين ، ويعقد المجلس اجتماعي عاديين ويمكن أن يعقد اجتماعات استثنائية عند الضرورة بطلب من رئيس المجلس والسكرتير العام أو بطلب من ثلثي مجموع المحافظين ، ويشرف المجلس على توجيه الإدارة وتنفيذ مقررات المؤتمر ورفع المشاركة إلى المؤتمر (كل ضمن اختصاصه) واتخاذ القرارات.
- ✓ **الأمانة العامة:** أنشأت سنة 1961 وهي مسئولة عن تنفيذ أنشطة المنظمة وتعمل وفق تعليمات مجلس المحافظين ، وهم الأفراد من الأمين العام ، نائب المدير العام ، قسم الأبحاث ، دائرة شؤون الموظفين و الأعمال الإدارية ، الدائرة الإعلامية ، مكتب الأمين العام ، وحدة الشؤون القانونية ، جدير بالذكر أن الأوبك بادرت سنة 1976 إلى إنشاء صندوق (أوبك) للتنمية الدولية من أجل تقديم المساعدات للدول التي اكتسبت.

[1]- مشد وهيبة، **أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي**، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر، 2005، ص 56.

- ✓ **السكرتارية**[1]: تقوم بالسكرتارية بالوظائف التنفيذية للمنظمة بموجب هذه الاتفاقية وتوجيهات مؤتمرها بالتنسيق مع مجلس المحافظين ، وتتكون إدارات السكرتارية الرئيسية من الإدارة الإدارية وشؤون الأفراد ، والإدارة القانونية ، وإدارة العلاقات العامة ومكتب السكرتير العام وإدارة الأبحاث.
- ✓ **اللجنة الاقتصادية**[2]: التي تأسست في عام 1964 وتعمل على مراقبة ثبات الأسعار العالمية للبترول ودراستها باستمرار ومن ثم فهي تقوم بجمع المعلومات الضرورية عن الأسعار وتقييمها وتقديم تقارير شهرية عنها.

3- أهداف منظمة أوبك[3]: لا تعد منظمة الأوبك مؤسسة تجارية ، ويتمكن من ممارسة أي أعمال تجارية، ولا تبرم عقود بيع وشراء ، فهي تمثل أحد مكونات قنوات توزيع البترول ، ومع ذلك فأهدافها وسياساتها ومقرراتها مباشرة على قنوات توزيع البترول لأنها ملزمة لأعضائها الذين يوجد محرك بحث في المنطقة. إذا كانت لديك أية أسئلة ، فستتمكن من استخدامها وستتمكن من القيام بما يلي:

- ✓ توحيد السياسات البترولية للدول وتقرير أفضل السبل لحماية مصالحها منفردة ومجتمعة.
- ✓ العمل على تحقيق الاستقرار في الأسعار.
- ✓ العمل على إعادة الأسعار إلى مستواها السابق.
- ✓ العمل على أن يكون تعديل الأسعار في المستقبل بالتشاور بين الشركات وحكومات الدول الأعضاء.
- ✓ العمل على وضع نظام التأمين استقرار الأسعار بوسائل فيما بينها بتنظيم الإنتاج مع مراعاة مصالح الدول المنتجة والمستهلكة ومراعاة ضرورة تأمين دخل مستمر للبلاد المنتجة وإمداد منظم واقتصادي للدول المستهلكة وعائد عادل للمستثمرين.
- ✓ تجنب أي أعمال تنافسية من قبل عضو على حساب الآخر ، وخصوصا إذا انطوى على عقوبة تقدم عليها الشركات ضد واحد أو أكثر من أعضاء.

4- تعريف منظمة الدول المصدرة للنفط والنظام الأساسي لها[4]:

لم يكن تأسيس منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) في الاجتماع الذي عقد في (بغداد) سنة (1960) حدثا اعتياديا في سياق أحداث القرن العشرين أو مجرد استغاثة أطلقت صفراتها من جانب خمسة بلدان نامية مصدرة للنفط بسبب الإجراءات المجحفة المتمثلة في إقدام كارتل النفط العالمي على تخفيض أسعار النفط الخام

---

[1]- شعبي الأمين ، **دور منظمة الدول المصدرة للبترول opec في ضبط السوق الدولية للنفط**، شهادة ليسانس في العلوم اقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد بوضياف ، مسيلة 2017-2018، ص32 .

[2]- نفس المرجع ، ص32.

[3]- سالم بوغرارة ، **السياسة التسعيرية لمنظمة الاوبك وانعكاسها على سوق النفط العالمي** ، شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير البترول ، جامعة قاصدي مرباح ، وارقلة 2012-2013 ص5ص6

[4]- مصلح الطراونه، ليلى لعبيدي مامين، مرجع سبق ذكره، ص 283.

المتدنية في الأصل ، إنما كان تأسيس المنظمة حدثا وضع بصماته على سجلات تاريخ الدول النامية والدول الصناعية وبداية للمواجهة الجدية للدول المنتجة للنفط للشركات الإحتكارية لإسترجاع سيادتها على مواردها الطبيعية.

5- التعريف القانوني لمنظمة الأوبك :

لم يأت دستور منظمة الأوبك الذي تم وضعه في كانون الثاني من سنة (1961) بتعريف لهذه المنظمة، وانما اكتفى بالإشارة في نص المادة الأولى منه إلى كونها منظمة حكومية دائمة.

وقد تم تعريفها على أنها منظمة عالمية تضم اثنتي عشرة دولة تعتمد على صادراتها النفطية اعتمادا كبيرا لتحقيق مدخولها ، ويختصر اسمها الى منظمة الاوبك ويعمل اعضاء الأوبك لزيادة العائدات من بيع النفط في السوق العالمية ، وتملك الدول الأعضاء في هذه المنظمة ما يتراوح بين ثلثي وثلاثة أرباع الاحتياطي العالمي المستخلص من النفط. تأسست في بغداد عام (1960) من طرف المملكة العربية السعودية وإيران والعراق والكويت وفنزويلا، ومقرها في فيينا.

وعرفها البعض على أنها منظمة دولية تتولى تنظيم علاقات هاؤلاء المجتمعين و شركات البترول العاملة في بلادهم.

وعلى العموم يمكن تعريف منظمة الأوبك (منظمة البلدان المصدرة للنفط) على أنها: منظمة أو هيئة إقليمية متخصصة ذات نشاط اقتصادي تتمتع بصفة الديمومة ولها ارادة ذاتية يتم التعبير عنها من خلال أجهزة وفروع خاصة بها ، وتكتسب الشخصية القانونية الدولية. اتفقت مجموعة من الدول التي تجمع بينها مصالح مشتركة على إنشائها كوسيلة من وسائل التعاون الاختياري في مجال النفط لتحقيق أهداف معينة كما هو واضح من خلال ميثاق تأسيسيها.[1]

❖ **من حيث العضوية:**

تعتبر منظمة إقليمية جزئية لأن العضوية فيها تقتصر على عدد محدود من الدول ترتبط فيما بينها برابطة تضامن اقتصادية ، حيث تنص المادة (7) من ميثاق تأسيس منظمة البلدان المصدرة للنفط ج/ يمكن لأي بلد آخر بصدر النفط الخام بكميات وفيرة وله مصالح تماثل أساسا مصالح البلدان الأعضاء أن يصبح عضوا كامل العضوية في المنظمة إذا ما كانت على ذلك أغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء كاملي العضوية بما في ذلك موافقة جميع الأعضاء المؤسسين، فبناء على هذا النص فإن منظمة الأوبك مهما التحقت بها دولة جديدة غير

[1] – مصلح الطراونه، ليلى لعبيدي مامين، مرجع سبق ذكره، ص83 .

الدول الخمس المؤسسة فإنها لن تصل للعالمية، لأن العضوية فيها صحيح مفتوحة لكن للدول المصدرة للنفط بكميات وفيرة، وهي دول قليلة.[1]

❖ **من حيث الاختصاص:**

فإن الأوبك منظمة متخصصة أو نوعية؛لأن اختصاصها يقتصر على قطاع واحد من قطاع الحياة الدولية وهو قطاع نفط الخام، ويبرز ذلك بوضوح من خلال نص المادة (2)من ميثاق تأسيس المنظمة.[2]

❖ **من حيث السلطات:**

فالأوبك منظمة بين الدول؛ لأن أعمالها غير ملزمة لدول الأعضاء إلا إذا قبلها بإرادتها، وكونها تخاطب الدول الأعضاء دون الأفراد وتهدف إلى تحقيق التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بالسياسة النفطية، وهي منظمة حكومية لأن التمثيل فيها رسمي وليس شخصي، وتجدر الإشارة في هذا المقام أن (سويسرا) رفضت منح الأوبك صفة المنظمة الدولية لتتمتع بحصانة المنظمات الدولية المماثلة، ولكن النمسا قامت بالاعتراف بها عام (1965)، وعلى ذلك الأساس اختيرت فيينا مقرا لأمانتها العامة.

للدول المنتجة للنفط قد رحبت وأشادت باتحاد حكوماتها لتقوية مركزها التفاوضي في مواجهة شركات البترول العالمية صاحبة الامتيازات غير العادلة، وهي اليوم تفتخر بالأثر الكبير الذي تركه نشاط الأوبك على نضال البلدان النامية ضد النظام الإستعماري الجديد لاستغلال مواردها فإنه في الجهة المقابلة استقبلت دوائر صناعة النفط في العالم الرأسمالي ظهور الأوبك على الساحة الدولية كحدث قليل الأهمية، وأنها كيان غير متجانس، وحاولت تعادل بها وذلك بإسرار الاحتكارات النفطية التفاوض مع الحكومات فرادى في الموضوعات المختلف عليها، وزرع بذور الفتنة والانقسام داخل المنظمة بإتباع سياسات تميزية ضد بعض البلدان الأعضاء في المنظمة، وذلك عن طريق تخفيض الإنتاج ومحاولة منع دخول النفط المنتج الوطني إلى الأسواق العالمية، ونشر بذور الفتنة بين الحكومات الأعضاء، على أساس أن تحاول كل منها استغلال الظروف المناسبة لها وزيادة إنتاجها على حساب البلدان الأخرى الأعضاء في المنظمة ولم تتوقف عمليات الالتفاف لتحطيم الأوبك عند هذا الحد، لأنما استمرت الحكومات التي تنتمي إليها هذه الشركات في ممارسة الضغوطات على تلك المنظمة من خلال إنشائها لقيادة الطاقة الدولية في سبتمبر / أيلول / 1974) التي تمثل تكتلا لجماعة المستهلكين يقف في وجه سياسة الأوبك من خلال ما يسعى إليه من أهداف كذالك من خلال إثارة ضجة مفتعلة في أوساط الرأي العام العالمي لتحميل البلدان الأعضاء في المنظمة مسؤولية الأزمات الاقتصادية العالمية إذن كثيرة هي الضغوطات التي ملأت تاريخ الأوبك،[3]

[1] – نفس المرجع ، ص86 .

[2] – نفس المرجع ص 287 .

[3] – نفس المرجع ص288 ص289 .

ولم تضاه هذه المنظمة من تعلق بعضها بها، ونبذ البعض الآخر لها أية منظمة أخرى، ربما تكون الأوبك الوحيدة بين جميع الهيئات الدولية التي تمثل مصالح الدول النامية من جهة، والتي استطاعت البقاء والصمود طوال عقود عدة من جهة أخرى، وإذا أتينا لتصفح الصحف الخاصة خلال السنوات الأخيرة سنجد عشرات بل مئات من المقالات التي تتكلم على ضرورة إزاحة الأوبك من الساحة الدولية، بل هناك مقالات غربية تسابق الواقع وتنشر خبر وفاة هذه المنظمة لأجل إضعافها وإعدام الثقة بين أعضائها وبين الأوساط المؤيدة لها، ومع ذلك فإن الدول الأعضاء في الأوبك التي تؤمن كل الإيمان بأهداف المنظمة التي تنتمي إليها لم تأبه للدول الغربية، وكانت تجدد العهد الذي اتخذته في بغداد(1960) على نفسها كل مرة وتأبى إلا أن تحيي الأوبك وتعيد بعثها مرة أخرى لإيمانها الشديد بصدق رسالتها وأنها ليس هناك من دافع قوي يحمي أسعار النفط من الانهيار من دونها. لكن يجب ألا ننسى أن مصير الأوبك أصبح في السنوات الأخيرة وفي ظل الارتفاع المذهل لأسعار النفط الخام على المحك، فهذه المنظمة إما أن تظل صامدة وتدافع عن سياستها النفطية وتوفر الحماية اللازمة للدول المنطوية تحت مظلتها، وإما أن تعجز عن تحصين نفسها من الاتهامات الموجة إليها من كل ناحية، خاصة تلك التي تسير نحو توقيع عقوبات اقتصادية وتجارية على دول التسعة (الإكوادور، أنغولا، اندونيسيا، الكويت، نيجريا، قطر، السعودية، الإمارات العربية، فنزويلا) الأعضاء في منظمة في التجارة العالمية من خلال جهاز تسوية منازعات التابع لهذه الأخيرة.

ثانيا: التقلبات في أسعار البترول[1]:

إن سعر برميل البترول الخام يتبع متغيرين مهمين الأول هو التطورات في السياسة الدولية والتقلبات المناخية، حيث يزداد الطلب شتاء أكبر منه صيفا، وعند حدوث الحروب والتهديدات العسكرية قرب منابع النفط، والأمثلة على ذلك كثيرة لا يتسع المجال لذكرها، أما المتغير الثاني فهو سياسة العرض والطلب والمضاربات في البورصات الدولية، إن تسعير برميل النفط الخام ليس بالأمر السهل، ويمكن تلخيص ذلك في النقاط التالية:

- ✓ تم إختيار مزيج بترول حقل برنت في بحر الشمال كخام قياس المنتجات أوروبا وإفريقيا ، وبترول غرب تكساس الوسيط كخام قياس المنتجات امريكا الشمالية والجنوبية ، وخام بترول دبي كخام قياس المنتجات؛
- ✓ تشمل المواصفات التي يقارن بها، أي بترول في العالم بخام القياس المعتمد على الفرق في كل من الكثافة حسب معيار معهد البترول الأمريكي ونسبة الكبريت ، ورقم المحتوي الحمضي الكلي ، وبالتالي فإن أي خام يتفوق على خام القياس في المواصفات الثلاثة والتي يعطي سعره أعلى من سعر خام القياس المدرج في البورصة والعكس صحيح ، كما أن أسعار البيع قد تختلف عن ما يتم حسابه رياضيا ، وذلك لأمور و متغيرات كثيرة لا يتسع المجال لذكرها إن الزيادة في سعر البترول يجب أن تتناسب مع

[1]– سعيد خليفة الحموي ، **اساسيات انتاج الطاقة (بترول – كهرباء – الغاز)** ،الاكاديميون في النشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، المملكة الاوردونية الهاشمية ، 1437هـ –2016م ، ص107 .

نسبة التضخم العالمي ، وأن لا تكون كبيرة و مفاجئة تربك الاقتصاد العالمي، وتعود سلبا على المنتجين والمستهلكين معا.

- ✓ يتم تسعير بقية خامات البترول في العالم ، حسب الموقع الجغرافي ومدى اختلافها عن مواصفات خام القياس المعتمد.
- ✓ يتم تسعير خامات القياس الثلاثة في البورصات العالمية في نيويورك ولندن وسنغافورة، حسب العرض والطلب.

المطلب الثاني: التطور التاريخي لأسعار البترول:

إن تاريخ تطور أسعار البترول لم يخضع لوتيرة ثابتة لأنه كان يتم وفقًا لمصالح الإحتكارات النفطية لذلك ظهرت أنواع عديدة لسعر البترول حسب الهدف الذي تقتضيه مصلحة الشركات الكبرى.

أولا: تطور أسعار البترول قبل 1970: لقد سيطر على الصناعة النفطية منذ اكتشاف النفط عدد قليل من الشركات ، لذلك اتصفت سوق النفط بإحتكار القلة ، حيث أخذ الكارتل النفطي على عاتقه مهمة تقسيم الأسواق وتحديد الأسعار، و كانت تأتي دائما على حساب مصالح الدول ، وشهدت أسعار النفط خلال هذه الفترة بكثير من التأرجح فقد تراوحت أسعار النفط الخام خلال هذه الفترة من عام 1948 وحتى نهاية الستينات بين 2.5 و3 دولار للبرميل ثم إرتفع سعر النفط من 2.5 عام 1948 إلى حوالي 3 دولارات عام 1957 و إستقر عند هذا السعر تقريبا حتى عام 1970 . [1]

ثانيا: تطور أسعار النفط بين سنتي (1970 و 1985): لقد حدثت تطورات هامة في الصناعة النفطية منذ عام 1970، و تمثلت في شهور بوادر إختلال بين عرض النفط في الأسواق العالمية و الطلب عليه من قبل مستهلكيه ساعدت الأقطار المصدرة للنفط على الزيادة في الأسعار المعلنة و زيادة الحصة الضريبية، وقد أدت هذه التطورات إلى أن يتقرر سعر النفط الخام في السوق العالمية من قبل منظمة الأوبك بدلا من تقريرها من قبل الشركات النفطية الكبرى.[2]

خلال هذه الفترة استطاعت الدول المنتجة للنفط مجتمعية تحت هيئة دولية أن تؤثر على إتجاه أسعار النفط، فقد توصل أعضاؤها بعد مفاوضات طويلة إلى إتفاقية طهران في فبراير 1971، أعقبتها إتفاقيات أخرى مثل إتفاقية طرابلس، إتفاقية شرق البحر المتوسط وإتفاقية لاجوس، أدت هذه الإتفاقيات كلها إلى رفع الأسعار المعلنة بمبالغ

[1] – احمد عثماني ومحي الدين لوزري ، **تغيرات اسعار النفط وتاثيرها على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000–2015** ،مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي جامعة محمد الصديق بن يحيى ، جيجل ، 2016–2017 ، ص37 .

[2] – نبيل جعفر عبد الرضا ، مرجع سبق ذكره ، ص 99 .

تتراوح بين 35 و 52 سنتا للبرميل و زيادة في نسبة الضريبة على الأرباح من 50 إلى 55 %، إضافة إلى زيادة الأسعار المعلنة % 2.5 لمواجهة التضخم المالي في الدول الصناعية.[1]

وعلى أثر تدهور سعر صرف الدولار بعد إعلان وقف تحويل الدولار إلى ذهب سنة 1970، تكبدت الدول المنتجة والمصدرة للنفط خسائر كبيرة ما جعلها تطالب الشركات النفطية بتعويضها عن خسائر التخفيض في سعر صرف الدولار، وقد أسفرت المفاوضات بين الجهتين إلى عقد إتفاقية جنيف الأولى في ديسمبر 1972 تم بموجبها إعتماد مبدأ التعديل الفصلي لأسعار المعلنة في الخليج إستنادا إلى صيغة حسابية تأخذ في إعتبارها معدل تغير أسعار صرف الدولار مقابل عملات رئيسية، مما أدى إلى زيادة الأسعار المعلنة بمقدار % 8,49 حسب هذه الاتفاقية.

1- **الأزمة النفطية الأولى:** نتيجة لظروف حرب أكتوبر عام 1973، اجتمعت أقطار الخليج العربي الستة أعضاء في الأوبك في 16 جوان 1973 في الكويت، وأصدرت قرارها التاريخي بزيادة أسعار نفوط الأوبك الخام من جانب واحد بنسبة 70% و بذلك القرار أنهى والى الأبد التحكم المطلق للشركات العالمية للنفط في عملية تسعير النفط الخام و تضمن مؤتمر الكويت قطع إمدادات النفط العربي بصورة كلية عن الدول الخليفة لإسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية، هولندا، البرتغال، إضافة إلى تخفيض الإنتاج بنسبة 25% مقارنة بإنتاج سبتمبر 1973 وتخفيضه شهريا بنسبة 5% ابتداء من ديسمبر 1973، لقد حدث عجز واضح في المعروض النفطي مقابل إرتفاع في الطلب عليه، فإرتفعت الأسعار من 11.6 دولار للبرميل إلى 29 دولار للبرميل، كما تم إقرار رفع الضريبة على الأرباح من 55 إلى 85 % ودخل العالم في أزمة طاقوية حقيقية.[2]

إلا أن ذلك لم يكن السبب الرئيسي في تعميق الأزمة بل تضافرت مجموعة من العوامل و التي أدت إلى حدوث أزمة 1973 أهمها:

- ✓ انخفاض قيمة الدولار؛
- ✓ سلسلة التأمينات التي أقدمت عليها كل من الجزائر والعراق؛
- ✓ المنافسة العالمية على الطاقة؛
- ✓ تضاعف قوة الأوبك.

[1] – موري سمية ، **اثر تقلبات اسعار الصرف على العائدات النفطلة – دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة ماجيستير ، جامعة تلمسان ، سنة 2009-2010 ، ص72.

[2] – نبيل جعفر عبد الرضا ، مرجع سبق ذكره ، ص100.

2- **الأزمة النفطية الثانية سنة 1979:** تعتبر سنة 1979 نقطة تحول كبرى في تاريخ تطور أسعار النفط التي سجلت إرتفاعات لم تكن متوقعة رغم الإجراءات والتدابير التي إتخذتها الوكالة الدولية للطاقة للحد من إرتفاع الأسعار التي تضاعفت من 12,9 دولار للبرميل سنة 1978 إلى 19 دولار سنة 1979، ونفس الشيء بالنسبة للسعر الفوري الذي قفز إلى 31 دولار بعدما كان يبلغ 14,7 دولار للبرميل الواحد، و هذا الأخير يبين بأنه حدثت أزمة طاقوية خانقة بسبب إختلال توازن الكميات المطلوبة و المعروضة، وواصلت الأسعار إرتفاعها لتبلغ 36 دولار للبرميل في نتيجة الحرب العراقية الإيرانية وتقلص العرق إلى مستويات خطيرة جدا، وفي ذات الوقت إرتفعت فوائض أموال الأوبك إلى 211,7 مليار دولار 1980 ويمكن تلخيص أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة النفطية الثانية سنة 1979 في النقاط التالية:

- ✓ **انخفاض الإنتاج الإيراني:** أدت الأوضاع السياسية السائدة في إيران إلى تقلص إنتاجها النفطي من 5241,7 برميل يومي سنة 1978 إلى 31679 سنة 1979 ، وقد أدى نقص الإنتاج الإيراني إلى تسابق الدول الصناعية للحصول على الكميات اللازمة من النفط خوفا من تأثر منطقة الشرق الأوسط بالأحداث التي تجري في إيران و بالتالي تأثر إنتاجه، وقد أدت هذه المنافسة إلى رفع الأسعار؛
- ✓ **تواصل إنخفاض قيمة الدولار الأمريكي:** إن تواصل إنخفاض الدولار الأمريكي جعل دول الأوبك ترفع من أسعار النفط بنفس نسبة إنخفاض الدولار لتعويض إنخفاض القدرة الشرائية لعوائدها والجدول التالي بين تطور أسعار النفط لدول الأوبك خلال الفترة (1970 و 1985).[1]

[1] – رملي نعيمة ومخلفي عبد الحميد ، **التنبؤ بسعر النفط الخام في الجزائر** ، مذكرة مكملة لشهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص الطرق الكمية في التسيير ، جامعة د . الطاهر مولاي سعيدة ، 2014-2015 ص 51

الجدول رقم (01) : تطور أسعار النفط لدول الأوبك خلال الفترة 1970-1985

السنوات	السعر (الدولار للبرميل)
1970	**2.1**
1971	**2.6**
1973	**3.1**
1974	**10.4**
1977	**12.6**
1978	**12.9**
1979	**29.2**
1982	**31.7**
1984	**28.1**
1985	**27.5**

المصدر : تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك العدد 34 سنة 2008

ثالثا: تطور أسعار النفط خلال الفترة 2011 – 2014: لوحظ خلال تلك الفترة إتجاه أسعار النفط الخام نحو الإنخفاض بشكل متزايد، حيث إنخفضت الأسعار من 75 دولار للبرميل عام 2011، إلى 70 دولار للبرميل عام 2012، ثم إلى 65 – 62 دولار للبرميل عام 2013، ثم أخيرا ما بين 62 – 58 دولار للبرميل في ديسمبر 2014. وهذا الإتجاه النزولي في أسعار النفط، كان له آثار إقتصادية سلبية على الدول المنتجة من حيث الإنخفاض الشديد في الفوائض من الأموال النفطية بما له من تأثير سالب على ميزان المدفوعات وعلى الموازنة العامة للدولة لتلك الدول إلى التأثير السلبي على خطط التنمية في تلك الدول، يقابله أيضا انخفاض في الإمدادات النفطية إلى الدول المستهلكة.[1]

أما الدول المستهلكة فقد يكون لإنخفاض أسعار البترول آثاره إيجابية نتيجة الإتجاه النزولي لكن هذا يتوقف على مدى إستمرار هذا الإنخفاض الذي من المتوقع أن يصل إلى 40 دولار للبرميل في عام 2015 و 2016، بما يحمله ذلك من درجة معينة من عدم الإستقرار الإقتصادي لتلك الدول و خاصة إذا ما إتجهت بعد ذلك أسعار النفط مرة أخرى إلى الإرتفاع و هو يحمل حالة من عدم التأكد المؤثرة على القرارات الخاصة بمشروعات التنمية في المستقبل بالإضافة إلى بعض التأثيرات السلبية لإنخفاض تدفق الفوائض النفطية نحو الإستثمار و الإقراض للدول النامية المستهلكة للنفط والتي كانت تحول آموالا كبيرة على المساعدات من منح و قروض وإستثمارات تتدفق إلى

[1] – عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ، ص308

تلك الدول و تعتمد عليها في تنفيذ خطط التنمية الخاصة بها مما قد يؤثر على معدلات النمو الإقتصادي في المستقبل، ورغم ذلك فقد يكون لهذا الإنخفاض أثرا إيجابيا على الدعم وخاصة الموجه للمنتجات البترولية فقد يؤدي إلى إنخفاضه وقد يؤثر ذلك إيجابيا على عجز الموازنة.[1]

رابعا: تطور أسعار النفط لفترة (2016- 2014): بدأت أسعار النفط بالإنهيار ففي منتصف العام 2014 حيث إنخفضت بنسبة حوالي 70 % فبعد أن بلغ سعر برميل النفط حوالي 100 دولار في العام 2014، عاد و إنهار سعره إلى حدود 30 دولار في بداية العام 2016، ومنذ منتصف العام 2016 عادت وإرتفعت الأسعار بشكل طفيف وقد تراوحت ما بين 40 و 50 دولارا للبرميل الواحد، وفي الفترة الأخيرة شهدت الأسواق تحولات تركت أثارها على إعادة التوازن في الأسواق فقد شهدت إنتاج النفط تراجعا في أمريكا الشمالية منذ بعض الوقت، لما عادت ودخلت إيران سوق النفط العالمي، وبالتوازي فقد إزداد إنتاج النفط في المملكة العربية السعودية والعراق ومع ذلك قوبل نمو الإنتاج في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) الشرق الأوسط جزئيا بتقلص الإنتاج في كل من ليبيا ونيجيريا، وقدر إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في التوقعات الطاقة السنوية للعام 2016 Annuualenerfyoutlook أنه تم إنتاج حوالي 4.9 مليون برميل من النفط الخام يوميا من خزانات حبيسة في الولايات المتحدة في خلال العام 2015 أو ما يقارب من 50 % من إجمالي إنتاج الولايات المتحدة في تلك السنة.[2]

المطلب الثالث: أثر سعر البترول على الدول المصدرة و المستوردة

أولا: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة: يؤدي إرتفاع أسعار النفط إلى حدوث آثار إيجابية على إقتصاديات الدول المصدرة، حيث يؤدي الإرتفاع في السعر إلى زيادة كبيرة في العوائد النفطية وإنعكاس ذلك على تطور مستوى معيشة الفرد، كما عززت من قدرات حكومات هذه الدول على تنفيذ خطط التنمية الإقتصادية، بالإضافة إلى زيادة حجم الفوائض المالية النفطية، و توجه الدول المصدرة للبترول هذه الفوائض عبر عدة منافذ كتقديم معونات مالية أو قروض للدول النامية، إستثمارات في الدول الصناعية، إنشاء مؤسسات متنوعة للتمويل أو إيداعها على شكل ودائع في بنوك الدول الصناعية في المقابل فإن تراجع أسعار النفط يحمل آثارا كارثية على الدول المصدرة للنفط، سواء تلك الأعضاء في الأوبك أو خارج الأوبك، و بالطبع تختلف حدة أثار هذا التراجع بين مختلف الدول النفطية حسب حالة كل دولة على حدة، ولا يقتصر هذا الأثر على تراجع معدلات النمو الإقتصادي وإنما يطول أيضا عملات هذه الدول التي تتراجع على نحو واضح من تراجع أسعار النفط، خصوصا

[1] – نفس المرجع ص 309

[2] – عمراني وهيبة ، **تغيرات اسعار النفط وتاثيرها على الاقتصاد الوطني**، مذكرة تكملة شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة اكلي امحند اولحاج ، البويرة 2017-2018 ص46 .

بالنسبة للدول التي ليس لديها إحتياطيات كافية تمكنها من التدخل على نحو كاف في أسواق النقد الأجنبي للدفاع عن عملاتها في مواجهة الطلب المرتفع على العملات الأجنبية في أسواق النقد الأجنبي فيها.[1]

المطلب الثاني : أثر تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المستهلكة :

بدأت التقلبات الحادة في أسعار النفط في أواخر عام 1973 ، ومنذ تلك الفترة و الأسواق النفطية العالمية تعاني من عدم الاستقرار وهو ما دفع بالدول المستوردة للبترول إلى تغيير سياساتها إتجاه الطاقة تغييرا جذريا بسبب ما عانته إقتصادياتها في ذلك الوقت من الآثار السلبية الناجمة عن الإرتفاع في أسعار النفط ، حيث قررت الحكومات الأوروبية في ذلك الوقت ، تنويع مصادر الطاقة وتنويع مصادر شراء البترول و الغاز ، ويتم اللجوء إلى ما يسمى بالمخزونات النفطية كضمان لإستمرار التمويل من جهة و محاولة التحكم في أسعار الوقود الأحفوري من جهة أخرى – كما أشرنا لذلك سابقا – و قامت الحكومات الأوروبية بوضع قرارات تسمح بالاعتماد الكبير على الطاقة الكهربائية المنتجة من المفاعلات النووية ، وهذا رغم المعارضة الشديدة من شعوبها ،[2]

فعلى سبيل المثال و خلال فترة عشر سنوات فقط (1985–1975) قامت فرنسا لوحدها ببناء 50 مفاعل نووي ثم رفعت هذا العدد إلى نحو 75 مفاعل ، تعمل الآن بكامل قدراتها و هي تمد فرنسا بحوالي % 70 من احتياجاتها للطاقة الكهربائية ، و على نفس النهج سارت باقي الدول المستهلكة للنفط.

وإن الشيء الملاحظ هو أنه كلما كانت تقلبات الأسعار باتجاه الارتفاع أدت إلى حدوث" آثار اقتصادية سلبية على اقتصاديات الدول المستهلكة للبترول وهو ما يؤدي إلى إنخفاض الإستهلاك العالمي للنفط .

و أيضا يؤدي إرتفاع مصدر الطاقة الرئيسي في العالم إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج ، و بالتالي إرتفاع أسعار المنتجات و منه إنخفاض للقدرة الشرائية ، وهو ما يدخل الدول المستهلكة للنفط و في مقدمتها الدول الصناعية الغربية في أزمات مالية ، وضغط إجتماعي رهيب ، خاصة و أن إستهلاك الفرد من الطاقة في هذه المجتمعات يتميز بالإرتفاع الشديد .

إن الإرتفاعات المفاجئة و الحادة في أسعار النفط" جعلت الدول المستهلكة للنفط تعيش قلقا شديدا ، و هذا بسبب تحويل معظم ثرواتها إلى فاتورة الحصول على مصادر الطاقة الأحفورية ، و التي لا تزال المصدر المهم

---

[1] – زمال وهيبة ، **اثر تقلبات الايرادات النفطية على الاقتصلد الكلي (النمو الاقتصادي)**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة ابي بكر بلقايد، 2017–2018 ص66 .

[2] – وحيد خير الدين ، **اهمية الثورة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتجيات البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر** ، مدكرة مكملة لشهادة الماجيستير في العلوم اقتصادية تخصص اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة 2012–2013 ص 118 .

و الأساسي لتغذية صناعاتها ، و تحريك عجلة الاقتصاد و تطوير التنمية البشرية ، و التي أخذت في التنامي في الآونة الأخيرة ، و تدفع الدول المستهلكة للنفط حوالي 05 مليارات دولار يوميا لسد إحتياجاتها من النفط ، و مواجهة الطلب المتزايد خاصة في قطاع الصناعات ، و كذلك قطاع المواصلات .

نجد بأن الدول المستهلكة الرئيسية للنفط في العالم تسعى جاهدة لأجل ضبط التحكم في إستهلاكاتها الطاقوية ، و لكن على العموم نلاحظ بأن" اقتصاديات الدول المستهلكة للنفط فشلت وإلى حد بعيد في معالجة التأثيرات الناتجة عن تذبذب أسعار النفط والتي تأخذ مسارا صاعدا باستمرار ، رغم أن آليات إدارة النفط المستورد فرضت نسب ضريبية مرتفعة ، تضاف إلى الأسعار السائدة ، بهدف ترشيد الإستهلاك ، كما أن الدول الصناعية الغير منتجة للنفط أخذت من الإعتبارات البيئية منطلقا لها ، لأجل الضغط بإتجاه البحث عن بدائل أقل كلفة و أقل إضرارا بالبيئة" ، و هذا كله بسبب الآثار الوخيمة التي تتركها تقلبات أسعار النفط على اقتصادياتها ، خاصة إذا كانت هذه التقلبات بإتجاه تصاعدي ، كما أن الدول المستهلكة للنفط تقوم بعقد قمم بصورة دائمة و مستمرة" بسبب قلقها الشديد من إرتفاع أسعار النفط ،[1]

ومحاولة إبراز بأن سعر النفط المرتفع سيساهم بتخفيض معدلات النمو الإقتصادي العالمي ، و قد برز هذا خلال تصريح المستشار الألماني – جيرهارد شوردر – حيث قال : بأن أسعار النفط ليست خطرا و إنما هي خطر محتمل ، كما عبر وزير المالية البريطاني – غوردن بروان – عن قلقه من إستمرار إرتفاع أسعار النفط حيث صرح قائلا" بأن الإرتفاع في أسعار النفط وخاصة عند بلوغها المستويات العالية التي بلغتها في الآونة الأخيرة قد يكون لها أثر مدمر على النمو.

ومع إستمرار موجة الإرتفاع المطرد والمستمر لأسعار النفط ، طالب وزراء مالية الدول الصناعية الكبرى وهي الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، ألمانيا ، فرنسا ، بريطانيا ، إيطاليا و كندا بالعمل على الحد من الإرتفاع المطرد في أسعار النفط لأن تواصل هذا الإرتفاع سيؤدي إلى تراجع الأداء الإقتصادي العالمي ، و حثوا الدول المنتجة للنفط على زيادة طاقاتها الإنتاجية و دعوا الدول المستهلكة إلى اتخاذ إجراءات للمحافظة على الطاقة الأحفورية ، و دعوا أيضا إلى ضرورة التوسع في إستخدام مصادر الطاقة البديلة" ، وكذا نستنتج بأن تقلبات أسعار النفط و عدم إستقرارها و خاصة إذا كانت باتجاه الإرتفاع تأثر تأثيرا شديدا على إقتصاديات الدول المستهلكة للنفط .

[1] – نفس المرجع ص119

المبحث الثالث: نماذج عن النمو في ظل تقلبات أسعار البترول

المطلب الأول: عوامل قياس النمو الإقتصادي

يعد هدف تحقيق معدلات موجبة للنمو الإقتصادي ضمن الأولويات التي تسعى لها حكومات الدول على إختلافها، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بالدول النامية و المتخلفة التي تسعى دوما إلى تحقيق التنمية الإقتصادية والخروج من دائرة التخلف ومحاربة الفقر وما يصاحبه من معضلات إقتصادية و إجتماعية.

فالنمو الاقتصادي هو ذلك المفهوم الكمي المعبّر عن نسبة الزيادة السنوية المسجلة في قيمة الناتج الداخلي الخام لأي اقتصاد كان، أما التنمية فهي تمثل التحسن الملحوظ و المسجل في المؤشرات النوعية أو الكيفية على غرار الجوانب البشرية و الثقافية و حتى البيئية . . . الخ.

أولا: مفهوم النمو الإقتصادي (*Economic Growth*):

1- **المفهوم الأول:** ربما يمكن أن يوصف بالتوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي و هو بالتالي يخفف من عبئ ندرة الموارد و يولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية.

2- **المفهوم الثاني:** و يعني النمو الاقتصادي أيضا حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، و متوسط الدخل الفردي ممثل بالعلاقة الرياضية التالية:[1]

متوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي / عدد السكان

3- **المفهوم الثالث:** هو عبارة عن الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أو الناتج المحلي الإجمال بين فترتين، أو هو إرتفاع معدل الدخل الفردي و الذي هو عبارة عن الناتج القومي الحقيقي مقسوما على عدد السكان.[2]

[1] – محمد ناجي حسن خليفة ،**النمو الاقتصادي–النظرية والمفهوم** ، دار القاهرة للنشر القاهرة 2001ص7

[2] – محمود الوادي ابراهيم خريس واخرون، **الاساس في علم الاقتصاد**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ،،2007 ط عربية، ص330

ثانيا: مفهوم التنمية:

هي الجهد المبذول للإرتفاع بالدخل الفردي الحقيقي إرتفاعا تراكميا عن طريق إستخدام الموارد البشرية و الطبيعية المتاحة إستخداما أكفأ وأشمل بغرض رفع الدخل القومي بمعدل أكبر من معدل تزايد السكان، فهذا في الحقيقة هو مفهوم النمو الإقتصادي وليس التنمية الإقتصادية.[1]

ثالثا: التنمية الإقتصادية والنمو الإقتصادي:

تطرقنا سابقا إلى جوهر التمييز بين هذين المفهومين، و نلخصه هنا مع إضافات كالتالي:

- ✓ النمو مفهوم كمي يشير إلى الزيادة المستمرة في إنتاج السلع الاقتصادية في بلد ما، بينما التنمية مفهوم كمي و نوعي يهدف إلى رفع مستوى الإنسان في كافة المجالات؛
- ✓ النمو عملية تغيير تلقائية بينما التنمية جهد هادف وإرادي مقصود؛
- ✓ النمو لا يتناول مختلف نواحي الحياة عكس التنمية. يقاس النمو بالدخل الفردي الحقيقي، بينما التنمية وبسبب كونها مفهوم أشمل من النمو يترجم تغييرات متعددة اجتماعية، ثقافية، ديمغرافية، اقتصادية وسياسية، فإنها تحتاج إلى معايير متعددة الأبعاد(مثل مقياس التنمية البشرية الأشهر والأبسط مثلا).[2]

رابعا: محددات النمو الاقتصادي:

للنمو الاقتصادي عدة محددات تعمل على إحداثه، والتي تتمثل في ما يلي:

1- **رأس المال المادي:** ويتمثل في الآلات و المعدات و التجهيزات و المباني وغيرها التي تلزم الإقامة المشاريع الإنتاجية سواء كانت صناعية، فلاحية أو خدماتية، و هذا الموجود من رأس المال المادي هو في تغير مستمر من فترة إلى أخرى و ما يضاف إلى الموجود من رأس المال يسمى التكوين الرأسمالي *capital occumulation* و هي عملية تراكمية تضاف من سنة إلى أخرى حيث يعبر عن الزيادة في رأس المال أي أنّه يمثل الفرق بين الموجود من رأسمال في نهاية السنة عما كان عليه في بداية السنة، و يظهر التأثير الإيجابي للتكوين الرأسمالي من خلال عدة مراحل فكلما زاد التكوين الرأسمالي كلما أدى ذلك إلى زيادة الطاقة الإنتاجية وبالتالي زيادة الإنتاج والذي ينتج عنه هذا الأخير زيادة التخصيص والتقدم التكنولوجي، و كل هذا في الأخير يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي.

2- **رأس المال البشري:** يعتبر من أهم محددات النمو الاقتصادي، فهو لا يقتصر فقط على التعليم والتدريب فقط بل يشتمل كذلك على مختلف الخدمات الإجتماعية و الصحية التي تساهم في صيانته والمحافظة عليه

[1] – فؤاد عبد المنعم احمد ،**السياسة الشرعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية وتطبيقاتها**، الطبعة 1، منشورات البنك الاسلامي للتنمية، 2001، ص51

[2] – عبد اللطيف مصطفى ،عبد الرحمان سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية مكتبة حسن العصرية** ،لبنان بيروت، الطبعة الاولى، 2014م، ص16

و الإستثمار في رأس المال البشري لا بد و أن يتوافق مع الزيادة في رأس المال المادي و يستوجب كذلك الإهتمام بتدريب و تنمية الموارد البشرية و ذلك لما له من إنعكاس إيجابي على زيادة الإنتاجية وتحقيق معدل نمو إقتصادي معتبر مما يسهم في الإسراع بعملية التنمية.[1]

خامسا: قياس النمو الاقتصادي:

يقتضي النمو الاقتصادي الزيادة في الناتج الحقيقي و متوسط دخل الفرد و بالتالي فإن قياس هذا النمو يتم بقياسي نمو الناتج ونمو الدخل الفردي.

1- **الناتج الوطني:** هو مقياس الحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل نموه هو ما يصطلح على تسميته معدل النمو و يمكن حساب الناتج الوطني حساب الناتج المحقق في البلد وتقييمه بعملة ذلك البلد ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة و معرفة معدل النمو، وما يعاب على هذه المعدلات أنها انقيادية وتأخذ بعين الاعتبار أثر التضخم .

كما أن لكل دولة عملتها الوطنية وبالتالي لا يمكن مقارنة النمو المحقق في مختلف البلدان وفي هذا المقياس، ولذا تستخدم غالية عملة دولية وحدة التقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان حتى يسهل المقارنة بين معدلات النمو المحققة فيها.

2- **متوسط نصيب الفرد:** وهو أكثر المعايير استخداما وصدقا بحسب الكثير من الاقتصاديين، غير أن قيامه وإحصاء يعرف بعض المشاكل والصعاب لدي البلدان النامية، مما جعل مقارنة المجتمعات به غير دقيقة لاختلاف أسس وطرق القياس والتقدير، كتلك القائمة على حسابه انطلاقا من إجمالي السكان، أو تلك المعتمدة على السكان العاملين فقط، حساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الإستهلاك وحسابه لقوة العمل مفيد من نواحي الإنتاج، وفي هذا الشأن إعتقد "*Charles kindle berger*" أن إهتمام التنمية يجب أن تميل إلى الإنتاجية وليس إلى مستوى المعيشة وأما جمهور الإقتصاديين فيتمسكون معيار متوسط نصيب الفرد من الدخل لكون الهدف النهائي للتنمية هو رفع مستويات المعيشة والرفاهية بحيث :

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي للفرد للفترة } t - \text{الدخل الحقيقي للفرد للفترة } (1-t)}{\text{الدخل الحقيقي للفرد للفترة } (1-t)}$$

يستخدم هذا المعيار لقياس النمو في الدخل في فترتين متتاليتين، وهو لا يصلح لقياس معدل النمو المركب إذا كانت فترات المقارنة طويلة حيث تستخدم مؤثرا أخرى.

[1] – بلهداف رحمة ، **النفط العربي واستراتيجيات استغلاله في اطار ضوابط التنمية المستدامة** ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ،تخصص تجارة دولية ولوجيستيك ، جامعة عبد الحميد ابن باديس ،مستغانم ، 2016/2015 ، ص31 .

3- معادلة " *Singer* ": حيث في سنة 1952 وضع " *Singer* " معادلة النمو الاقتصادي التالية :

$$D = SP - R$$

حيث أن (D) هي معدل النمو السنوي الدخل الفرد، بينما تمثل (S) معدل الادخار الصافي، وأما (P) فهي إنتاجية رأس المال (إنتاجية الاستثمارات الجديدة)، في حين تمثل (R) معدل نمو السكان، حيث قام " *Singer* " بافتراض أن S = 6 % من الدخل الوطني، و P = 0.2 % و R = 1,25 % فإن معدل النمو السنوي الدخل الفرد هو (D = - 1,5) وهو ما يوضح أن دخل الفرد في البلدان النامية لا يتحسن بل يتدهور، رغم أن افتراضات " *Singer* " كانت صادقة في عهده، وهي غير كذلك في الوقت الحالي لكون أن زيادة المتغيرات التفسيرية لبعض من هذه البلدان أكبر مما تم وضعه سيحقق لها معدلات نمو موجبة. فمثلا بإمكان بعض الدول ادخار نسبة أكبر من 6 % وأن إنتاجية رأس المال يمكن أن تكون أكبر من 0,2 % وأن معدل النمو السكاني لبعض الدول يفوق 1,25 %.[1]

المطلب الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي .

لقد مرت نماذج ونظريات النمو بعدة تطورات عبر مختلف الفترات الزمنية وقد إختلف المفكرون الإقتصاديون في تفسير النمو عبر مر الزمن و فيما يلي اهم هذه النظريات :

1- النظرية الكلاسيكية :

بالرغم من إختلاف وجهات نظر الكلاسيكيين المتعلقة بتحليل التقدم الإقتصادي ، وتباين طرق التحليل تبعا للمدة الزمنية التي ظهروا فيها والأوضاع التي ميزتها ، إلا أن أرائهم تقاربت فيما يتعلق بالنمو الإقتصادي وطريقة تحقيقه ، حيث أن نظرية التوزيع إستحوذت على الجزء الأكبر من تحليلاتهم وعلاقتها بالنمو ، مما جعلهم يبحثون عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل الوطني ، معتمدين على التحليل الإقتصادي الجزئي ، و قد ركزت هذه النظرية على الأفكار التالية :

- الإنتاج دالة لعدد من العوامل وهي الأرض ، العمل و رأس المال و التقدم التكنولوجي ، و كل تغيير في الإنتاج يحدث بتغير أحد العوامل أو كلها ، و إن الأراضي الزراعية هي العنصر الوحيد الثابت في النموذج الذي يحكمه قانون تناقص الغلة المرهون بثبات الفن الإنتاجي ورأس المال المستخدم .[2]

---

[1] – كبداني سيدي احمد ، **اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية (دراسة تحليلية وقياسية)** . اطروحة دكتوراه ، جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان، 2013/2012 ، ص23

[2] – بوخشبة هوارية ودلاس شهيناز ، **اثر تقلبات اسعار البترول على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1980-2015)** ، شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالية دولية جامعة د.الطاهر مولاي سعسدة 2016-2017 ص62

- إن القوى الدافعة للنمو الإقتصادي تتمثل في الفن الإنتاجي على الأرباح التي تعتبر مصدر عملية تكوين رأس المال الذي يؤدي إلى التقدم التكنولوجي ، كما أن التراكم الرأس المالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان .
- إن العلاقة السببية بين التراكم الرأس المالي وحجم السكاني تؤدي إلى تناقص الغلة في الزراعة (ارتفاع تكلفة المنتجات الزراعية) و ارتفاع حصة الأجور في الدخل الكلي مما يعرف بإرتفاع حصة فيؤدي ذلك إلى تباطؤ تكوين رأس المال ، مما يدفع بالرأسماليين بتجميد الأجور عند حد الكفاف .
- ثبات الفن الإنتاجي و المعرفة الفنية عبر الزمن ، مما يجعله متغيرا لا يؤثر في عملية النمو ، وهو بخلاف النظرة المعاصرة التي جعلته عاملا مؤثرا .
- الحاجة إلى العوامل الاجتماعية و المؤسسية المواتية للنمو ، وهي تشمل تنظيم إجتماعي ، إداري وحكومة مستقرة ، ومؤسسات تمويلية منظمة ، و نظام شرعي قانوني ، و أوضاع إجتماعية مناسبة وضرورة توسيع حجم السوق مع عدم تدخل الدولة في نشاطاته .[1]

➢ **نظرية آدم سميث :**

لقد سطر آدم سميث Adam Smith من خلال كتابه : ثروة الأمم سنة 1776 م ، أساس عملية النمو الاقتصادي و التي تكمن في ضرورة وضع حد للتدخلات السيئة للحكومات ، و ترك العنان لدوافع الربح الذي قام بتأمين أقصى الرفاهية لكل الأشخاص (كما لو أن يد خفية تقود القرارات المؤدية لهذه الغاية) . هذا من جهة ، ومن جهة ثانية تقسيم العمل بإعتباره شكلا من أشكال الإدارة و التنظيم ، حيث يتخصص كل فرد عامل في مجموعة صغيرة من العمليات ، ما يسمح له بإتقانها و كذا تقليص الوقت اللازم للإنتقال من مهمة إلى مهمة أخرى مختلفة عنها تماما ؛ كما أشار إلى أن توسيع تقسيم العمل يتطلب ما يعرف ب " التراكم الرأسمالي ، المعبر عن رغبة الأفراد في تخصيص جزء من مواردهم لإنتاج السلع الإنتاجية بدلا من إنتاج السلع الإستهلاكية ، أي رغبة الأفراد في الإدخار للإستثمار بدلا من إستهلاك كل دخولهم ، لكن هذا يتوقف على قيد حجم السوق ، فعندما يكون السوق ضيقة يكون الطلب غير كاف لشراء السلع المنتجة في ظل أسلوب الإنتاج الكبير ، و فكرة حجم السوق لا تتوقف فقط على الأسواق المحلية ، وإنما تذهب إلى الأسواق الخارجية وضرورة تحرير التجارة الخارجية (في هذا المجال أشاد آدم سميث بأهمية اكتشاف الأمريكيتين) .[2]

[1] – بوخشبة هوارية ودلاس شهيناز ، نفس المرجع ص62

[2] – بهاء الدين طويل، **دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990–2010**، اطروحة دكتوراه في العلوم اقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2015–2016، ص100

وحسب آدم سميث فإن عملية الإنتاج تقوم على ثلاث عناصر رئيسية : الأرض ، العمل و رأس المال ، لذلك تكون دالة الإنتاج كما يلي :

$$Y = f(K, L, D) \quad \ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث : Y: الإنتاج ، K : رأس المال ، L : العمل ، D : الأرض .

يرى آدم سميث أن معدل النمو السنوي لناتج الاقتصاد الوطني ، هو مجموع الإنتاجية الحدية لجميع عوامل الإنتاج ، ويمكن الوصول إليه بإجراء عملية تفاضل للمعادلة (1) بالنسبة للزمن (t) كما يلي :

$$\frac{dY}{dt} = \frac{df}{dL} \times \frac{dL}{dt} + \frac{df}{dK} \times \frac{dK}{dt} + \frac{df}{dD} \times \frac{dD}{dt}$$

حيث : $\frac{dY}{dt}$ معدل نمو الناتج السنوي ، $\frac{df}{dL}$ الإنتاجية الحدية للعمل ،

$\frac{df}{dK}$ الإنتاجية الحدية لرأس المال ، $\frac{df}{dD}$ الإنتاجية الحدية للأرض .

يبين آدم سميث أن مسألة تراكم النمو الاقتصادي نتيجة لتقسيم العمل ، تساهم في ارتفاع إنتاجية جميع عوامل الإنتاج ، لاسيما عند توافر قدر كاف من الطلب والحجم المناسب من رأس المال ، مع العلم أن ارتفاع الناتج يزيد من الدخل ويرفع من معدلات النمو السكانية ، مما يزيد من الطلب الإجمالي في السوق الذي يزيد اتساعه .[1]

الشكل (03) : تصورات ادم سميث حول النمو الاقتصادي

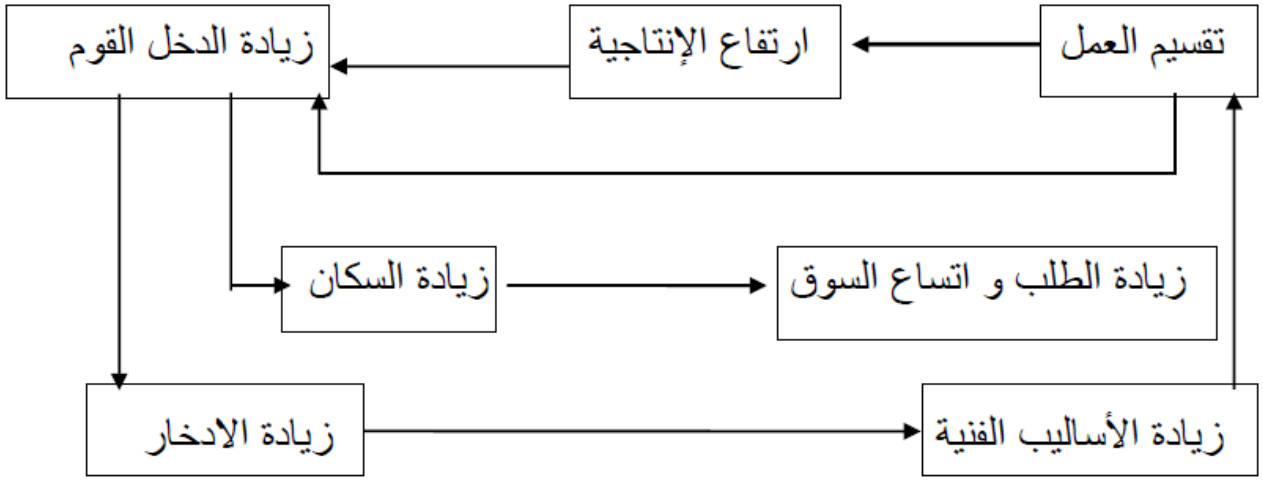

- **نظرية ديفيد ريكاردو :**

ركز ريكاردو معظم حياته في التفكير و العمل على كيفية إزالة العقبات التي تحول دون تراكم رأس المال (إعادة إستثمار الأرباح) و لخص فكره في نظرية التوزيع . توزيع الدخل و أثره على تراكم رأس المال : يرى ريكاردو أن مستقبل الرأسمالية يعتمد على تراكم رأس المال و بالتالي معدل الربح ، و قسم المجتمع إلى ثلاث يصف الطبقات الاجتماعية التي تمثل ثلاثة أنواع من الدخل .

[1] – بهاء الدين طويل ، نفس المرجع ، ص100 .

– **العاملين بأجر** : الذين يبيعون عملهم وفي المقابل تتلقى راتبا الكفاف (الأجر الطبيعي : و هو ما يكفي لضمان بقاء الأسرة) .

– **الرأسماليون** : الحصول على الفائدة التي تساوي الفرق بين قيمة السلع التي أنتجت و مقدار الأجور المدفوعة . (ملحوظة : يقول ريكاردو أن قيمة السلعة يتم تحديده بمقدار العمل المقدم من العمال مباشرة لإنتاجها ، و لكن أيضا من خلال العمل غير المباشر كان لا بد من القيام به الإنتاج الأدوات و الآلات المستخدمة هي نظرية " قيمة العمل ") . [1]

– **ملاك الأراضي** : (إيجار الأرض) يحصلون على دخولهم عن طريق الريع لقاء استخدام الأراضي المملوكة لهم .

يرى ريكاردو أن الزراعة هي القطاع الرئيسي الهام في النشاط الاقتصادي ، والذي يخضع القانون تناقص الغلة نتيجة التسابق بين الغذاء من ناحية و السكان من ناحية أخرى . و قد جعل ريكاردو رغم تأكيده لأهمية التراكم الرأسمالي من عنصر الأرض عاملا محددا للنمو الاقتصادي ، حيث يرى أن عنصر السكان عندما يكون قليلا بالنسبة للموارد الطبيعية ، تتوافر فرص الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين فيزيدون من إستثماراتهم خاصة في القطاع الزراعي . هذا يؤدي إلى زيادة الأرباح و معدلات التراكم الرأسمالي ، وبالتالي يزيد الإنتاج و الريع و الطلب على العمل ، فترتفع الأجور ، فيزيد النمو السكاني ، و تشتد المنافسة على الأراضي الأكثر خصوبة . و باستمرار النمو السكاني تستغل جميع الأراضي حتى الأقل خصوبة (أساس نشأة الريع) ، مما يؤدي إلى ظهور قانون تناقص الغلة ، و إرتفاع أسعار الغذاء.

و هنا يطالب العمال برفع أجورهم ، فتنخفض الأرباح و التراكم الرأسمالي ويقل الحافز على الإستثمار، فينخفض الطلب على العمل ، و تتجه الأجور إلى الانخفاض حتى تصل إلى حد الكفاف و تظهر هنا حالة من الركود الاقتصادي الذي يصعب معه استمرار عملية النمو و يرى أن عبئ قيادة النمو الإقتصادي يقع على كامل الرأسماليين من خلال قيامهم بتشييد المصانع وتشغيل العمال وإستثمار الأرباح .. الخ ، وأن أجور العمال لابد وأن يتم تحديدها عند مستوى أجر الكفاف ، إذ أن رفع الأجور عن ذلك المستوى يعمل على زيادة عرض العمل . هذا وتقوم فئة ملاك الأراضي الزراعية بإمداد المجتمع بالغذاء والطعام الذي تنتجه أراضيهم . ويلاحظ مبالغة ريكاردو في تشاؤمه فيما يخص قانون تناقص الغلة شأنه شأن غيره من الإقتصاديين التقليديين ، متجاهلا ما قد يحدثه التقدم التكنولوجي من تأثير ، أو إمكانية إحلال عنصري رأس المال و العمل محل الأرض .[2]

[1] – عدة اسماء ، **اثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر** ، شهادة الماجيستير، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة وهران 2 ، ص 79 .
[2] - عدة اسماء ، نفس المرجع ، ص80 .

- **مالتوس و النمو الديمغرافي :**

في أواخر القرن 18 ، ظهر " روبرت مالتوس " بقلقه الإقتصادي حول ثبات عامل الأرض في نفس وقت " تزايد السكان الذي قد يؤدي إلى انخفاض الإنتاج الحدي للعمل ، والذي يوصل إلى نمو سكاني أكبر من الإنتاج الفردي الزراعي مما يحدث جوعا فموتا فإنخفاضا تدريجيا للعدد السكاني .

المعروف عند كل دراسي الإقتصاد بأن مالتوس لاحظ تزايد السكان وفق متوالية هندسية أما الغذاء وفق متوالية حسابية ، مما يخلق الخطر الديمغرافي ، ولهذا إعتبر من الإقتصاديين المتشائمين . شدة تشاؤمه إنتقدها الإقتصاديون الذين جاؤوا بعد (Solow) الذي رأى أن النمو الإقتصادي ظاهرة مستدامة ، غير أن هؤلاء الكلاسيكيين كانوا يظنون أنه ظاهرة وقتية .

كان لموضوع النمو الإقتصادي مكانة في فكر هذا العالم طرح موضوع التنمية من منطلق أنها الفرق بين أقصى ناتج قومي إجمالي منتظرة نهائية ، والناتج القومي الفعلية . أبرز مالتوس في تحليله أن العمال طبقة فقيرة ، تعيش في مستوى الكفاف ، فإنهم لا يستطيعون أن يقتطعوا أي جزء من أجورهم للإدخار ، أي أن دخل العمال يساوي إستهلاكهم . ولكن الرأسماليين من الناحية الأخرى يقومون بتوزيع دخلهم من الأرباح (p) إلى إدخارهم (S) وإلى الإستهلاك (C):

$$P=Y=C+S$$

إذا قام الرأسماليون بإستثمار جميع مدخراتهم ، فان التوازن يتحقق أي S = I : (S) الإدخار الكلي يساوي الإستمار (I) .

الدول النامية التي تأخذ بعض خصوصيات نظرته ، سعت إلى تفادي أثار الظاهرة برفع إنتاجية الزراعة مع نهج إستراتجية تحديد النسل (الصين) مما سمح بتحول اليد العاملة إلى قطاع الصناعة ، إستعمال الأجهزة الصناعية لغايات زراعية ، وفلاحية . لقد تم تفادي تبعات الشؤم المالتوسي من خلال التقدم التكنولوجي الذي حصل بعده بدرجة كبيرة إلى يومنا هذا ، ومتزايدة في كافة المجالات الداعمة ، حيث أن الزراعة أحد القطاعات التي عرفت تحسنا كبيرا في النمو .[1]

تتلخص فكرة مالتوس في الزيادة السكانية ، التي يترتب عنها إرتفاع منحى عرض العمل ، مما يعني خفضا في الأجور ، وهكذا يصل إلى مستوى الإجرائي حد الكفاف . هذا المستوى الأخير من الأجر يعد محفزا للمنتجين

[1] – حاج بن زيدان ، **دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات اسعار البترول لدى دول المينا دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر 1970–2010** ، اطروحة دكتوراه في العلوم اقتصادية ، تخصص اقتصاد ، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان ، ص24 .

على إستثمار المزيد من أموالهم ، وبذلك يزيد من معدلات النمو الإقتصادي ، ويمكن تصور هذه العلاقات من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (04) :العلاقات بين عناصر النمو الإقتصادي في فكر "مالتوس"

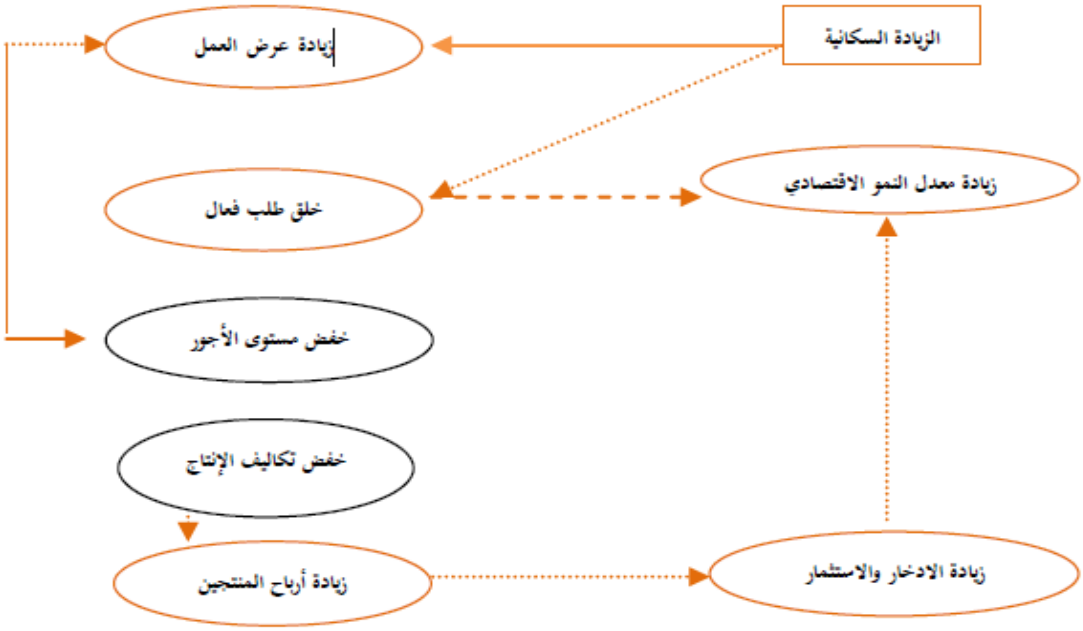

Source: Malthus.T(1999), ***Essai sur le principe de la production***, Edition Seghers, p.67

يعتبر T. Multus كذلك من رواد هذا الفكر المفترض بأن المخرجات ، هي دالة العمل والأرض ، حيث قيمة الأرض وحجمه محدودة بكمية ، لكن العمل يمكن أن ينمو (يزداد أو ينقص) بحسب مستوى الولادات ، أو الوفيات ، معطية الدالة الإنتاج شكلا :

$$Y = f (L , N)$$

Y: المخرجات الحقيقية (الإنتاج الحقيقي) .

L : العمل .

N : القيمة الثابتة للأرض .

و بما أن العمل مرتبط بالأرض المحدودة (مخزون ثابت) ، فإن الإنتاج يتراجع مع الوقت ، هذه القراءة كثيرا ما تم نقدها .

إن الكلاسيكيين أبدوا إهتماما كبيرا لنمو الفائض الإقتصادي ، لهذا قاموا بالربط ما بين عمل الجهاز الإقتصادي في أي فترة زمنية ، وعملية النمو الإقتصادي في الفترة الطويلة جدا ؛ فبحثوا بذلك جميع العوامل التي تصوروا أن لها أثر على تحديد النمو الإقتصادي . هذه النظريات ما زالت حتى الآن تعتبر إرثا في الفكر الإقتصادي .[1]

- **نظرية ماركس للنمو:**

تتلخص نظرية كارل ماركس في النمو في العناصر التالية :

- مفهوم فائض القيمة
- التطور نحو الرأسمالية الإحتكارية
- السير نحو رأسمالية الدولة

1- مفهوم فائض القيمة : حيث يعرف ماركس فائض القيمة الحقيقية و فائض القيمة الكامن ، و يقصد بفائض القيمة الحقيقي زيادة الإنتاج عن حاجة الإستهلاك أي ماهو خمس للإستثمار . أما فائض القيمة الكامن فهو ذلك الفائض الناتج لما يكون النظام الإقتصادي في أسمى عطائه .

2- التطور نحو الرأسمالية الاحتكارية : يرى ماركس أن التسيير المركزي للإقتصاد بغية تحقيق المنفعة العامة سوف يؤدي بكل مؤسسة للبحث عن فلئدتها الخاصة أي الطريقة التي تمكنها من تحقيق فائض القيمة الكامن لها و ذلك يعني الإستعمال الأمثل لمواردها الطبيعية و القوة العاملة .

و حتى تحقق المؤسسات أكبر فائض قيمة ممكن فإنها تسعى إلى تخطي المنافسة و الوصول إلى الإنتاج الموسع بهدف خفض تكاليف الإنتاج و يؤدي ذلك إلى تركز الإنتاج في أيدي قلة من الرأسماليين و بالتالي لاتستطيع المؤسسات الصغيرة الصمود في وجه المنافسة و ينجم عن هذا زيادة الفائض المحقق من طرف الرأسمالية الإحتكارية و هو ما يدعم هذا النظام .

3- السير نحو رأسمالية الدولة : كما يرى ماركس أنه بعد هذه المرحلة يجب أن تتضمن الدولة هذا الفائض الإقتصادي ، حيث تنبأ ماركس أنه بعد المرحلة التنافسية فإن النظام الاقتصادي الرأسمالي يقتضي تدخل الدولة.

و الدولة بفضل نفقاتها العامة تساعد على فتح مناصب عمل جديدة و تساعد الرأسماليين من جهة أخرى بواسطة الإنفاقات العسكرية و ما تتيحه من مستعمرات تعتبر فرصة مواتية لإستثمار الفائض المحقق من طرف الرأسماليين ، وحتى يحقق الرأسماليين أعلى فائض ممكن فإنهم يستخدمون البطالة كسلاح من أجل رفع الغبن عنهم و هو ما يؤدي بالمجتمع إلى الدخول في مرحلة جديدة من مراحل التطور . [2]

[1] – حاج بن زيدان ، نفس المرجع ، ص 25 .

[2] – احمد جبران بدران ، **التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة** ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، 1435 هـ –2014 م ، ص 38 .

و يقصد كارل ماركس بالتطور الرقي الذي يشمل في طياته التطور و النمو الإقتصادي. قد أعيب على ماركس إهماله للطلب و دوره في تحديد القيمة و اقتصاره فقط على العمل كمحدد للقيمة . كما أن واقع الدول الرأسمالية اليوم بنافي ما ذهب إليه ماركس من أن أجور العمال سوف تتجه إلى الإنخفاض ، فنجد أجور العمال تتزايد في الدول المتقدمة و ذلك لم يؤثر على الفائض المحقق بها ، بالإضافة إلى تنبأ ماركس بزوال الرأسمالية عن طريق الثورة العمالية و حلول الإشتراكيه محلها كان تنبؤا عكسيا .

2- النمو عند النيوكلاسيك :

إذا كان الإقتصاديون الكلاسيك قد إهتموا بجانب العرض و الإقتصاديين النيوكلاسيك إهتموا بدراسة العوامل المحددة للطلب ، و تقديم التفسيرات السيكولوجية الخيارات المستهلك . و قامت النظرية النيوكلاسيكية على قانون تناقص الغلة ل **دافيد ريكاردو** و نظرية السكان ل **روبرت مالتوس** ، فقد أعتبر النيوكلاسيك متغير السكان بأنه معطى من المعطيات ؛ ولم يفسر كجزء من عملية النمو .

و ساهم النيوكلاسيك بإتساع التحليل الكلاسيكي فيما يتعلق بالتراكم الرأسمالي ؛ حيث اعتبروا الكلاسيك قيام الطبقة الرأسمالية بإعادة استثمار دخولهم ، بطريقة آنية ، طالما كان معدل الربح يفوق مستوى الصفر قليلا على إعتبار أن المدخر هو المستثمر ، و لكن النيوكلاسيك اعتبروا العملية مجزأة ؛ يستطيع رجال الأعمال الحصول على السلع الإنتاجية بإستخدام أرصدة مقترضة . و يقود هذا التحليل إلى وجود سوق رأس المال الذي يجمع المدخرين بالمستثمرين ؛ حيث يعمل معدل الفائدة على تحقيق التوازن بين المطلوب من الأرصدة الإستثمارية و المعروض من هذه الأرصدة ، و يلعب دورا أساسيا في تحديد حجم الإستثمار ؛ حيث رجال الأعمال يقومون بالمقارنة بين معدل العائد المتوقع من الإستثمار و معدل أي الفائدة الذي يمكن الاقتراض على أساسه ، فإذا فاق معدل الفائدة المتوقع معدل الفائدة يكون الإستثمار مربحا ، و العكس صحيح . و رفض الإقتصاديون النيوكلاسيك فكرة حالة الركود معتمدين في ذلك على : [1]

أ . التقدم التكنولوجي :

يرى النيوكلاسيك كفاءة التقدم التكنولوجي في القضاء على ضغوط ركودية قد تفرضها ندرة الموارد و بالسرعة الممكنة .

ب . مرونة الطلب على الأرصدة الإستثمارية :

يرى النيوكلاسيك ، أي إنخفاض ضئيل في معدل الفائدة يتمخض عنه عدد كبير من الفرص الإستثمارية المريحة .

[1] – علي حاتم القريشي ، **اقتصاديات التنمية** ، الطبعة الاولى ، حوض الفرات / النجف الاشرف ، 1438 هـ –2017 م ، ص 65

و بذلك فإن الوصول إلى حالة الركود يتطلب وقتا طويلا حتى في غياب أي تقدم تكنولوجي ، و تفترض وجهة النظر المتفائلة توفر الرغبة في الإدخار من جانب السكان. كما رأى النيوكلاسيك النمو ذو طبيعة تدريجية منسقة. [1]

- **نظرية شومبيتر:**

رغم اعتقاد شومبيتر بأن للنظام الرأسمالي أخطاؤه و عيوبه إلا أنه يرى أن عملية النمو ممكنة طالما أنها تقوم في ظل الرأسمالية المتطورة . و تقوم نظريته في التنمية على مبدأ الابتكار و التجديد الذي يعتمد على التكنولوجيا الحديثة في النشاط الاقتصادي بما يؤدي إلى التنمية و زيادة الدخل القومي في البلاد ، هذا فضلا عن أهمية المنظم الذي تقوم على أكتافه عملية النمو . و تجمع نظرية شوميتر بين الإطار العام الذي نسجه الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد و بين التحليل التاريخي و الحركي لماركس . و يرى شوميتر أن النمو الاقتصادي عملية دائبة سريعة مفاجئة تظهر في زمن معين ثم تخمد في زمن آخر دون ثمة انتظام و اتساق في مراحلها . و يهتم شوميتر بالتغيرات الاجتماعية و الثقافية التي تطرأ على المجتمع و هو نفس الاتجاه الذي سار فيه كارل ماركس . و ذكر أن النمو الاقتصادي يحتاج إحداث تغيرات في البيئة الاجتماعية و الثقافية تسير جنبا إلى جنب مع مقتضيات النمو و يقصد بتلك التغيرات خلق المناخ الإجتماعي و السياسي و السيكولوجي و الثقافي الملائم التحقيق النمو .[2]

3 – نظرية النمو الكنزية :

حدث تغير فكري للموضوع منذ الثورة الصناعية إلى الثورة التكنولوجية الحالية ، إذ إن الفهم الحالي يأخذ معيار التقدم التكنولوجي ، و الابتكار كعامل حيوي و موضوعي في النمو الاقتصادي ، أضف إلى ذلك العلوم ." البحث و التطوير " (R و D) ، فكيف كان ينظر كينز (1883–1946) إلى النمو الاقتصادي ؟.[3]

" بين كينز عكس ما جاء به ريكاردو ، انطلاقات عدة اقصاديين أثناء الأزمة العالمية أن المشكلة الاقتصادية هي إشكال تنظيمي ، و حتمي ، و تحل هذه المشكلة من خلال امتلاك سياسة إقتصادية . النمو يتوقف عندما توجه و تتوجه طاقة الإنسان(العامل) إلى مهام أخرى ذات أولية من الإنتاج " .

يذهب كينر أبعد من الكلاسيكيين في دراسته الموضوع معترفا بإمكانية الاحتفاظ بالإنتاج في المستوى المطلوب رغم النمو السكاني، و ذلك من أجل الجزء القليل الذي يسمح به تراكم رأسمال . قال كينز في دراساته: إن النمو الاقتصادي يحفز بالطلب ، و يكبح بالإدخار . اهتم بالشروط اللازمة للنمو الاقتصادي الوطني ، و اعتبر أن الطلب الفعال في مقدمة الشروط اللازمة للنمو . يشير الطلب الفعال في التحليل الكينزي إلى ذلك الجزء من الدخل

[1] – علي حاتم القريشي ، نفس المرجع ، ص66 .

[2] – بوخشبة هوارية و دلاس شهيناز، مرجع سبق ذكره ص 68 .

[3] – حاج بن زيدان ، مرجع سبق ذكره ، ص28 .

الذي ينقل على الاستهلاك . يرى كينز في نموذجه أن " زيادة الاستثمار توصلنا إلى زيادة مهمة للناتج و الدخل على المدى القصير ، حيث أن الاستثمار المرتفع جدا لا يزيد فقط من الطلب الكلي ، بل يزيد من الدخل و يؤثر بطريقة غير مباشرة في زيادة الطلب الاستهلاكي " .

الأساس التحليل الكينز يعتمد على دوال أساسية :

- دالة الإستثمار .
- دالة الإستهلاك .
- دالة السيولة

و أقر بأن التوازن في سوق السلع و الخدمات يستوجب مساواة بين الإستثمار و الإدخار I = S

إن التحليل لدى كينز في موضوع النمو الإقتصادي يهمل أثر التقدم التكنولوجي ، الذي يتدخل لإعطاء فعالية جديدة للإستثمار كل سنة . هذا بشكل يجعل الإنتاجية الحدية لرأس المال تتجه من جهة نحو الإنخفاض من أثر التراكم الكبير شيئا فشيئا للرأسمال ، ومن جهة أخرى نحو الإرتفاع ، وهذا ملخص حول ما جاء به كينز ذي العلاقة بالموضوع : [1]

الشكل رقم (05) : نظرة كينز الى مكونات النمو الاقتصادي

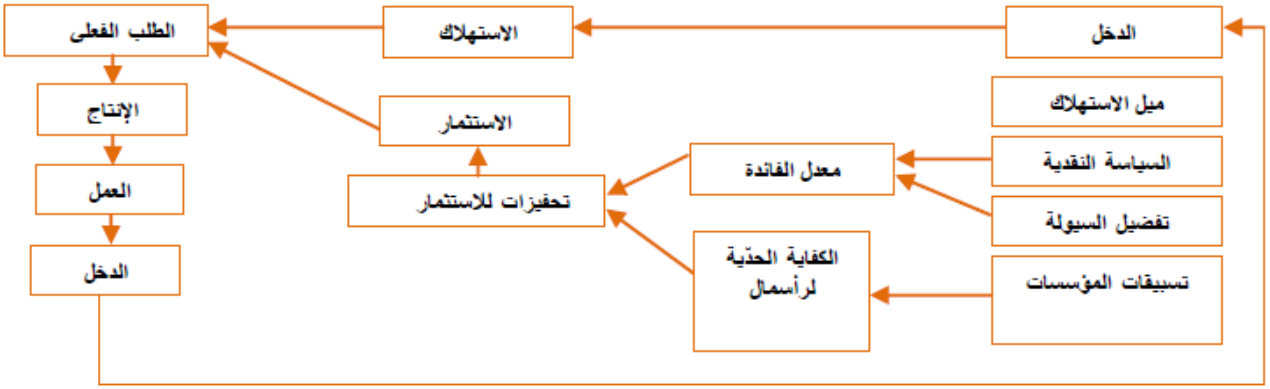

ظهر النمو الإقتصادي في طيات أطروحات كوندرسات ، و تيركو ثم الكلاسيكيين (آدم سميث ، وجون ستيوارت ميل ، و مالتوس ، وريكاردو ، وشومبيتر ويونغ) ، هذا ما تم ذكره كمرحلة من مراحل تطور الفكر الاقتصادي ، تلاها كينز بقراءاته حيثيات الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 وما بعدها ، ظهرت مشكلات التوازن إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية ، وبعدها بدأ الاهتمام الأكبر ، والصريح بموضوع النمو ، وبدأ التفصيل فيه ما بين المحتمل ، الفعلي ، الأمثل

وديناميكية النمو عبر دراسة محدداته ، العوامل الداخلية والعوامل الخارجية "

[1] – نفس المرجع السابق ، ص 28 .

- **نموذج هارود دومار " Harrod – Domar " :**

يوضح هذا النموذج العلاقة بين الإدخارات والإستثمارات والناتج ، كما يوضح العلاقة بين النمو والبطالة في المجتمعات الرأسمالية إلا أن هذا النموذج كان مستعملا بكثرة في البلدان النامية كوسيلة مبسطة بين النمو ومتطلبات رأس المال .

ويستند النموذج على عدة فرضيات أساسها أن الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال (K) والمستثمر في الوحدة الإنتاجية ، وأن معدل النمو في الناتج (يعتمد على الميل الحدي للادخار) (Marginal Propensity to save MPS) ، و بافتراض تساوي الميل الحدي للإدخار مع الميل المتوسط للإدخار أي :

حيث أن : (S) معدل الادخار .

وفي حالة التوازن فان الإدخار يساوي الإستثمار أي :

وبذلك فان :[1]

حيث (i) معدل الإستثمار ، والإستثمار (1) هو التعبير الذي يحصل في خزين رأس المال أن:

والمعامل الحادي لرأس المال النتائج Inormantal Capital output ratio يساوي (K) أي أن :

ومن المعادلة الأخيرة تحصل على :

وبقسمة طرفي المعادلة على نحصل على :

وعليه فان معدل النمو في الناتج يساوي معدل الإستثمار (أو معدل الادخار) مقسوما على المعامل الحدي الرأس المال / الناتج .

ويمكن صياغة المعادلة بالشكل التالي :

حيث أن :

g وتمثل معدل نمو الناتج

S معدل الإدخار .

K المعامل الحدي لرأس المال الناتج

[1] – بوخشبة هوارية و دلاس شهيناز مرجع سبق ذكره ، ص69 .

وهذه المعادلة الأساسية التي توصل إليها النموذج والتي تقول أن معدل نمو الناتج يساوي معدل الإدخار مقسوما على المعامل الحدي لرأس المال الناتج . ومن المعادلة المذكورة فان معدل الإدخار يساوي حاصل ضرب المعامل الحدي لرأس المال الناتج ومعدل نمو الناتج ، إذ على النمو أن يكون مستقرا ، ومن هنا فإن معدل النمو يمكن أن يزداد إما من خلال رفع نسبة الإدخارات في الدخل القومي أو بتخفيض معامل رأس المال الناتج (أي زيادة الكفاءة الإنتاجية لرأس المال) .[1]

- **نظرية صولو :**

يطرح روبرت صولو Robert Solow في مقال له حلا لمعضلة مسارات النمو المستقرة (والتي وقع في فخها هارود ودومار) ، اعتمادا على أعمال ريكاردو ؛ فعندما يتجاوز معدل استثمار رأس المال سوية التوازن مع تنامي الطلب عليه ، ترتفع نسبة رأس المال إلى العمل ، مما يؤدي إلى تناقص العوائد ، و من ثم تناقص أرباح الإستثمار ، ما يدفع الشركات إلى تقليص الإستثمار لتعود به إلى معدل الإستقرار المطلوب ، كذلك الحال إذا كان الإستثمار ضئيلا فسيرتفع معدل الإستثمار مؤدية إلى إجراء التصحيح ؛ و بهذه الطريقة يمكن تأمين نمو مستقر على المدى الطويل ، فيما لم تتدخل التعقيدات التي إستبعدها صولو في نموذجه الرياضي الأنيق ، الذي فتح الباب شيئا فشيئا أمام سيل من نماذج النمو الرياضية .

ولعل مقال صولو الثاني (حصل صولو بفضل هذا المقال والمقال الأول على جائزة نوبل للإقتصاد سنة 1987 م) كان ذا تأثير أكبر في البداية ، ففي حينها كان معظم الإقتصاديين يعتقدون (و بعضهم مازال يؤمن بذلك حتى اليوم) أن تراكم رأس المال هو السبب الرئيس وراء زيادة إنتاجية ساعة العمل ، وهو ما فنده صولو باختبار هذه الفرضية ، من خلال جمع التغيرات السنوية في الإنتاج الإجمالي لساعة العمل في الولايات المتحدة ما بين سنتي 1909 م و 1949 م ، مستخدما التقنيات الرياضية المعروفة في إطار النظرية الكلاسيكية الجديدة ؛ حيث توصل صولو إلى تحليل نمو الإنتاج في ساعة العمل الواحد إلى مركبتين منفصلتين ، الأولى مرتبطة بزيادة رأس المال الموظف لكل ساعة عمل " ، بينما تعود المركبة الثانية لتابع انزياح سماه " بالتحول التقني " Technical

[1] – نفس المرجع السابق ، ص70 .

Change ، وهي مركبة تحوي العديد من العوامل ؛ لقد جاب هذا مقال لصولو العالم ، وغير طريقة دراسة التحولات التكنولوجية ، ليجعل منها موضوع مهم يجب أخذه في الحسبان في عملية البحث الاقتصادي .[1]

المطلب الثالث: أثر تقلبات أسعار البترول علي النمو الاقتصادي

في الخمسينيات والستينيات، كان معظم علماء الإجتماع يعتقدون أن ثروة الموارد مفيدة للنمو الإقتصادي: بدا أن للدول الإفريقية الغنية بالمعادن مستقبلاً واعداً، وأن دول شرق آسيا التي تفتقر إلى المعادن ستواجه صعوبات كبيرة، لكن في منتصف التسعينيات بدا أن العكس هو الصحيح: لقد نعمت دول شرق آسيا الفقيرة بالمعادن بنمو قوي دام عقوداً من الزمن، فيما عانت معظم دول إفريقيا الغنية بالموارد فشلاً تنمويا ذريعا، أما دول الشرق الأوسط الغنية بالنفط والتي نعمت حتى منتصف السبعينيات بنمو مذهل فقد أمضت معظم الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين وهي تسجل تراجعات، في عام 2005 كانت نصف الدول الأعضاء في « أوبك » على الأقل أفقر حالاً مما كانت عليه قبل ثلاثين عاماً من ذلك التاريخ، بدأ خبراء الاقتصاد يحاججون في أن ثروة الموارد الطبيعية عموما وثروة النفط بخاصة يمكن أن تحد من النمو الاقتصادي في العالم النامي – على نحو ينطوي على مفارقة – و ذلك عبر إطلاق الفساد، و ضعف الحكم و الإدارة ، و السعي الحثيث وراء الريع، أول النهب.

قدر كبير من هذه الحكمة التقليدية مغلوط فيه لا يؤدي النفط عادة إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، أو عدم كفاءة الجهاز البيروقراطي، أو مستويات الفساد الصارخة، أو تدني التنمية البشرية إلى أدنى الحدود، كان النمو الاقتصادي في دول النفط مضطربا إلا أنه لم يكن أبطأ ولا أسرع من النمو الإقتصادي في الدول الأخرى اللغز الحقيقي يكمن في السؤال عن السبب الذي جعل دول النفط تحقق معدلات نمو عادية في الوقت الذي كان يتعين عليها فيه أن تحقق نموا إقتصاديا أسرع من العادي إذا أخذنا بالحسبان ثرواتها الطبيعية الهائلة.[2]

[1] – بهاء الدين طويل ، مرجع سبق ذكره ، ص 107 .

[2] – مايكل روس ، **نقمة النفط** ، الطبعة الاولى ، 2014 ، ص289.

خلاصة الفصل

لقد تناولنا في هذا الفصل عموميات حول البترول حيث تطرقنا إلى كل الجوانب النظرية للبترول و أسعار البترول و الأسواق العالمية للبترول استخلصنا ان البترول مادة استراتيجية تتأثر بالعوامل الإقتصادية و السياسية و عوامل السوق كما يتميز البترول بالعديد من الخصائصالتي تميزه عن غيره من السلع البديلة مما عليه أهمية خاصة على الصعيد الإقتصادي والسياسي ، العسكري والمالي .

حيث مر البترول واسعاره بعدة تطورات جعلت لهذا الاخيرعدة انواع حسب تكلفة الإنتاج ، نوعية البترول وكذلك مناطق الانتاج والتصدير .

يتحدد سعر البترول ويتاثر بالعديد من العوامل والتي لعل اهمها عوامل السوق التي تؤثر عليها عوامل اخرى حيث تتميز السوق البترولية بالعديد من الخصائص التي تجعلها تحتل مكانة هامة على الصعيد الدولي العالمي.

و يتأثر سلوك الاسواق العالمية البترولية بالعديد من الأطراف التي تسيطر عليها كمنظمة الأوبك و لشركات النفطية العالمية الكبرى .

الفصل الثاني

دراسة قياسية لاثر تقلبات أسعار البترول على النمو الإقتصادي

تمهيد :

سنحاول من خلال هذا الفصل إبراز من الناحية التطبيقية أثر أسعار البترول على النمو الإقتصادي ، وذلك من خلال بناء نموذج قياسي إقتصادي، حيث ندرج متغيرة النمو كمتغيرة تابعة، وسعر النفط كمتغيرة مفسرة. ولهذا الغرض تبين لنا الإعتماد على طريقة الإنحدار الخطي البسيط التي إذا تحققت شروطها على متغيرات الدراسة ننطلق بعدها إلى تقدير النموذج . ولهذا الغرض تبين لنا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث ، حيث سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى :

- ✓ المبحث الأول : واقع قطاع المحروقات في الجزائر.
- ✓ المبحث الثاني : عرض منهجية الإقتصاد القياسي .
- ✓ المبحث الثالث : دراسة تطبيقية باستخدام الانحدار الخطي البسيط .

المبحث الاول : واقع قطاع المحروقات في الجزائر

تعتبر الثروة النفطية المصدر الرئيسي للطاقة و الموارد المالية من جهة أخرى حيث أن الإقتصاد الجزائري يعتمد وبشكل كبير على القطاع النفطي ، لهذا فإن السلطات الجزائرية منذ الإستقلال عملت على إعطاء عناية خاصة لهذا القطاع ، و ذلك بتأسيس شركة النفط الوطنية سوناطراك و تأميم قطاع المحروقات ، كما قامت بإعطاء شركة كل الصلاحيات لتصبح بذلك القائد لعملية تطوير قطاع النفط الجزائري .

المطلب الاول : التطور التاريخي للمحروقات في الجزائر

إعتمدت الجزائر منذ الإستقلال على ثروة البترول بشكل أساسي خلال مسيرتها التنموية ، حيث تم تعزيز مكانة المحروقات ضمن منظومة الإنتاج الوطني وتنظيم إستغلال هذه الثروة وذلك منذ الإستقلال ، في هذا الإطار سوف نتطرق لأهم المحطات التاريخية التي مر بها قطاع المحروقات في الجزائر.

اولا- إكتشاف النفط في الجزائر :

ترجع أولى بدايات البحث و التنقيب عن البترول في الجزائر إلى نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين ، فتاريخ إنتاج النفط الفعلي في الجزائر كان في بداية الخمسينات أين بدأت أعمال البحث والتنقيب تتوسع لتشمل الصحراء الجزائرية ، [1]

بإكتشاف أول حقل للغاز ببرقة جنوب عين صالح عام 1954 ثم إكتشاف أول حقل نفطي هام بمنطقة حاسي مسعود بمساحة قدرها 2500 كلم و الذي يعتبر واحد من الحقول الكبرى في العالم وكان ذلك سنة 1956.

وقد تميزت هذه المرحلة بإنشاء الشركة الوطنية للبحث و التنقيب البترولي في الجزائر SNRepal وكان ذلك عام 1946 ، ثم إنشاء الشركة الفرنسية للبترول CEP بعد حصولها على رخصة التنقيب في أكتوبر 1952 ، ثم إنشاء شركة التنقيب و الإستغلال بالصحراء CREPS سنة 31953 وبعد حصول الجزائر على إستقلالها عام 1962 أجبرت على مواجهة إقتصاد متردي وهش مرتبط بدولة واحدة هي فرنسا ، وأول ما قامت به الحكومة الجزائرية من أجل السيطرة على ما هو ملك لها إنشاء الشرطة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات SONATRACHوذلك بتاريخ 1963/12/31 ، وفي عام 1969 إنضمت الجزائر إلى منظمة الأوبك OPECوهي منظمة عالمية للبترول تهدف إلى توحيد السياسة النفطية بين الدول الأعضاء ، وطالبت شريكتها من جديد بضرورة تعديل البنود الخاصة بالضريبة إلا أنها لم تستجب للمطالب الجزائرية مما دفع بهذه الأخيرة إلى التفكير الجدي بالتأميمة . وقد صاحب هذا القرار مراجعة النظام الموروث من الإدارة السابقة الذي كان

[1] – بلمقدم مصطفى وبن رمضان انيسة ، **الموارد الطبيعية الناضبة واثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة البترول في الجزائر** ، العدد 3 ، 2012 ، ص 15.

ساريا لذلك الحين ، و بذلك تمت مراجعة القانون البترولي المسمى بقانون البترول الصحراوي بحيث جسدت تلك النصوص المرجع الأساسي للنشاطات البترولية في الجزائر حتى عام 1986 وتعتبر سنة 1986 سنة تاريخية في تطور السوق البترولية و تمثل النهاية الصغرى لدالة أسعار البترول ، بحيث تميزت هذه السنة *بإنخفاض* وتدهور إيرادات المحروقات في الجزائر كبير ليس له مثيل ، أما بعد سنة 2000 فقد كان نشاط قطاع المحروقات مكثف و ذلك في مختلف الميادين التي تضم البحث و التنقيب ونقل المحروقات . [1]

الجدول رقم(02) : تاريخ إكتشاف البترول وبداية الإنتاج الفعلي في أهم الدول الإفريقية المنتجة حاليا

الدولة	تاريخ اكتشاف النفط		بداية الانتاج
	المغمورة	اليابسة	
مصر	1961	1908	1910
الجزائر	--	1946	1956
انجولا	1975	1955	1968
نيجيريا	1964	1956	1958
ليبيا	1967	1957	1960

ثانيا : محاولات فرنسا في البحث عن النفط :

يرجع تاريخ المحاولات الأولى للبحث عن النفط في الجزائر إلى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ، إذ بدأت فرنسا عام 1870 بأولى محاولتها للبحث عن إحتمال وجود مكامن نفطية في الجزائر وتركزت تلك المحاولات في المناطق الشمالية التي كانت تظهر فيه طفوح نفطية فوق سطح الأرض ، على أية حال لم تسفر تلك الجهود إلا على إستخراج كميات قليلة من النفط لعدم جدية وإنتظام هذه الجهود التي بذلت للعثور على النفط كما أنها لم تكن مدعمة بالوسائل الفنية الحديثة فضلا عن ضعف الإمكانيات المالية الضرورية لمثل تلك الجهود ، بالرغم من ذلك أكتشفت حقول نفط صغيرة ففي عام 1895 إكتشف حقل عين الزفت في ولاية غليزان غرب الجزائر الذي ظل ينتج حوالي 50 ألف طن سنوية حتى عام 1925 ، ثم تلا ذلك إكتشاف عالما الجيولوجيا سترابون " Strabon " وليون أفريكان " Leon African " حقل تليونت الواقع في شمال غرب الجزائر الذي بدأ بالإنتاج عام 1914 وكان ينتج ما يقارب 30 ألف طن حتى نضوبه في عام 1940.

[1] – نفس المرجع ، ص 16 .

كما شهدت المدة ما بعد الحرب العالمية الأولى محاولات بذلتها شركة نفط تليونت التي حصلت في عام 1932 على الموافقات اللازمة للتنقيب عن النفط غير أن تلك المحاولات لم تنجح في العثور على كميات من النفط تسمح بإستخدامها تجاريا .

ـ بعد الحرب العالمية الثانية إتجهت أنظار الحكومة الفرنسية صوب الصحراء الجزائرية بشكل أكثر جدية وبإمكانيات تكنولوجية ومالية كبيرة ، لعلها تجد ضالتها – النفط فيها . فقد أصبحت فرنسا بحاجة ماسة له أكثر من أي وقت مضى ، خاصة أنها كانت تعاني من مشاكل جمة في توفير إحتياجاتها من النفط والمنتوجات النفطية إذ كان إعتمادها أساسا على مصادر خارجية ، كما إستلزمت عملية إعادة إعمار ما ضربته الحرب العالمية الثانية وعملية النهوض بإقتصاد فرنسا المزيد من بذل الجهود لتأمين مصادر النفط لتلبية الطلب المتزايد ، و إضطرار الحكومة الفرنسية إلى تسديد أثمان إحتياجاتها من النفط ومشتقاتها بالعملات الأجنبية الصعبة مما زاد من الضغط على ميزان المدفوعات الفرنسي ، و بالتالي أصبحت الصحراء الجزائرية أملا لرجال المال والإقتصاد والسياسة في فرنسا ، بأن تجد تحت يدها منابع للنفط لتسد بعض من عطشها له . [1]

ثالثا – إكتشاف فرنسا للنفط الجزائري :

لقد شرعت الحكومة الفرنسية بإجراء المسح الجيولوجي و الفيزيولوجي و الكشف و التنقيب و من ثم الحفر في المناطق التي كان تركيبها الجيولوجي يشير إلى وجود مكامن نفطية فيها فتم إنشاء مكتب الأبحاث البترولية BRPI . كما قد تم إنشاء الشركة الوطنية للبحث و إستغلال بترول الجزائر S.N.REPAL و ذلك عام 1946 ، التي ركزت أعمالها في البدء في منطقة الشلف في الشمال ، و قد انتهت بالعثور على حقلين للنفط هما حقل وادي فويطريني " واد القطران " بالقرب من منطقة سور الغزلان بولاية المسيلة على بعد 100 كم جنوب الجزائر العاصمة في عام 1948 ، و قد كان هذا الحقل معروفا لدى سكان المنطقة إذ كانوا يستخدمون زيته الطافي على سطح الأرض للاستعمالات الطبية ، وبدأ الإنتاج في العام الموالي مباشرة وبمعدل 48 ألف طن سنويا، أما الحقل الثاني فهو حقل جبل العنق الواقع على الحدود التونسية وقد تم إكتشافه في عام 1960 ، ولقد جرت محاولات بحث عديدة أخرى ليحقق أهداف فرنسا في عام 1955 ، إذا تم العثور على أول حقل للنفط في الصحراء الجزائرية وهو حقل عجيلة " جنوب شرق الجزائر " من قبل شركة كريبس الفرنسية ،

ومنذ هذا النجاح جندت الحكومة الفرنسية ثلث نفقاتها التي كانت توجه للأبحاث النفطية في مستعمراتها وخصصتها ابتداء من عام 1955 للأبحاث التمهيدية والتنقيب في الصحراء الشرقية ، وفي شهر جوان 1956 تم إكتشاف حقل حاسي مسعود أكبر الحقول البترولية في الصحراء الجزائر من قبل شركة ستريبال وشركة سفب

[1] – زمال وهيبة ، مرجع سبق ذكره ، ص127 .

. وتوالت فيما بعد الإكتشافات النفطية في الصحراء الجزائرية مما زاد من أهميتها ، فقد تم إكتشاف عام 1958 أكبر الحقول إنتاجا وهو حقل زارزاتين ، فضلا عن إكتشافها بعد ذلك حقولا أقل أهمية وهي تين فوي ، وتيقانتورين ، الأعشب ، أهانيت ، تابا نكور ، تابا دنيت ، كلتا ، دجوال . و في يوم 11 / 22 / 1958 قامت فرنسا بصياغة أهدافها الإستعمارية و الإستغلالية للثروات الوطنية في شكل مواد صدرت بإسم قانون البترول الجزائري رقم : 58/1111 وقد شمل ما يلي : [1]

- ✓ وضع نظام للإمتيازات ، مع وضع حد أدنى للإنتاج يتوافق مع تحقيق أكبر قدر من سلب الثروات البترولية ؛
- ✓ حساب الضريبة والأرباح على أساس الأسعار الفعلية وهي ما تفصح به الشركات وتقل بحوالي % 20 عن الأسعار المعلنة ؛
- ✓ تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات البترولية ؛
- ✓ خصم % 27,5 من إنتاج البترول تحت بند " " صندوق تجديد المخزون " دون أن يدخل في حساب الضرائب أو الأرباح .

وبدأ الانتاج والتصدير الذي تطور من 0.4 مليون طن سنة 1958 ليصل إلى 20.7 مليون طن عام 1962 ، حيث تم أول شحن للخام بميناء بجاية باتجاه لافيرا ومرسيليا بالإضافة إلى استخدام أول أنابيب في الجزائر الرابط بين حاسي مسعود و بجاية على امتداد 66 كلم . كما تم نقل أول شحنة على متن ناقلة البترول ريقل في نوفمبر 1959.

المطلب الثاني : شركة سوناطراك ودورها في تطوير قطاع المحروقات

اولا – تأسيس الشركة الوطنية سونا طراك :

بعد الاستقلال مباشرة اتجهت الجزائر صوب قطاع المحروقات الذي بدأت أهميته تتضح في الاقتصاد الوطني ، ومع احتكار الشركات البترولية لمجمل الأنشطة البترولية ، قررت الجزائر إنشاء شركة وطنية تتولى كسر مالاحتكارات الأجنبية فقامت بتأسيس الشركة الوطنية سونا طراك بتاريخ 31-12-1964 وكان من مهامها مايلي :

- استعادة السيطرة على الثروة البترولية وبصفة تدريجية .
- القيام بجميع أنشطة التنقيب الإنتاج والنقل وتسويق المحروقات .

[1] – نفس المرجع ، ص128 .

هذه الشركة بدأت بإمكانيات قليلة خاصة الإطارات المدربة ، واستطاعت أن تشق طريقها وتتطور لتصبح أكبر و أهم شركة في الجزائر وإفريقيا ، وتحتل المرتبة 12 في مجال البترول عالميا ومن بين أهم المشاريع التي أنجزتها هذه الشركة ما يلي :

- ✓ خط أنابيب البترول الخام الذي يمتد من مصدره إلى سكيكدة .
- ✓ مصفاة الإستخلاص غاز البترول في حاسي مسعود .
- ✓ مد أنابيب عبر البحر الأبيض المتوسط لنقل الغاز الطبيعي إلى أوروبا الغربية

فشركة سوناطراك تسعى ضمن إستراتيجيتها ، إلى فرض نفسها على المستوى العالمي ، وضمن المجموعة التي تتحكم في دواليب قطاع البترول ، ولقد تمكنت من ذلك نظرا لما يمثله هذا القطاع من أهمية إستراتيجية في التجارة الدولية وفي الاقتصاد العالمي. [1]

ثانيا – دور شركة سوناطراك في تطوير قطاع المحروقات :

يعتبر قطاع المحروقات وعبر شركة سوناطراك العمود الفقري وشريان الحياة بالنسبة للاقتصاد الجزائري ، فجميع السياسات الاقتصادية التنموية المنتهجة من قبل السلطات الجزائرية للنهوض بالاقتصاد الجزائري مختلف قطاعاته الزراعية والصناعية والسياحية ... و غيرها منذ الاستقلال وإلى غاية يومنا هذا مرتبطة ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات ، فمداخيل النفط التي تحنيها سوناطراك ومن ثم الدولة الجزائرية تعتبر المحرك الاستراتيجي القوي والأساسي في مكافحة التخلف ، والنتيجة تنمية اقتصادية تكبحها تبعية شديدة للمحروقات بعد نصف قرن من الاستقلال ، وتعتبر شركة سوناطراك هي الشركة النفطية الوطنية الوحيدة التي تمتلكها الدولة في هذا القطاع ، أسستها الجزائر بعد الاستقلال مباشرة في 1963-12-31 بموجب القانون رقم 63 491 ، وهذا هدف بسط سيطرتها على الثروة النفطية الوطنية ، وتعرف شركة سوناطراك بأنها مؤسسة وطنية عمومية تعود ملكيتها للدولة الجزائرية وبنسبة 100 % اسمها الكامل المؤسسة الوطنية لأبحاث المنيا روكاربونات وإنتاجها ونقلها وتحويلها وتسويقها » société nationale pour la recherche la production . Le transport la transformation et la commercialisation des hydrocarbures sonatrach وهي الشركة الوحيدة المسؤولة عن استغلال الثروة النفطية والغازية في الجزائر ، حيث أعطتها قوانين المحروقات منذ الاستقلال والى يومنا هذا كامل الصلاحيات في الاستحواذ على الصفقات النفطية الوطنية ، إنه ومنذ تأسيس شركة سوناطراك ،

[1] – بوخشبة هوارية ودلاس شهيناز ، **اثر تقلبات اسعار البترول على النمو الاقتصادي دراسة قياسية (1980-2015)** . شهادة ماستر تخصص اقتصاد مالية دولية جامعة د . الطاهر مولاي سعيدة 2016-2017 ص85 .

أصبحت غبي المحرك الرئيسي القطاع المحروقات ومن ثم الاقتصاد الوطني بأكمله ، وتعتبر شركة سوناطراك هي التي ساهمت في تطوير قطاع المحروقات الوطني ، وبنسبة كبيرة جدا ، سواء كان ذلك بمجهوداتها وإمكاناتها الخاصة لوحدها أو عن طريق الشراكة بينها وبين الشركات الأجنبية ، ولكن بالرغم من أن الشراكة مع الشركات الأجنبية المختلفة هي موجودة فعلا عن أرض الواقع لكنها تتصف بالضالة لخوف الشركات النفطية الأجنبية من المغامرة في الجزائر من جهة ، ولضرورة استحواد سوناطراك على 51 من كل مشروع ، وهذا ما جعل شركة النفط الوطنية سوناطراك تحتل المرتبة الأولى والمكانة الاقتصادية الرائدة في الاقتصاد الوطني ، حيث تمثل صادراها 95 % من مبادرات الجزائر الجمالية إن شركة سوناطراك أحدة في التطور التدريجي ونسعى جاهدة إلى كسب مكانة عالمية لكي تصبح لاعبا أساسيا في السوق النفطية الدولية ، لهذا فالدولة الجزائرية تسعى إلى تحويل مجمع سوناطراك إلى مجمع نفط وغازي عالي الأداء والمنافسة وتحاول دائما الولوج إلى عالم الاستثمار في قطع المحروقات خارج الجزائر ، [1]

المطلب الثالث :تاميم المحروقات في الجزائر

اولا – تأميم المحروقات : التأميم هو نقل الملكية والإدارة المتعلقة ببعض أو كل وسائل الإنتاج إلى ملكية وإدارة الأمة بمجموعها . وهي تستعمل عادة للإشارة إلى الملكية العامة كمفهوم معاكس للتملك الفردي . أي أن المصنع أو المنجم الذي يجري تأميمه لا يعود ملكا لفرد أو جماعة من الأفراد ، [2]

بل يصبح ملكا للمجتمع بأسره وخاضعا لإدارته من خلال سلطته المركزية (الدولة) أو السلطات المحلية (البلديات والمجالس المحلية والتعاونيات) .

<u>تأميم قطاع الإنتاج البترولي</u> **:** بعد تأميم كلي لقطاع المحروقات وجزء من قطاع التكرير ، توجهت الجزائر نحو كافة الشركات غير الفرنسية العاملة في الإنتاج وقد شمل " إميف " لتكون هذه القرارات تمهيدا للقرار التاريخي والشجاع الذي أصدره رئيس الجمهورية " هواري بومدين " في 24 نوفمبر 1971 ، بتأميم الشركات الفرنسية التي تعمل في الصحراء الجزائرية .

ثانيا – دواعي وأسباب التأميم في قطاع المحروقات : يحظى البترول بالأولوية في التأميم من قبل الصناعات الأخرى لأن هناك من الدوافع والأسباب العامة مما يجعل الدول المنتجة تقدم على تأميمه وضمه إلى القطاع العام ، بغض النظر عن التوجهات الاقتصادية والسياسية لهذه الدولة أو تلك ، ومن أهم هذه الدوافع ما يلي : [3]

---

[1] – وحيد خير الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص186.

[2] – جليل عبد المنعم و بودربالة بنعمر ، **اثر صدمات اسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة** الجزائر ، شهادة ماستر ، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ، جامعة ابو بكر بلقايد ، تلمسان ، 2015-2016 ص75 .

[3] – نفس المرجع ص 75 .

- ✓ الصفة المميزة للبترول الذي أصبح محرك النشاط الصناعي الدولي .
- ✓ المدى الواسع الذي بلغته سيطرة الشركات العالمية من احتكار الجميع مراحل صناعة البترول .
- ✓ تحقيق المواساة الاجتماعية بواسطة إعادة توزيع العائدات المتأتية من البترول ، وهو أكبر مصدر مالي يحقق هذه الغاية من غيره من النشاطات الاقتصادية الأخرى .
- ✓ الرغبة في زيادة الادخار ومن ثم الاستثمار ، على اعتبار أنه كلما اتسع القطاع العام سهل ذلك على الحكومة زيادة مواردها المالية وزيادة معدلات الادخار عن طريق التدخل في توجيه ورفع الأسعار .
- ✓ توجيه الاستثمار ، لأن تحكم الدولة في قطاع البترول يسهل لها التوسع في الاستثمارات وتوجيهها نحو القطاعات التي تخدم الاقتصاد الوطني وصناعة البترول على الخصوص مصدر التمويل الأساسي .

مع الإشارة أن زيادة العائدات المالية قد لا تتحقق دائما وذلك بسبب موانع سياسية واقتصادية – تحول دون التحكم في تحديد الأسعار ، كما أن توجيه الاستثمار قد تعوقه كذلك مشكلات تكنولوجية لا تستطيع الدول النامية توفيرها إلا بمساعدة الدول الأجنبية .

ثالثا : قرار تأميم النفط الجزائري في 24 فيفري 1971

يعرف التأميم اقتصاديا بأنه الإجراء الذي تتخذه الدولة وتنقل بمقتضاه ملكية مشروع أو مجموعة من المشاريع الاقتصادية المملوكة للأفراد أو الهيئات الخاصة بما له من حقوق وما عليه من التزامات إلى الأمة ممثلة في شخص الدولة ، وتعهد بإدارته إلى جهاز إداري من أجهزة الدولة أو جهاز إداري مستقل وفقا لمصلحة الجماعة وتعد التجربة الجزائرية في التأميم أول تجربة كبري يخوضها بلد عربي اتجاه الاحتكارات البترولية ، وبتاريخ يوم الأحد 24 فيفري 2013 تكون قد مرت 42 سنة على قرار تأميم البترول الجزائري واسترجاع السيادة الوطنية عليه في 24 فيفري سنة 1971 . لقد ظلت الثروة البترولية الجزائرية بين العامين 1962 – 1971 رهينة بنود اتفاقيات إيفيان (Evian) التي تنص على سيادة جزئية للجزائر على حقولها من المحروقات ؛ وقد يتساءل البعض عن سر موافقة الحكومة الجزائرية على توقيع تلك الاتفاقيات رغم ما تضمنته بتعهدها بأن الثروات الباطنية بالجزائر ملك للشركات النفطية الفرنسية مع منح الجزائر حق الانتفاع بجزء من مداخيل الطاقة الأحفورية بموجب التعاون العضوي ؟ نقول في هذا الشأن : " لقد تحصل الجزائريون على الأهم في اتفاقيات إيفيان عام 1962 وهو نيل الاستقلال السياسي وضمان وحدة التراب الوطني ، ولم يكن تأميم النفط ضمن أولويات تلك المرحلة التي تظليت دفاعا صار ما عن مكتب الاستقلال المهدد نتيجة ضعف الدولة الجزائرية المستقلة حديثا ، ، وهذا ما أكده السيد بلعيد عبد السلام – رئيس الحكومة الأسبق وأحد الفاعلين الرئيسيين في تأميم المحروقات ـ معتبرا أن البنود النفطية المتضمنة في اتفاقيات إيفيان كانت اتفاقا ثوريا ولم تكن أبدا تنازلا

مثلما أكده بعض الملاحظين ، رغم اعترافه بأن تلك البنود قد حررت في مجملها حسب الرعية التي عبر عنها الطرف الفرنسي في المفاوضات وهكذا فقد تطلب استرجاع السيادة الوطنية على النفط الجزائري ترتيبات معقدة وقرارات شجاعة وحاسمة فريدة من الحكومة الوطنية استغرقت عقدا كاملا قبل إعلان قرار التأميم سنة 1971 .[1]

[1] – مباركي كريمة ، **استراتيجيات استخلاف الثروة البترولية في اطار ضوابط التنمية المستدامة في الجزائر** ، شهادة الماجيستير ، تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة ، جامعة سطيف 2013-2014 ، ص102 .

المبحث الثاني :

-تعريف الاقتصاد القياسي:

يعد الاقتصاد القياسي، أسلوب من أساليب التحميل الاقتصادي، يبتم بالتقدير العددي(الكمي) للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، معتمدا في ذلك على النظرية الاقتصادية، والرياضيات، والإحصاء، للوصول إلى هدفه الخاص باختبار الفروض والتقدير ومن التنبؤ بالظواهر الاقتصادية ، كما يعرف البعض الاقتصاد القياسي بأنه القياس في الاقتصاد، أو القياس الاقتصادي، وبصورة أكثر تفصيلا يعرف الاقتصاد القياسي بأنه فرع المعرفة الذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية بغرض اختبار مدى صحة هذه العلاقات كما تقدمها النظرية، أو تفسير بعض الظوابر، أو رسم بعض السياسات، أو التنبؤ بسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية[1].

2- أهداف الاقتصاد القياسي: يمكن التعرف على ثلاث أهداف للإقتصاد القياسي هي:

- ✓ تحميل واختبار النظرية الاقتصادية: إن تحميل واختبار النظريات الاقتصادية، يعد هدفا رئيسيا من أهداف الاقتصاد القياسي ولا يمكن اعتبار النظرية الاقتصادية صحيحة ومقبولة ما لم تجتاز اختبارا كميا عدديا يوضح قوة النموذج ويفسر قوة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية.
- ✓ رسم السياسات واتخاذ القرارات: يساهم الاقتصاد القياسي برسم السياسات، واتخاذ القرارات عن طريق الحصول على قيم عددية لمعلمات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات، لتساعد رجال الأعمال والحكومات في اتخاذ القرارات الحالية.
- ✓ التنبؤ بقيم المتغيرات الإقتصادية في المستقبل: يساعد الإقتصاد القياسي رجال الأعمال والحكومات في وضع السياسات من خلال توفير القيم العددية لمعلمات المتغيرات الإقتصادية، والتنبؤ بما ستكون عليه الظاهرة الإقتصادية مستقبلا، إن هذه التنبؤات تمكن واضعي السياسة ومتخذي القرار من تنظيم الحياة الإقتصادية، واتخاذ إج راءات معينة للتأثير في متغيرات إقتصادية معينة[2].

[1]-عبد القادر محمد عطية ،**الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق** ،الطبعة الثانية دار الجامعية ،الإسكندرية ، مصر،2000،ص03.
[2]- **نفس المرجع** ، ص05.

الشكل رقم (06): وضعية الاقتصاد القياسي من النظرية الاقتصادية

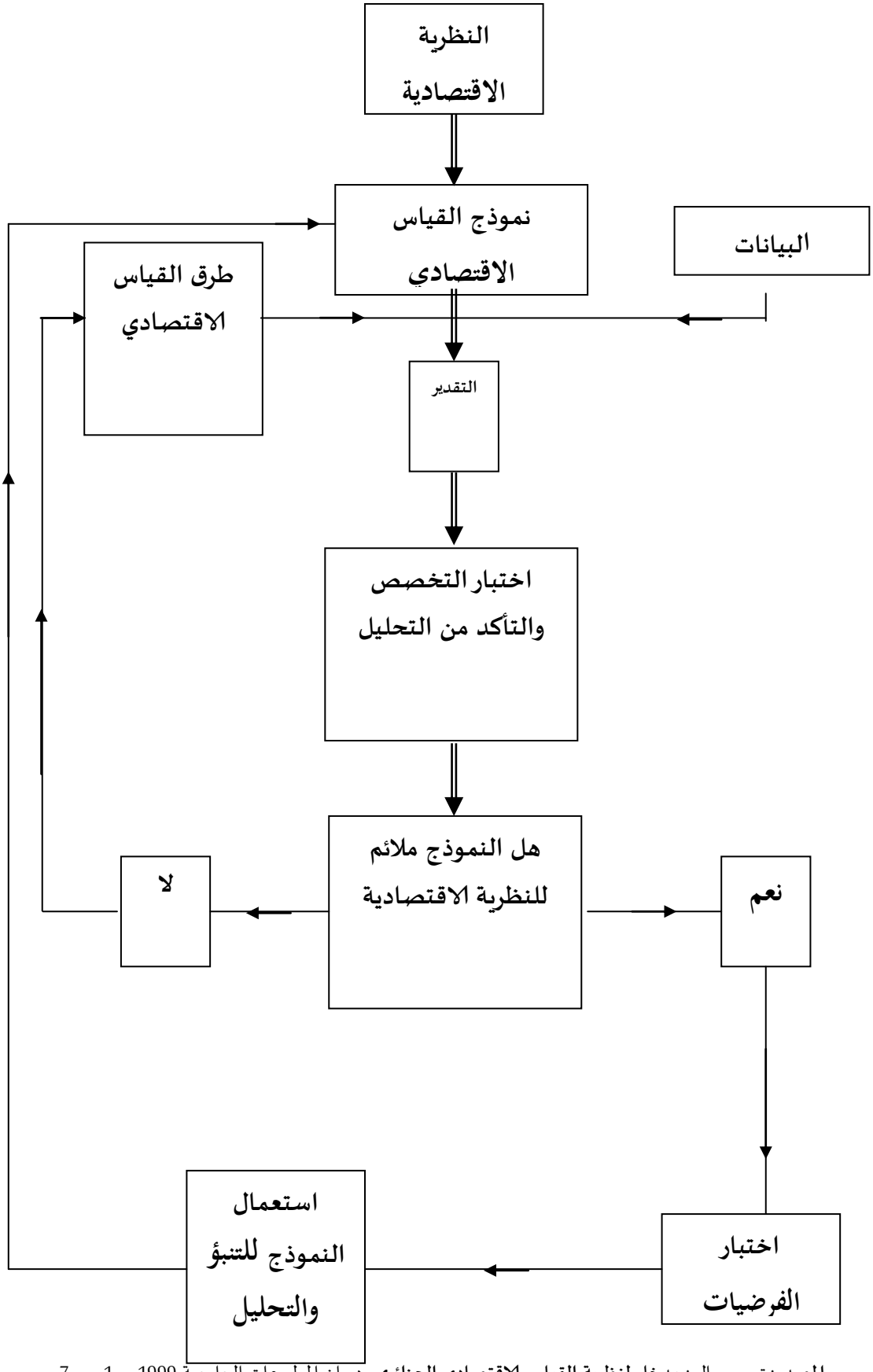

المصدر: تومي صالح: **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية 1999، ج1، ص7

الانحدار الخطي البسيط :

يعتبر الانحدار الخطي البسيط أبسط أنواع نماذج الانحدار ، بحيث يوجد العديد من العلاقات الاقتصادية التي يمكن قياسها باستخدام هذا الأسلوب ، مثل علاقة الإنفاق الاستهلاكي والدخل المتاح ، وعلاقة الكمية المطلوبة من السلعة وسعرها ، وأيضا مستوى البطالة مع معدل التضخم ... ستتطرق إذن في هذا الفصل إلى تحليل الانحدار ذي متغيرين . نعطي أولا الصيغة الرياضية لهذا النموذج مع الفرضيات الأساسية حول الخطأ العشوائي ثم في الفقرة الثانية من هذا نقوم بتعريف طريقة المربعات الصغرى العادية قصد تقدير معالم النموذج ودراسة خصائص المقدرات مع تشتتاتها وفي الجزء الثاني ، سنتناول دراسة التوزيع الاحتمالي للمقدرات وبناء فترات الثقة قصد اختيار الفرضيات . مطبوعة شيخي[1]

ان دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية يتطلب تحديد المتغيرات المؤثرة في تلك العلاقة ومن أبسط واسهل أنواع العلاقات في التقدير والتحليل الإحصائي والاقتصادي ، العلاقة بين متغيرين أحدهما المتغير التابع ، Dependent Variable والثاني المتغير المستقل ، Independent Variable ، وإذا رمزنا للمتغيرين بـY و X وعلى التوالي ، فان العلاقة الدالية التي تجمعهما تكون كالآتي :

$$Y = F(x)$$

حيث يشير الرمز F إلى كون المتغير التابع Y يعتمد على المتغير المستقل X. ولتحديد شكل العلاقة هذه - ما إذا كان خطيا أم غير خطي - يمكن الاستعانة بالنظرية الاقتصادية ، كما يستعان بالاقتصاد الرياضي والإحصاء لصياغة العلاقة واختبار المتغيرات ، كما لابد من تحديد شكل العلاقة هذه إذ تحكم العلاقة بين المتغيرات بعدد من الأشكال (الصيغ) ابسطها وأكثرها شيوعا الصيغة الخطية ، وتسمى العلاقة الخطية بين متغيرين بالانحدار الخطي البسيط ، Simple Linear Regression ، فالعلاقة الخطية بين X ولتكن دخل الأسرة و Y ولتكن الأنفاق على سلعة معينة يمكن أن تكتب بالصيغة الرياضية الآتية :

$$Yi = B0 + Bi\,Xi$$

حيث :

Bi و B عبارة عن معلمات مجهولة القيم وثوابت يشرحان من وجهة النظر رياضية كالآتي :

$B0$: تمثل تقاطع خط الانحدار مع المحور العمودي وهي عبارة عن القيمة التي تتخذها Y عندما تكون قيمة Xمساوية للصفر.

Bi : تمثل الميل .

[1] - محمد شيخي ، دروس وامثلة محلولة في الاقتصاد القياسي ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة النسخة الاولى 2011/2010 ص1 .

ومن وجهة النظر الاقتصادية تمثل (Bo) حالة الكفاف و ($B1$) الميل الحدي للاستهلاك ، وقيمة الميل عبارة عن مقدار الزيادة المتحققة في قيمة المتغير التابع Y نتيجة زيادة المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة . غير أن العلاقة أعلاه لا يمكن أن تشرح العلاقة بين المتغيرين بشكل نقيق ، فهناك أسباب مهمة تجعل هذه المعادلة غير معبرة عن العلاقة بين X و Y تعبيرا كاملا فقد يكون هناك انحراف بين العلاقة الحقيقية والمعادلة الإحصائية التي تمثلها نتيجة أخطاء في القياسات أو في اختيار المتغير المستقل ، مما يتطلب إضافة متغير جديد يسمى بالحد العشوائي ، Random Variable ويرمز له عادة بالرمز (U) ودوره امتصاص العوامل غير القابلة للقياس وكذلك أخطاء القياس ، عليه فان العلاقة من الصيغة (2) يجب أن تعدل لكي تضم حد الخطأ العشوائي حيث يصبح :

$$Yi = B0 + B1Xi + Ui$$

2- فرضيات النموذج : [1]

هناك مجموعة من الفرضيات التي تم وضعها لبناء نموذج الانحدار الخطي البسيط وهي :

- الفرضية الأولى : النموذج خطي (Linear) بالنسبة لمعالم النموذج وشعاع الأخطاء ، ويعني هذا أنه يمكن كتابته على الشكل :

$$Yi = B0 + BiXi + Ui \quad i=1.2....n$$

فهذه العلاقة هي علاقة خطية يمكن تمثيلها بيانيا في شكل خط مستقيم

- الفرضية الثانية : قيم المتغيرة X حقيقية (غير عشوائية) وغير متساوية جميعا فيما بينها .

- الفرضية الثالثة : الأمل الرياضي (Expectation) للأخطاء (Errors) معدوم ، أو بعبارة أخرى متوسط الأخطاء معدوم :

$$E(ui) = 0 \, , \forall i = 1 \dots n$$

- الفرضية الرابعة : تجانس او ثبات تباين الأخطاء Homoscedasticity : وتعني أن تشتت الأخطاء حول المتوسط ثابت ، ويعبر عنها رياضيا بالكتابة:

$$V(ui) = E(ui2) \forall i = 1..n$$

- الفرضية الخامسة : عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء (Autooorrelation) : بمعنى أن التباينات المشتركة لأخطاء الملاحظات المختلفة تكون معدومة ، وهذا على طول العينة ، ونعبر عنها رياضيا كما يلي:

[1] - قوري يحيى عبد الله ، الاقتصاد قياسي ،ليسانس ، تخصص اقتصاد كمي ، جامعة امحمد بوقرة ، بومرداس ،2017-2018 ص13 .

$Cov(ui, Uj)= E (uiuj) = 0 \ .\forall i\neq j$

- الفرضية السادسة : الأخطاء مستقلة عن المتغير الشارح : X ، أي :

$Cov(X i. ui)=0 \ , \forall i \ldots ، 1 = n$

- الفرضية السابعة : فرضية التوزيع الطبيعي للأخطاء (Normal distribution) : وهي تعني أن الأخطاء تتوزع وفق القانون الإحتمالي الطبيعيه الفرضية السابعة مع الفرضية الأولى والثانية والثالثة يمكن اختصارها رياضيا حسب الترميز الموالي :

$$Ui \longrightarrow N(0 ،\ ^2\&\ )$$

. تقدير معالم النموذج:

سنرمز فيما يلي إلى القيمة المقدرة لـ Y_i (الحقيقية) بـ $\hat{Y}_i$:

عند سحب عينة مكونة من n ثنائية : $(X_1,Y_1)\ (X_n,Y_n)$,....., يكون التساؤل حول الخط الذي يُعبِّر بكيفية جيدة عن العلاقة : $Y_i=\beta_0+\beta_1X_i+\varepsilon_i$ ولذلك يجب تقدير المعاملين β_0 و β_1 . فعند تمثيل ثنائيات المشاهدات في بيان يُظهر لنا تشتت هذه المشاهدات (الشكل رقم (1))، يكون هدفنا هو البحث عن تصحيح يعبر تعبيرا جيدا عن العلاقة أعلاه. في هده الحالة نقترح طريقة المربعات الصغرى.

1.2. طريقة المربعات الصغرى:[1]

إن هذه الطريقة تحاول إيجاد أحسن تصحيح خطي بتدنئه مربعات الانحراف (بين المشاهدات الفعلية والمقدرة) $\sum_{i=1}^{n}\hat{\varepsilon}_i^2$ ، حيث: $\hat{\varepsilon}_i=Y_i-\hat{Y}_i$. (أنظر الشكل رقم (1)).

الشكل رقم (07) : الهدف من طريقة المربعات الصغرى

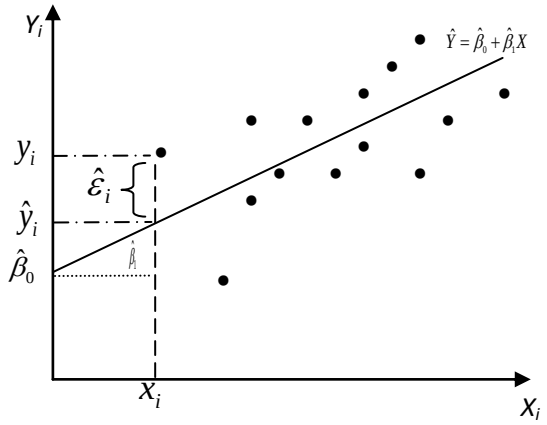

[1] - محمد شيخي ، **طرق الاقتصاد القياسي** ، الطبعة الاولى ، الجزائر ، 2011م ، ص21 .

وهذا ما يمكن كتابته رياضيا بـ : $Min\sum_{i=1}^{n}\hat{\varepsilon}_i^2 = \underset{\hat{\beta}_0,\hat{\beta}_1}{Min}\sum_{i=1}^{n}\left(Y_i - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 X_i\right)^2$

والشرط اللازم لتدنئة هذه العلاقة هو أن تكون المشتقات الجزئية بالنسبة $\hat{\beta}_1, \hat{\beta}_0$ معدومة أي :

$$\begin{cases} \frac{\partial}{\partial \hat{\beta}_0}\sum_i \left(Y_i - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 X_i\right)^2 = 0 \\ \frac{\partial}{\partial \hat{\beta}_1}\sum_i \left(Y_i - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 X_i\right)^2 = 0 \end{cases}$$

بعد حل جملة المعادلين السابقة نتحصل على تقدير معلمتي النموذج :

$$\begin{cases} \hat{\beta}_1 = \dfrac{n\sum_i X_i Y_i - \sum_i X_i \sum_i Y_i}{n\sum_i X_i^2 - \left(\sum_i X_i\right)^2} \\ \hat{\beta}_0 = \bar{Y} - \hat{\beta}_1 \bar{X} \end{cases}$$

ومن المفيد استخدام صيغة مكافئة لتقدير $\hat{\beta}_1$: $\hat{\beta}_1 = \dfrac{\sum_{i=1}^{n}\left(X_i - \bar{X}\right)\left(Y_i - \bar{Y}\right)}{\sum_{i=1}^{n}\left(X_i - \bar{X}\right)^2}$

ويكون النموذج المقدر (خط الانحدار) بطريقة المربعات الصغرى المقدرة (*OLS*) كما يلي:

$$\hat{Y}_i = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 X_i$$

تقدير نموذج الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى :

ـ هناك عدة طرق لتقدير معاملات معادلة الانحدار أهمها طريقة المربعات الصغرى في المرحلة الأولى نفترض وجود الفروض الاساسيه لمعالجة النموذج الخطي . وفي المراحل اللاحقة نتعرض للحالات التي تكون فيها هذه الفروض غير صحيحه . نموذج الانحدار بالافتراضات الأساسية كما يلي :

$$Y = \alpha + \beta X + u$$

هي المعادلة الأساسية التي تصور العلاقة بين التابع والمستقل حيث تعتمد على العينة التي يبلغ حجمها **n** . بالأضافه إلى المعادلة الأساسيه نقول أن النموذج يحتوي افتراضات عن المتغير **n** العشوائي . تقدير النموذج يتم بغرض الحصول على مقدرات معالم نموذج الانحدار البسيط . نموذج الانحدار البسيط يتضمن ثلاث معالم هي

، ، ومعلمة القاطع ، ، معلمة الميل ، و معلمة التباين . المراد هو استخدام إحصائيات المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة حسب الطرق الإحصائيه الملائمة للحصول على مقدرات لهذه المعالم

. خصائص مقدرات المربعات الصغرى :

أ- <u>خاصية عدم التحيز</u>: التحيز هو ذلك الفرق بين مقدرة ما ووسط توزيعها، فإذا كان هذا الفرق يختلف عن الصفر نقول عن ذلك المقدر بأنه متحيز. وإذا عدنا إلى مقدرتي المربعات الصغرى فإننا نجد $E(\hat{\beta}_1)=\beta_1, E(\hat{\beta}_0)=\beta_0$ ومنه نقول أن $\hat{\beta}_0$ و $\hat{\beta}_1$ هما مقدرتين غير متحيزتين لـ β_0 و β_1 على التوالي.

ب- <u>أفضل مقدر خطي غير متحيز</u> BLUE : تنطلق هذه الفكرة من نظرية Gauss-Markov والتي تقول" من بين المقدرات الخطية وغير المتحيزة، تكون مقدرتا المربعات الصغرى العادية $\hat{\beta}_0$ و $\hat{\beta}_1$ أفضل مقدرتين خطيتين وغير متحيزتين، حيث أن لها أصغر تباين ممكن مقارنة مع بقية المقدرات الخطية وغير المتحيزة الأخرى".

ج-<u>خاصية الاتساق</u>: إذا واجهنا مشكلة تحيز مقدرة ما، فإننا ننظر إلى الخاصية التقاربية لذلك المقدر، ويحدث ذلك لما يكون المتغير المستقل X_i عبارة عن متغير تابع ومبطأ بفترة زمنية ما، ونقول عن $\hat{\beta}_1$ بأنه مقدر متسق (Consistent Estimator)، إذا كان: كلما $n\to\infty$ فإن توزيع المعاينة لـ $\hat{\beta}_1$ يقترب من القيمة الحقيقية β_1 ، ونقول أن النهاية الاحتمالية للمقدر $\hat{\beta}_1$ هي β_1 ونكتب : $\underset{n\to\infty}{p\lim}(\hat{\beta}_1)=\beta_1$

لكن هذا الشرط غير كاف للحصول على مقدر متسق، بل يجب أن تكون قيمتا التحيز والتباين تقتربان أو تساويان الصفر كلما اقترب n من ما لا نهاية أي:

$$1.\lim_{n\to\infty} E(\hat{\beta}_1)=\underset{n\to\infty}{p\lim}(\hat{\beta}_1)=\beta_1$$
$$2.\lim_{n\to\infty} \mathrm{var}(\hat{\beta}_1)=\underset{n\to\infty}{p\lim}\,\mathrm{var}(\hat{\beta}_1)=0$$

وبتحقق هذين الشرطين، نقول عن المقدر $\hat{\beta}_1$ بأنه مقدر متسق للمعلمة الحقيقية. إن المقدرات المتحصل عليها لكل من β_0 ، β_1 و σ^2 سواء بطريقة المربعات الصغرى أو غيرها هي تقديرات نقطية، ولكن من المهم أن يكون لدى الاقتصادي أكثر من اختيار، ولذلك يجب أن نبني مجالا لهذه المقدرات وذلك بقبول مستوى ثقة معين وهو ما نسميه بالتقدير المجالي للمعالم.

. اختبار الفرضيات

بمعرفة توزيع $\hat{\beta}_0$ و $\hat{\beta}_1$ يمكن إجراء اختبار الفرضيات الموضوعة حول معالم النموذج β_0 و β_1 على التوالي. الاختبار الشائع جدا هو فرضية العدم H_0، وتقترح على العموم بأنه لا يوجد أثر على النموذج من قبل متغير مستقل ما، ونظرا إلى أن الباحثين يتمنون قبول النموذج، فإن فرضية العدم توضع عادة لإثبات رفضها إذا أمكن ذلك. ونأمل رفض H_0 بإيجاد القيمة التقديرية والتي تكون تختلف عن الصفر، حتى نقبل النموذج.

. اختبار المعنوية الإحصائية للمعالم

قد يكون النموذج المبني من طرفنا صحيحا أو غير صحيح، و تثبت صحته من خلال اختباره، ويتم ذلك بواسطة فرض معلمة من معالم النموذج تساوي الصفر أو أي عدد آخر، وتسمى فرضية العدم H_0، وما دامت العلاقة بين Y و X قائمة على أساس النموذج الخطي، فإن انعدام هذه العلاقة يعني بأن خط انحدار المجتمع هو عبارة عن خط أفقي، أي $(H_0 : \beta_1 = 0)$ وبما أن الافتراض H_0 خاضع للاختبار، فإنه لا يكون بالضرورة صحيحا، الأمر الذي يتطلب منا وضع فرض بديل $H_1 : \beta_1 \neq 0$. وفي حالة معرفة إشارة β_1 مسبقا من النظرية الاقتصادية فإن الافتراض البديل يكون $H_1 : \beta_1 > 0$ (أو $H_1 : \beta_1 < 0$)، وإذا طلب منا اختبار الفرضية :

$H_0 : \beta_1 = 0$ (فرضية العدم)

$H_1 : \beta_1 \neq 0$ (الفرضية البديلة)

$$t_c = \frac{\hat{\beta}_1}{\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_1}}$$

نكتب: $t_c = \dfrac{\hat{\beta}_1 - \beta_1}{\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_1}}$ وهي القيمة المحسوبة.

ما دمنا نختبر فرضية العدم، نكتب: $t_c = \dfrac{\hat{\beta}_1}{\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_1}}$، حيث نقبل H_0 بمستوى معنوية $(\%\alpha)$ إذا كانت $\left|\dfrac{\hat{\beta}_1}{\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_1}}\right| \leq t_{n-2,\frac{\alpha}{2}}$ ففي هده الحالة، المعلم β_1 ليس له معنوية إحصائية أي يساوي معنويا الصفر حيث $t_{n-2,\frac{\alpha}{2}}$ مأخوذة من جدول التوزيع t (ستودنت) وتسمى بالقيمة المجدولة، ونرفض H_0 بمستوى معنوية $(\%\alpha)$ إذا كانت $\left|\dfrac{\hat{\beta}_1}{\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_1}}\right| > t_{n-2,\frac{\alpha}{2}}$ أي المعلم β_1 له معنوية إحصائية فهو يختلف معنويا عن الصفر. نقوم بنفس الاختبار مع الثابتة β_0. إضافة إلى ذلك، عندما يكون حجم العينة كبيرا $(n > 30)$ فينبغي استعمال التوزيع الطبيعي و يمكن أخذ القيمة الحرجة $z_{\alpha/2}$ و ذلك بحساب المساحة المظلة للتوزيع الطبيعي.

توجد عدة تساؤلات لدى الباحثين في الاقتصاد القياسي في الاختبار الإحصائي الأفضل بين معامل التحديد R^2 والأخطاء المعيارية للمقدرات، فأيهما أفضل؟ قيمة عالية لـ R^2 أم قيمة منخفضة للأخطاء المعيارية للمقدرات؟ على العموم يكون الاختبار سهلا لما نحصل على قيمة عالية لـ R^2 وقيمة منخفضة للأخطاء المعيارية، لكن تطبيقيا نادرا ما يحدث ذلك، حيث في أغلب الأحيان نحصل على قيمة عالية لـ R^2 وفي نفس الوقت على قيم عالية للأخطاء المعيارية لبعض المقدرات!؟. ويرى في هذا السياق بعض المتخصصين في الميدان أن تُعطى الأهمية أكثر لقيمة R^2 العالية، ومن ثم يقبلون مقدرات المعالم غير مهتمين بعدم جدية المعنوية الإحصائية لبعض هذه المعالم.

2.6. اختبار التوزيع *F* (اختبار المعنوية الكلية للنموذج)

إن اختبار معنوية (أثر) المتغير المستقل X_i $(H_0 : \beta_1 = 0)$ يمكن أن يكون في شكل توزيع *Fisher*، حيث لدينا التوزيع الطبيعي المعياري :

$$\hat{\beta}_1 \rightsquigarrow \mathrm{N}\left(\beta_1, \frac{\sigma_\varepsilon^2}{\sum_i x_i^2}\right) \Rightarrow \frac{\hat{\beta}_1 - \beta_1}{\sigma_\varepsilon \Big/ \sqrt{\sum x_i^2}} \qquad N(0,1)$$

يمكن استنتاج :

$$\rightsquigarrow \frac{\left(\hat{\beta}_1 - \beta_1\right)^2}{\sigma_\varepsilon^2 \Big/ \sum x_i^2} \qquad \chi^2(1)$$

وما دام $\left(\frac{RSS}{\sigma_\varepsilon^2}\right) \sim \chi^2(1)$، ومستقل توزيعيا عن $\hat{\beta}_1$ ، فإنه بناءا على تعريف التوزيع *F* نجد :

$$\frac{\chi^2(1)/1}{\chi^2_{(n-2)}/(n-2)} = \frac{\left(\hat{\beta}_1 - \beta_1\right)^2 \sum x_i^2}{\sum \hat{\varepsilon}_i^2/(n-2)} = \frac{\left(\hat{\beta}_1 - \beta_1\right)^2 \sum x_i^2}{\hat{\sigma}_\varepsilon^2} \sim F_{1,n-2}$$

وإذا كانت الفرضية $H_0 : \beta_1 = 0$ صحيحة ينتج أن:

$$F = \frac{\hat{\beta}_1^2 \sum x_i^2}{\sum \hat{\varepsilon}_i^2/(n-2)} = \frac{(n-2)\hat{\beta}_1^2 \sum x_i^2}{RSS} \sim F_{1,n-2}$$

واعتمادا على النتائج السابقة يمكن كتابة الصيغة السابقة من الشكل :

$$F = \frac{\hat{\beta}_1^2 \sum x_i^2}{RSS/(n-2)} = \frac{ESS/1}{RSS/(n-2)} \sim F_{1,n-2}$$

ونقول أننا نرفض $H_0 : \beta_1 = 0$ بمستوى معنوية $(\%\alpha)$ إذا:

$$F_{1,n-2} = \frac{\hat{\beta}_1^2 \sum x_i^2}{RSS/(n-2)} = \frac{ESS/1}{RSS/(n-2)} > F_{\alpha,(1,n-2)}$$

حيث أن $F_{\alpha,(1,n-2)}$ هي القيمة المجدولة، وتؤخذ من جداول توزيع F، وتقبل الفرضية H_0 إذا حدث العكس أي:

$$F_{1,n-2} = \frac{\hat{\beta}_1^2 \sum x_i^2}{RSS/(n-2)} = \frac{ESS/1}{RSS/(n-2)} \leq F_{\alpha,(1,n-2)}$$

وبالمقارنة مع التوزيع t نجد العلاقة التالية : $\frac{\hat{\beta}_1 \sqrt{\sum x_i^2}}{\sqrt{RSS/(n-2)}} = \left(\frac{\hat{\beta}_1}{\hat{\sigma}_\varepsilon / \sqrt{\sum x_i^2}} \right)^2 \sim [t_{n-2}]^2 \sim F_{\alpha,(1,n-2)}$

<u>ملاحظة</u> : تصلح هذه النتيجة لما نختبر المعالم الفردية لنموذج الانحدار فقط.

ولإيجاد العلاقة الخاصة بالتوزيعين F، t معامل التحديد R^2 نعود للعلاقة: $R^2 = r^2 = \frac{ESS}{TSS} = 1 - \frac{RSS}{TSS}$

ومنه نكتب :

$$ESS = R^2.TSS = R^2.\sum y_i^2$$
$$RSS = (1-R^2).TSS = (1-R^2).\sum y_i^2$$

ولنعوض ذلك في العلاقة: $F = \frac{ESS/1}{RSS/(n-2)} \sim F_{1,n-2}$ فنجد :

$$F = \frac{R^2/1}{(1-R^2)/(n-2)} = \frac{R^2}{(1-R^2)}.(n-2) \sim F_{1,n-2}$$

ونظرا للعلاقة الموجودة ما بين التوزيعين F و t يمكن كتابة : $t = \frac{r\sqrt{n-2}}{\sqrt{1-r^2}} \sim t_{n-2}$.

في توزيع F، نختبر انعدام كل المعالم في آن واحد ضد فرضية معنوية الميل. القيمة المجدولة لإحصائية Fisher في هده الحالة تعتمد على درجتي حرية 1 (في البسط) و $n-2$ (في المقام).

أ- **معامل التحديد المتعدد:** يشير هذا المعامل إلى النسبة التي يمكن تفسيرها من التغير الكلي في المتغير التابع بدلالة المتغيرات التفسيرية المدرجة في دالة الانحدار المتعدد، وهو يعرف بالعبارة التالية[1]:

[1] تومي صالح، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2011، ص 94.

$$R^2 = 1 - \frac{ESS}{TSS} = \frac{RSS}{TSS} = \frac{\sum_t (\hat{y}_t - \bar{y})^2}{\sum_t (y_t - \bar{y})^2} = 1 - \frac{\sum_t e_t^2}{\sum_t (y_t - \bar{y})^2}$$

إن مقياس معامل التحديد يتأثر بعدد المتغيرات التفسيرية، ولهذا يمكن أن نصححه عن طريق أخذ درجات الحرية في الحسبان عند حساب معامل التحديد، حيث أن درجة الحرية تقل مع زيادة عدد المتغيرات التفسيرية وثبات حجم العينة.

وتصبح قيمة معامل التحديد المصحح $\overline{R}^2$ كما يلي:

$$\overline{R}^2 = 1 - (1 - R^2)\frac{(n-1)}{(n-k)}$$

إذا كان حجم العينة n كبيرا، فإن: $\overline{R}^2 \approx R^2$.

تتراوح قيمة معامل التحديد بين الصفر والواحد، فإذا كان يساوي الواحد فهذا يعني أن المتغيرات التفسيرية تفسر جيدا المتغير التابع، وأن جودة التوفيق عند حدها الأقصى، أما إذا كان يساوي الصفر فهذا يعني أن المقدرة التفسيرية للنموذج منعدمة، وأن جودة التوفيق عند حدها الأدنى.

المبحث الثالث : اثر تقلبات اسعار البترول على النمو الاقتصادي

اولا : دراسة تحليلية للمتغيرات الداخلة في النموذج :

❖ **تطور أسعار البترول خلال الفترة (1989 – 2019) :**

تبيع الجزائر نفطها في الأسواق الدولية ، حيث يتم تسعيره وفق سعر " خام برنت " الذي يعتبر من أجود أنواع البترول في العالم ، و الذي يعتبر سعر مرجعي لثلثي الإنتاج العالمي خاصة في الأسواق الأوربية و الافريقية . بلغت صادرات المحروقات الجزائرية سنة 2019 حوالي 30 مليار دولار . ويمثل الشكل الموالي تطور أسعار البترول خلال الفترة 1995-2018 بالدولار الأمريكي .

الشكل رقم (08) : تطور اسعار البترول خلال الفترة (1989 – 2008)

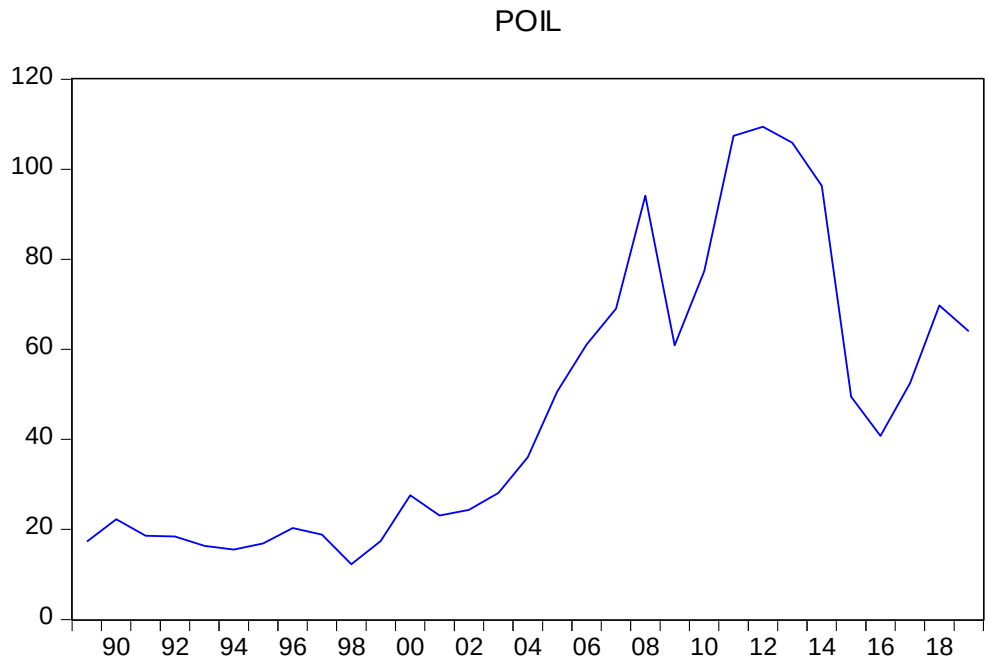

نلاحظ من المنحنى الإستمرار في الإرتفاع في أسعار البترول خلال الفترة 1989-2008 حيث إنتقل السعر من 17.31 دولار للبرميل إلى 98.6 دولار للبرميل ، حيث شاهدنا خلال هذه الفترة موجات من الزيادة و التراجع في كمية الإنتاج فقد بلغت سنة 2007 حوال مليون و 253.9 سنة و هو أكبر حجم إنتاج وصلت إليه الجزائر مقابل متوسط سعر خلال السنة قدر ب 74.664 دولار للبرميل ، ثم تراجع متوسط الأسعار السنة 2009 إلى 62.163 مقابل تراجع الإنتاج إلى 747,46 مليون برميل يوميا ، لتتجه بعدها الأسعار في منحي

تصاعدي الى غاية سنة 2012 بمتوسط سعر 111.5 و هو أعلى متوسط سعر بيع به البترول الجزائري . قد قابل ذلك تراجع مستمر في حجم الإنتاج إلى غاية سنة 2014 ليصل إلى 483.5 الف برميل يوميا ، كما بلغت الصادرات سنة 2018 حوالي 435.4 ألف برميل يوميا و 529.8 سنة 2017 مقابل الاستمرار في الانخفاض في متوسط أسعار البترول خلال الفترة 2013 –2018 فقد تراجعت من 441 109 دولار للبرميل إلى 44.2 سنة 2016 ، ورغم تحسن نسبي في بعض الفترات الأسعار ، الا أن الاتجاه العام للأسعار الدولية للبترول دائما تكون نحو الإنخفاض.

من خلال ما سبق نسجل مجموعة من الملاحظات أهمها أن سوق المحروقات يتميز بدرجة كبيرة من عدم الإستقرار ، فبسبب عوامل أكثرها تكون غير إقتصادية يتغير سعر البترول بإستمرار ، و عليه فإن الإقتصاد الذي يخطط على أساس أسعار البترول يكون مرهونا بعوامل إقتصادية وغير إقتصادية في تنفيذ هذه الخطط و نقصد هنا بالتخطط على أساس أسعار البترول السعر المرجعي لبرميل البترول التي تعتمده الدولة في الميزانية العامة ، و معلوم أن الجزائر تعتمد سعر 50 دولار للبرميل كسعر مرجعي ، و أن أي فائض يوجه إلى صندوق ضبط الإيرادات الذي تم استنزافه كاملا في نهاية 2016 بسبب التراجع الحاد في أسعار البترول ، حيث يمول هذه الصندوق كذلك العجز في الميزانية العامة . نلاحظ أن الجزائر تواجه معضلة مزدوجة متمثلة في تراجع مستمر في أسعار البترول منذ منتصف سنة 2014 وهذا أمر خارج عن نطاقها و مرتبط بالأسواق الدولية ، و لكن سعت الجزائر من خلال منظمة الأوبك الى الحد من الانتاج من خلال الاتفاق المبرم بين أعضاء الأوبك وأعضاء خارج الأوبك ، لكن هذا الاتفاق لم يدم طويلا لعدة عوامل أهمها عدم التزا الدول بحصص التخفيض المتفق عليها ، ودخول الإنتاج الأمريكي ليغطي هذا التخفيض . بالإضافة إلى معضلة تراجع حجم الصادرات من المحروقات في الجزائر (بترول وغاز) وهذا بسبب تراجع قدرات الإنتاج المحلية ، ومغادرة الكثير من الشركات العاملة في قطاع الطاقة وانسحابها من الاستثمار في الجزائر بسبب كون الاقتصاد الجزائري غير مشجع للاستثمارات الأجنبية ، بالإضافة إلى عوامل أمنية تمثلت في الأثر الكبير الذي خلفته حادثة " تقنتورين " ، هذا بالإضافة إلى الزيادة الكبيرة في الاستهلاك المحلي للموارد الطاقوية التي تشكل نسبة كبيرة من حجم الإنتاج .

❖ تطور الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة (1989– 2019)

لقد شهد نمو الناتج المحلي الخام إرتفاع محسوس في السنوات الثمانينات والتسعينات وهذا راجع الأزمات النفطية في تلك الفترة وحتى غاية يومنا هذا ، والمنحنى الموالي يوضح تطور الناتج المحلي الخام خلال الفترة محل الدراسة

الشكل رقم (09) : تطور النمو الاقتصادي خلال الفترة (1989- 2008)

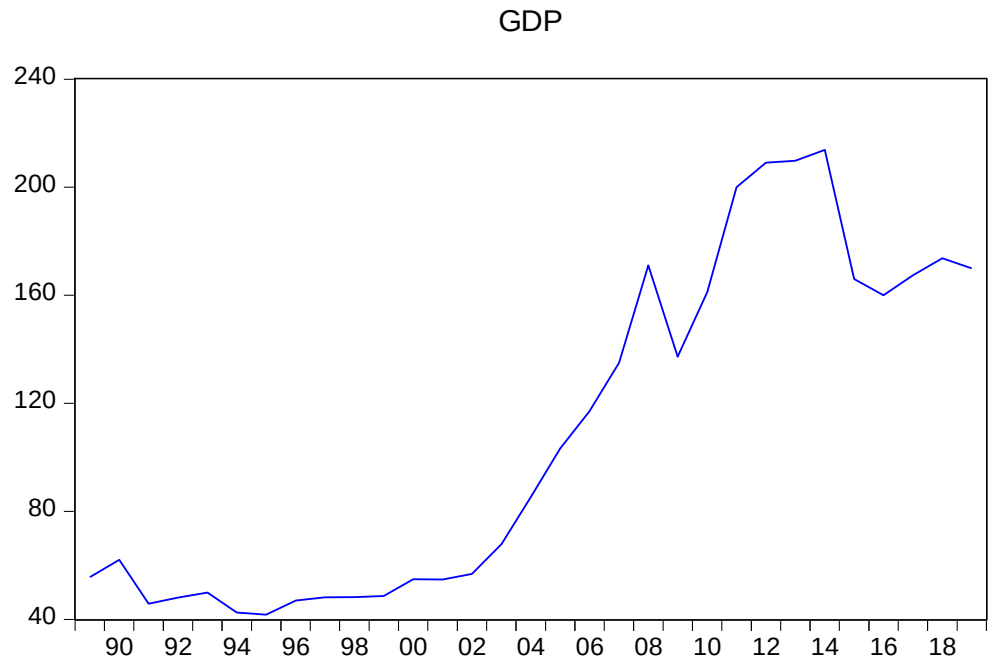

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على

- من خلال الشكل نلاحظ وجود ارتفاع طفيف في الناتج المحلي الاجمالي من سنة 1989 الى 1990حيث ارتفع من حوالي 55.63 دولار امريكي الى 62.05دولار امريكي ، وبعدها بدا الناتج المحلي الاجمالي بالتذبذب من سنة 1990الى غاية 2002 مرورا بادنى قيمة سنة 1994 حسب الازمة المالية التي سببها المديونية مما سبب ذعر للدائنين وانتقل هذا الى الاسواق المالية التي انهارت اسهمها وبالتالي انهيار اسعار البترول الى مستوى42.54 دولار امريكي ومع ارتفاع اسعار النفط منذ سنة 2001 الى حوالي 54.75 دولار امريكي هذا ما اثر ايجابيا على الاقتصاد الوطني نظرا لاعتماده الكبير على ايرادات صادرات المحروقات اذ تعززت المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الوطني بما فيها الناتج المحلي الاجمالي وهو ما يعكس ارتفاع في المنحنى الى غاية سنة 2008 حيث وصل الى 171.00 دولار امريكي لينخفض سنة 2009 الى 137.21 دولار وهذا الانخفاض راجع الى الازمة العالمية التي ضربت الاقتصاديات الكبرى ، ليعاود الارتفاع مع بداية سنة 2010 بحوالي 161.21 دولار امريكي الى غاية سنة 2014 بحوالي 213.81 دولار و نلاحظ انخفاضه في سنة 2015 بقيمة 165.98 وذلك بسبب انخفاض اسعار النفط مما اثر سلبا على الاقتصاد الوطني ثم بدا يتذبذب الى غاية وصوله سنة 2019 الى 169.99 دولار امريكي

هنا نستنتج ان التغير في قيمة الناتج المحلي الاجمالي بالايجاب او بالسلب تابع للتغير في اسعار النفط الذي يخضع هو ايضا لتقلبات السوق النفطي الذي يتحكم فيه قوى الطلب والعرض النفطي .

-**الجدول رقم (03)** : تقدير العلاقة بين الناتج الوطني الاجمالي وسعر البترول

	GDP	POIL
1989	55.63000	17.31000
1990	62.05000	22.26000
1991	45.72000	18.62000
1992	48.00000	18.44000
1993	49.95000	16.33000
1994	42.54000	15.53000
1995	41.76000	16.86000
1996	46.94000	20.29000
1997	48.18000	18.86000
1998	48.19000	12.28000
1999	48.64000	17.44000
2000	54.79000	27.60000
2001	54.75000	23.12000
2002	56.76000	24.36000
2003	67.86000	28.10000
2004	85.33000	36.05000
2005	103.2000	50.59000
2006	117.0300	61.00000
2007	134.9800	69.04000
2008	171.0000	94.10000
2009	137.2100	60.86000
2010	161.2100	77.38000
2011	200.0200	107.4600
2012	209.0600	109.4500
2013	209.7500	105.8700
2014	213.8100	96.29000
2015	165.9800	49.46000

2016	160.0300	40.76000
2017	167.3900	52.51000

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه العلاقة القوية بين أسعار البترول و الناتج الداخلي الإجمالي ، و من الواضح أن أصل عدم الإستقرار في النمو الاقتصادي بشكل عام و نمو الناتج الداخلي الإجمالي بشكل خاص ،

يرجع إلى عدم الإستقرار في حصيلة قطاع المحروقات التي تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار البترول في الأسواق النفطية العالمية ، حيث سجل الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 1986 مقدار 63.96 مليار دولار أمريكي عند أسعار بترول تقدر 13.53 دولار للبرميل ، ليرتفع في 1987 با 2.78 مليار دولار في مقابل إرتفاع أسعار البترول ب 4.2 دولار للبرميل ، و يسجل في 1988 إنخفاضا بمقدار 7.65 مليار دولار بالتزامن مع إنخفاض أسعار البترول ب 3.49 دولار للبرميل . في سنة 1990 سجلت أسعار البترول إرتفاعا معتبرا متأثرة في ذلك بالتوتر القائم في منطقة الشرق الأوسط ، ليرتفع الناتج الداخلي الإجمالي إلى 62.05 مليار دولار ، ثم عاودت الإنخفاض مرة أخرى وبقيت في تذبذب ارتفاعا و صعودا ، إلى غاية سنة 2000 حيث كانت الإنطلاقة لإرتفاعات غير مسبوقة لأسعار النفط فسجلت 27.6 دولار للبرميل ارتفع معها الناتج الداخلي الإجمالي إلى 54,79 مليار دولار ، لترتفع حتي قاربت عتبة 30 دولار للبرميل سنة 2003 وفاقتها في سنة 2004 لتسجل مقدار 36.05 دولار للبرميل ليرتفع الناتج الداخلي الإجمالي إلى 68.02 و 85.01 مليار دولار على التوالي . بداية من سنة 2005 تجاوزت أسعار البترول حدود 50 دولار للبرميل ليتجاوز معها الناتج الداخلي الإجمالي سقف 100 مليار دولار ، ويسجل في سنتي 2006 و 2007 مقدار 117.17 و 135.8 مليار دولار عند معدلات أسعار تقدر ب 61.8 و 69.08 دولار للبرميل على التوالي ، لتحقق أسعار البترول إرتفاعا غير مسبوق في سنة 2008 قدر ب 25.37 دولار للبرميل مقارنة بالعام السابق ، ليرتفع معها الناتج الداخلي الإجمالي بمقدار 35.19 مليار دولار . في سنة 2009 شهدت أسعار النفط إنخفاضا في المعدل السنوي لأول مرة منذ سنة 2001 حيث وصلت إلى 61.06 دولار للبرميل ، متأثرة في ذلك بإنخفاض الطلب وتراكم المخزون النفطي العالمي ليصل إلى مستويات تفوق معدلاتها خلال الخمس سنوات السابقة ، ليتأثر معها الناتج الداخلي الإجمالي و ينخفض إلى 140.58 مليار دولار . و على العموم فإن الجزائر و بحكم حصص الصادرات النفطية المحددة لها من طرف منظمة الأوبك ، تتأثر و بشكل كبير بالتقلبات السعرية للمادة البترولية ما دامت غير قادرة على طرح كميات إضافية لتعويض القيمة الناتجة عن إنخفاض الأسعار ، وهو ما ينعكس بالنهاية على الناتج الداخلي الإجمالي ،

في هذه المرحلة يتم جمع البيانات المتعلقة بالظاهرة المدروسة (GDP)،و قمنا بتسجيل قيم الناتج الوطني الاجمالي والذي اعتبرناه المتغير التابع وسعر البترول الذي عرفناه كمتغير مستقل خلال الفترة (1989 – 2019) وبالتالي حجم العينة 31 وباستخدام برنامج eviews 08 تحصلنا على الشكل الموالي :

الشكل رقم (10) : شكل الانتشار بين الناتج المحلي الاجمالي وسعر البترول

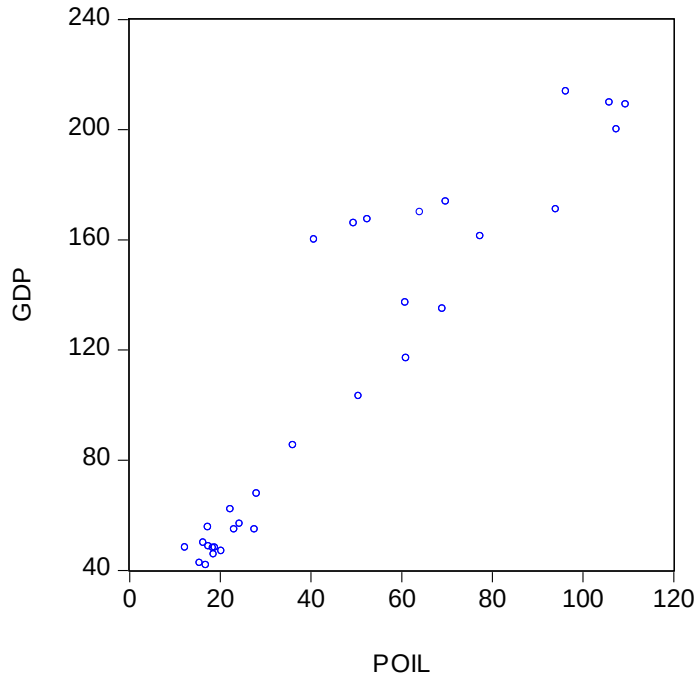

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج eviews08.

التفسير:

يتبين من الشكل اعلاه ان العلاقة بين الناتج الوطني الاجمالي وسعر البترول هي علاقة خطية و طردية ، اذ ان الزيادة في سعر البترول تؤدي الى زيادة الناتج الوطني الاجمالي .

كما تقول النظرية الاقتصادية ان العلاقة بين الناتج الوطني الاجمالي وسعر البترول علاقة خطية وتكون الصيغة الخطية في الصورة الرياضية التالية :

$$GDPt = C + \beta\ POIL + \varepsilon t$$

الشكل رقم (11) : شكل الانحدار الخطي البسيط لسعر البترول والناتج المحلي الاجمالي

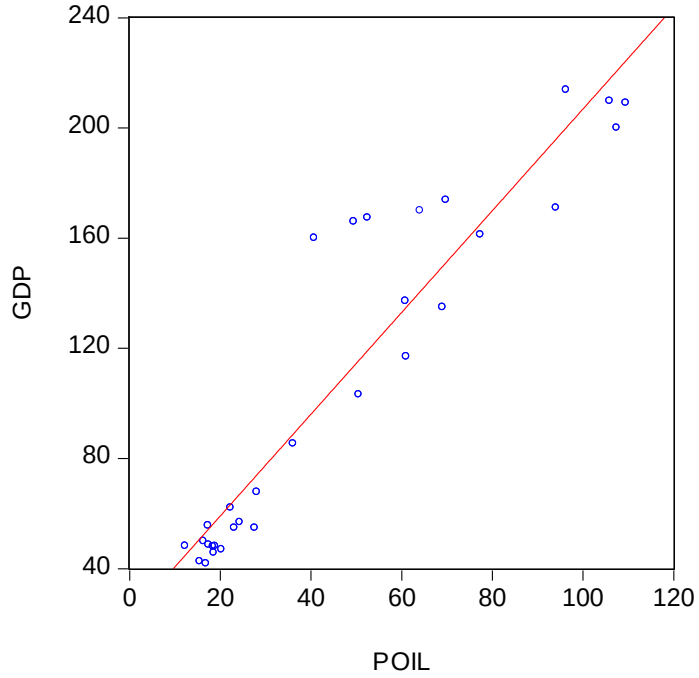

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج eviews 08.

من خلال سحابة النقط يتضح أن تطور أسعار البترول كان بالتقريب وفق مسار خطي، مما يتيح النمذجة القياسية من خلال تطبيق طريقة الإنحدار الخطي البسيط .

1- تقدير النموذج الخطي لأثر تقلب اسعار البترول POIL على الناتج الوطني الاجمالي GDP:

ملاحظة:أول عمل نقوم به إدخال اللوغاريتم على متغيرات الدراسة وهذا بهدف تصحيح اللاتجانس الممكن تواجده في المتغيرات .

حيث:

LgDp: تمثل لوغاريتم الناتج المحلي في الجزائر وهي مقيمة بمليار دولار جزائري.

LPOIL: تمثل لوغاريتم سعر البترول الخام وهي مقيّمة بالدولار للبرميل.

لتقدير معلمات النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية و باستخدام برنامج eviews 08 تحصلنا على:

الجدول رقم (04) : جدول تقدير معالم النموذج

Dependent Variable: LGDP
Method: Least Squares
Date: 07/21/20 Time: 14:18
Sample: 1989 2019
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	22.23270	0.168101	132.2583	0.0000
LPOIL	0.831522	0.045753	18.17431	0.0000

R-squared	0.919289	Mean dependent var	25.23389
Adjusted R-squared	0.916506	S.D. dependent var	0.605851
S.E. of regression	0.175063	Akaike info criterion	-0.585001
Sum squared resid	0.888764	Schwarz criterion	-0.492486
Log likelihood	11.06752	Hannan-Quinn criter.	-0.554844
F-statistic	330.3055	Durbin-Watson stat	0.689880
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج eviews 08.

للحصول على العلاقة الإنحدارية بين الناتج الداخلي الإجمالي (GDP) و المتغير المستقل أسعار البترول (POIL)، نقوم بتقدير النموذج بإستخدام طريقة المربعات الصغرى ، بإستخدام برنامج eviews 08 نتحصل على النتائج التالية :

الجدول رقم(05): نتائج تقدير النموذج الخطي

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج **eviews 08**

GDP = 0.831522*POIL + 22.83152

(18.17) (132.25)

N=31 R^2**=0.91** **Fc= F-statistic= 330.3055** **DW=0.68**

كما تبين لنا:

$N=31$ $R^2=0.91$ $F=330.3055$ $DW=0.68$

من خلال الجدول(3-2) فإن قيمة إحصائية ($Prob$) أصغر من0.05، أي أن كل المعلمات معنوية كما يتبين من معامل التحديد أن أكثر من 91% من التغير في gdp مفسرة من قبل المتغيرة المستقلة والباقي عبارة عن الأخطاء العشوائية أو متغيرات أخرى، كما يتضح أن هناك علاقة طردية بين اسعار البترول والنمو الاقتصادي .

ومن خلال النتائج المتحصل عليها ، ومن خلال جدول درين واتسن عند مستوى معنوية 5% نلاحظ:

عدد المشاهدات (n=31) وعدد المتغيرات المستقلة (k=1)، مستوى الدلالة 5% نلاحظ أن قيمة *d1* و*d2* كالتالي:

dl = 1.36

du =1.49

وكان الشكل كما يلي:

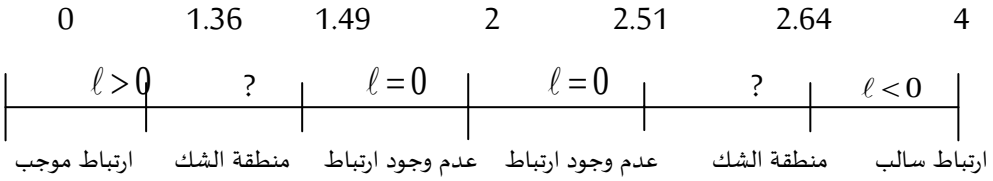

من خلال الشكل التالي نلاحظ أن قيمة (DW) المحسوبة تقع في منطقة الإرتباط الذاتي موجب لكون قيمة (DW) محصورة بين 0<dw<1.36 ومنه نرفض الفرض العدم ($H_0 \rightarrow \ell = 0$)، أي توجد مشكلة الإرتباط الذاتي من الدرجة الأولى.

الجدول (06): دوال الارتباط الذاتي البسيط والجزئي *(correlogramme)* للبواقي (1)

Date: 07/21/20 Time: 15:07
Sample: 1989 2019
Included observations: 31

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.629	0.629	13.470	0.000
		2	0.239	-0.258	15.484	0.000
		3	0.156	0.229	16.376	0.001
		4	0.124	-0.090	16.957	0.002
		5	0.131	0.154	17.636	0.003
		6	0.044	-0.212	17.714	0.007
		7	-0.121	-0.077	18.333	0.011
		8	-0.109	0.081	18.857	0.016
		9	-0.091	-0.146	19.244	0.023
		10	-0.150	-0.035	20.342	0.026
		11	-0.119	0.048	21.063	0.033
		12	-0.111	-0.077	21.723	0.041
		13	-0.169	-0.100	23.351	0.038
		14	-0.180	-0.052	25.310	0.032
		15	-0.210	-0.094	28.125	0.021
		16	-0.167	0.059	30.021	0.018

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج**eviews 08**

من خلال الجدول رقم (06) الخاص بدوال الارتباط الذاتي البسيط والجزئي للبواقي يثبت لنا وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء كون أن بعض القيم خارجة عن مجال الثقة.

من خلال النتائج المتحصل عليها فإن النموذج رغم معنوية معلماته إلا أنه غير مقبول لوجود مشكلة الإرتبا+ط الذاتي بين الأخطاء والذي يستوجب علينا تصحيحه، سوف نستعمل طريقة (*Cochrane-Orcutt*) والتي تعد من بين الطرق التي تساعد من التخلص من مشكلة الإرتباط الذاتي بين الأخطاء.

من أجل معالجة الإرتباط الذاتي بين الأخطاء الموجود في النموذج الثاني تم إدخال الإنحدار الذاتي من الرتبة *AR(1)*، *MA(1)* على النموذج ومن ثم المفاضلة بين النموذجين، و كانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (07) : نتائج النموذج الثاني والثالث

المعايير / النماذج	*Akaike*	*Schwarz*	*Scr*	R^2	*Dw*	معنوية F	المعالم	معنوية المعالم
النموذج 02 بعد إضافة *AR(1)*	-1.859	-1.719	0.2240	0.9791	1.867	0.000	*C*	0.0003
							LPoil	0.0000
							AR(1)	0.0000
النموذج 03 بعد إضافة *MA(1)*	-1.310	-1.171	0.403	0.9633	1.300	0.000	*C*	0.0000
							LPoil	0.0000
							MA(1)	0.0000

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج eviews 08.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن النموذج الثاني توجد فيه كل الشروط المناسبة لقبوله كأفضل نموذج وذلك من حيث أنه يتوفر على:

- أكبر معامل تحديد R^2؛
- أصغر تباين للبواقي *Scr*؛
- أقل القيم بالنسبة لمعياري *Akaike* و *Schwarz*.

الجدول رقم (08) : نتائج تقدير النموذج الثاني

Dependent Variable: LGDP
Method: Least Squares
Date: 07/21/20 Time: 15:58
Sample (adjusted): 1990 2019
Included observations: 30 after adjustments
Convergence achieved after 11 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	25.38910	6.137347	4.136821	0.0003
LPOIL	0.391442	0.065102	6.012726	0.0000
AR(1)	0.987253	0.048493	20.35862	0.0000

R-squared	0.979185	Mean dependent var	25.25029
Adjusted R-squared	0.977643	S.D. dependent var	0.609172
S.E. of regression	0.091084	Akaike info criterion	-1.859429
Sum squared resid	0.224000	Schwarz criterion	-1.719309
Log likelihood	30.89143	Hannan-Quinn criter.	-1.814603
F-statistic	635.0790	Durbin-Watson stat	1.867559
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted AR Roots	.99

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج eviews 08

LGDP = 25.3891048569 + 0.391442230529*LPOIL + [AR(1)=0.987252847937]

- معامل التحديد :

نلاحظ بأن : قيمة معامل التحديد R^2 = 0.879 معنى أن النموذج يعبر بنسبة 87.9 % عن العلاقة بين الناتج الداخلي الإجمالي و أسعار البترول ، أو بمعنى آخر فإن 87.9 % من التغيرات الحاصلة في الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر من 1989 الى 2019 كانت نتيجة تغير المتغير المستقل سعر البترول أما النسبة المتبقية 2.1 فيرجع إلى عوامل أخرى تدخل في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي.

1- اختبار ستودنت

الجدول (09): معنوية المتغيرات التفسيرية والثابت

المعالم	*Prob*	التعليق (الملاحظة)	القرار
الثابت	0.0003	*prob<0.05* و */t-cal/>t-tab*	الثابت معنوي
LPOIL	0.0000	*prob<0.05* و */t-cal/>t-tab*	معنوي*LPoil*
MA(1)	0.0000	*prob<0.05* و */t-cal/>t-tab*	معنوي*AR(1)*

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج eviews 08.

نلاحظ من خلال الجدول أن القيم المحسوبة ***t-cal*** أكبر من ***t-tab*** عند مستوى معنوية 5% كما أن إحتمال كل معلمة أصغر من (0.05) وبالتالي نرفض الفرضية ($H_0 : a_i = 0$)، إذن فإن جل معلمات النموذج معنوية تختلف عن الصفر.

2- اختبار المعنوية الكلية (*Test Fischer*):نستعمل مقياس F لإختبار المعنوية الكلية للإنحدار اي اختبار الفرض العدمي الذي يساوي جميع معاملات الميل الجزئية 0 .

$$\begin{cases} H_0 : a_1 = a_2 = ..a_k = 0 & \text{(انعدام العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع)} \\ H_0 : a_i \neq 0 & \text{(وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع)} \end{cases}$$

لإختبار المعنوية الكلية للنموذج نقارن**Prob(F-statistic)**مع **0.05** اذا كانت **Prob<0.05** فاننا نرفض ***H0*** ونقبل ***H1*** ،اي هناك معنوية كلية للنموذج .

Prob(F-statistic)=0.00000<0.05 فاننا نرفض **H0**ونقبل H_1 اي النموذج ذو معنوية إحصائية عند **5%**

3- اختبار الارتباط الذاتي:

يوضح الجدول التالي اختبار *Breush-Godfrey* للارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية حيث كانت نتائجه كما يلي:

الجدول (10): نتائج اختبار *LM-Test*

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.504755	Prob. F(2,25)	0.6097
Obs*R-squared	1.164394	Prob. Chi-Square(2)	0.5587

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 07/21/20 Time: 15:58
Sample: 1990 2019
Included observations: 30
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.490232	6.809542	0.218845	0.8285
LPOIL	0.016902	0.068667	0.246138	0.8076
AR(1)	0.012575	0.054151	0.232224	0.8183
RESID(-1)	0.067844	0.202688	0.334720	0.7406
RESID(-2)	-0.205265	0.217718	-0.942800	0.3548

R-squared	0.038813	Mean dependent var	6.93E-11
Adjusted R-squared	-0.114977	S.D. dependent var	0.087887
S.E. of regression	0.092802	Akaike info criterion	-1.765682
Sum squared resid	0.215306	Schwarz criterion	-1.532149
Log likelihood	31.48523	Hannan-Quinn criter.	-1.690973
F-statistic	0.252378	Durbin-Watson stat	1.916320
Prob(F-statistic)	0.905466		

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج eviews 08

من خلال نتائج الجدول (10) فإن الاحتمال أكبر من 5% ، أي ينفي وجود الإرتباط الذاتي بين الأخطاء و منه نقبل فرضية العدم($H_0 : l = 0$)، وذلك ما يتبين لنا من خلال دوال الارتباط البسيط والجزئي في الجدول الموالي:

الجدول (11): دوال الارتباط الذاتي البسيط والجزئي *(correlogramme)* للبواقي (2)

Date: 07/21/20 Time: 16:01
Sample: 1989 2019
Included observations: 30
Q-statistic probabilities adjusted for 1 ARMA term

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	0.066	0.066	0.1437	
		2	-0.167	-0.172	1.1035	0.294
		3	0.205	0.238	2.6027	0.272
		4	0.046	-0.028	2.6818	0.443
		5	0.171	0.272	3.8084	0.433
		6	0.050	-0.058	3.9093	0.563
		7	-0.200	-0.130	5.5748	0.472
		8	0.130	0.086	6.3067	0.504
		9	0.042	-0.082	6.3857	0.604
		10	-0.035	0.078	6.4434	0.695
		11	-0.089	-0.199	6.8429	0.740
		12	-0.180	-0.073	8.5751	0.661
		13	-0.202	-0.333	10.888	0.539
		14	-0.137	-0.148	12.014	0.527
		15	-0.020	0.011	12.040	0.603
		16	-0.143	-0.127	13.450	0.568

Activer Windows

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج eviews08

يوضح الجدول (11) أن مختلف القيم كانت داخل مجال الثقة كما أن (*Prob*) أكبر من 0.05، وهذا ما يثبت غياب الإرتباط الذاتي للأخطاء العشوائية.

4-اختبار اعتدالية البواقي (الأخطاء العشوائية):

الشكل (12): المدرج التكراري *(Histogramme)* لإعتدالية البواقي

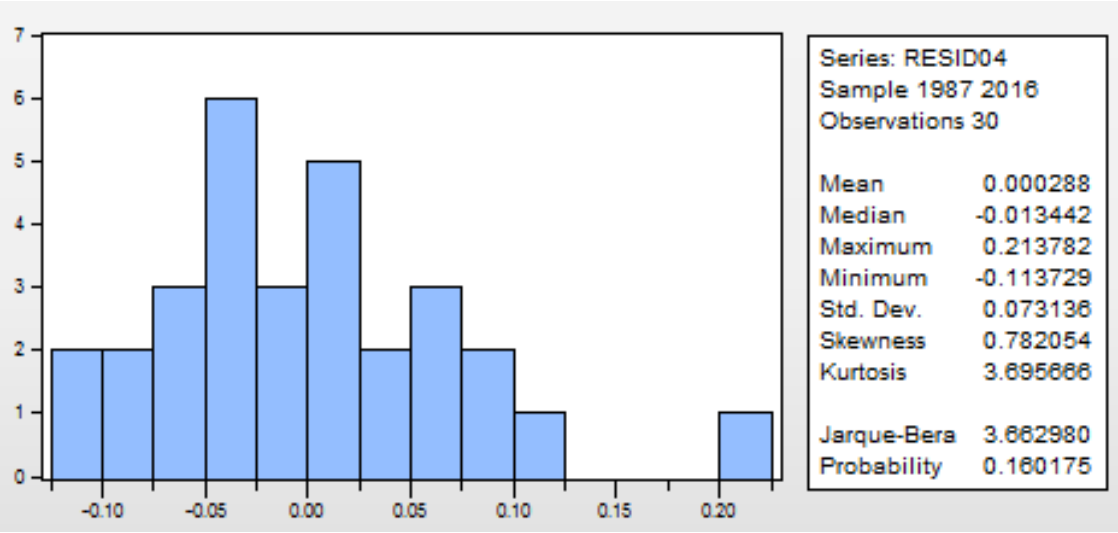

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviows 08

5- اختبار *Jarque- Bera*:

H_0 : توزيع البواقي طبيعي

H_1 : توزيع البواقي غير طبيعي

نقارن قيمة **prob (jarque – bera)** مع **0,05** ، فإذا كانت **(prob j – b)** أكبر من **0. 05** ، نقبل الفرضية **H_0** أي أن الأخطاء تتبع توزيع طبيعي أما إذا وجدنا **(probj - b)** أصغر من **0,05** نقل الفرضية **H_1** اي الأخطاء لا تتبع توزيع الطبيعي .

لدينا : **Prob (j - b) = 0.160175 0 >,05**

بما ان : **0 >,05 0.160175 Prob (j - b)** فإننا نقبل الفرضية **H_0** و نرفض الفرضية**H_1** أي الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي .

6-اختبار ثبات تباين الأخطاء العشوائية

- **اختبار *ARCH-LM*:**

إذا كان:

$H_0 : p_1 = \ldots\ldots = p_m = 0$ أي تجانس (ثبات) تباين البواقي؛ حيث أن: نقبل H_0، $nR^2 < X_\alpha^2(p)$

نقبل H_1 أي عدم (تجانس) ثبات تباين البواقي. ، $nR^2 > X_\alpha^2(p)$

الجدول (13): اختبار *ARCH-LM* لمربع البواقي

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.216326	Prob. F(1,27)	0.6456
Obs*R-squared	0.230503	Prob. Chi-Square(1)	0.6312

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 07/21/20 Time: 16:10
Sample (adjusted): 1991 2019
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.008408	0.002912	2.887092	0.0076
RESID^2(-1)	-0.089171	0.191721	-0.465108	0.6456

R-squared	0.007948	Mean dependent var	0.007719
Adjusted R-squared	-0.028794	S.D. dependent var	0.013314
S.E. of regression	0.013505	Akaike info criterion	-5.705088
Sum squared resid	0.004924	Schwarz criterion	-5.610792
Log likelihood	84.72378	Hannan-Quinn criter.	-5.675556
F-statistic	0.216326	Durbin-Watson stat	1.144638
Prob(F-statistic)	0.645583		

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews 08

يتبين من الجدول (13) أن : $nR^2 < 3{,}84$

ومنه تقبل الفرضية الصفرية أي تجانس (ثبات) تباين البواقي « *Absence l'effet d'ARCH* »، والذي تؤكده دوال الارتباط الذاتي البسيط والجزئي *(correlogramme)* لمربع البواقي:

الجدول (14): دوال الإرتباط الذاتي البسيط والجزئي *(correlogramme)* لمربع البواقي

Date: 08/09/20 Time: 22:30
Sample: 1989 2019
Included observations: 31

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.010	0.010	0.0034	0.953
		2	0.129	0.129	0.5891	0.745
		3	0.004	0.002	0.5897	0.899
		4	-0.028	-0.046	0.6203	0.961
		5	0.102	0.104	1.0312	0.960
		6	0.047	0.056	1.1205	0.981
		7	-0.022	-0.052	1.1408	0.992
		8	-0.007	-0.021	1.1427	0.997
		9	-0.078	-0.061	1.4237	0.998
		10	0.073	0.074	1.6830	0.998
		11	0.036	0.042	1.7499	0.999
		12	-0.041	-0.063	1.8424	1.000
		13	-0.018	-0.028	1.8601	1.000
		14	-0.073	-0.038	2.1815	1.000
		15	-0.074	-0.075	2.5322	1.000
		16	-0.048	-0.058	2.6890	1.000

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews 08

من خلال الجدول (14)، يتبين أن مختلف القمم *pics* داخل مجال الثقة، أين يمكن الجزم بتجانس (ثبات) التباين.

الخاتمة العامة

يعتبر قطاع البترول المحرك الأساسي للإقتصاد بالنظر إلى الضعف المسجل في مستويات نمو القطاعات الاخرى. وبالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الجزائر من أجل إصلاح هذا الوضع إلا أنها لم تستطع تحرير نفسها من هذه الهيمنة البترولية.

وقد إرتبطت دراستنا في الإجابة على الإشكالية التي تدور حول: مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة الممتدة من 1989الى 2019.

و من خلال خطة العمل التي إنتهجناها محاولين ضبط متغيرات الموضوع و الإجابة على إشكاليتنا و للحصول على المعلومات بخصوصها. و قد تناولنا في الفصلين كل ما يمس البترول و النمو الاقتصادي كإختبار لصحة الفرضيات:

الفرضية الاولى: أكدت الدراسة أن هناك علاقة بين أسعار البترول والنمو الاقتصادي بحيث العلاقة علاقة طردية لأن الإقتصاد الجزائري بصفة عامة مرتكز على قطاع المحروقات(بالخصوص البترول) بحيث كل ما إرتفع سعر البترول إرتفع معدل النمو الاقتصادي و العكس صحيح.

الفرضية الثانية: تعتبر الجزائر دولة ذات إقتصاد ريعي لاعتمادها في نشاطها الإقتصادي على مورد طبيعي أحادي لتوليد الدخل، أي أنها تعتمد على صادرات البترول والغاز التي تمثل حوالي 90%من قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

الفرضية الثالثة: دور منظمة الاوبك (OPEC)هو الدفاع عن الدول المنتجة و المصدرة للبترول و هذا هو الدور الرئيسي والأساسي لمنظمة الاوبك.ومن الجدير ذكره هو ان الأداة الرئيسية التي تملكها الاوبك هي التحكم في مستويات الإنتاج ومستويات العرض اما من خلال تقليصها إلى الحد الأدنى او رفعها إلى الحد الأعلى، ومن هنا يضهر دور منظمة الاوبك في استقرار الاسعار النفطية.

من اجل اسقاط الجانب النظري على الإقتصاد الجزائري قمنا بدراسة قياسية ،تمهيدا أشرنا إلى أهمية القطاع النفطي في الجزائر وتأثيره على النشاط الإقتصادي، قمنا بتحليل ودراسة قياسية ممتدة من 1989 إلى غاية 2018.

بالتطرق إلى أهم المبادئ و الأسس الندرية التي تقوم عليها عملية التحليل و النمذجة بإستخدام الاختبارات التالية:

- إختبار ستودنت Test de student
- إختبار المعنوية الكلية Test de fisher

- إختبار الارتباط الذاتي Durbin-watson test
- إختبار اعتدادية البواقي (الاخطاء العشوائية)
- إختبار توزيع البوافي Jarque-bera
- إختبار توزيع ثبات تباين الاخطاء العشوائية.

نتائج الدراسة:

- ✓ السعر البترولي يتحدد انطلاقا من مجموعة من المحددات وان الجزائر دولة ريعية بترولية يتأثر اقتصادها بتغيرات التي تطرأ على الاسعار اما اجابا او سلبا.
- ✓ وجود تأثيرات ذات دلالة إحصائية وقيآسية وعلاقة طويلة المدى بين التغير في السعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية .
- ✓ تعتبر أسعار النفط المصدر الاول المتحكم في النشاط الإقتصادي.
- ✓ أسعار النفط لها علاقة طردية وقوية مع النمو الاقتصادي اي انه عند ارتفاع أسعار النفط بوحدة واحدة يرتفع معدل النمو الاقتصادي ب 0.83.
- ✓ من خلال نتائج التقدير يمكننا القول ان النمو الاقتصادي يتأثر بشكل كبير بأسعار البترول. اذ يعتبر العامل الأكثر تأثير على نمو الاقتصادي في الجزائر.

مقترحات و التوصيات : بناءا على النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث يكون بإمكاننا تقديم الاقتراحات وتوصيات التالية:

- ✓ عدم الإعتماد على مداخيل المحروقات بشكل كبير والعمل على تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال زيادة دعم القطاع الزراعي والصناعي وتشجيع خلق مؤسسات صغيرة ومؤسسات متوسطة التي تعمل على خلق قيمة مضافة و إمتصاص البطالة.
- ✓ تشجيع عملية الاستثمار خارج المحروقات خاصة قطاع السياحة الذي يعد بالكثير نظرا للامكانيات الهائلة التي تتمتع بها الجزائر وهذا بالقضاء على معوقات الاستثمار.
- ✓ يجب ترشيد استغلال الموارد الطبيعية في صورة النفط والغاز لضمان موارد مالية للأجيال القادمة.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل المخصص للدراسة التطبيقية، ومن أجل الوصول للأهداف المسطرة وذلك من خلال النمذجة القياسية لاثر تقلبات اسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1989 الى غاية 2019 الدراسة كانت بإتباع طريقة المربعات الصغرى العادية بالاعتماد على أسلوب الانحدار الخطي البسيط، حيث توصلنا في الأخير إلى قبول النموذج الثاني المقبول من الناحية الإحصائية والاقتصادية بعد تصحيح مشكل الارتباط الذاتي.

ومن خلال نتائج التقدير يمكننا القول أن النمو الاقتصادي يتاثر بشكل كبير باسعار البترول ، إذ تعتبر العامل الأكثر تأثيرا على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة من سنة1989 إلى سنة 2019.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1-الكتب:

احمد شفيق الخطيب ، **معجم مصطلحات البترول و الصناعة النفطية** ،مكتبة لبنان ، ساحة رياض الصلع ، الطبعة الجديدة ،1990 .

احمد جبران بدران ، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، 1435 هـ -2014 م .

امينة مخلفي **محاضرات حول مدخل الى الاقتصاد البترولي** (اقصاد النفط) -الجزء الأول،الطبعة 2013-2014 .

بلمقدم مصطفى وبن رمضان انيسة ، **الموارد الطبيعية الناضبة واثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة البترول في الجزائر** ، العدد 3 ، 2012 .

بيوار خنسي ، **البترول – اهميته ، مخاطره وتحدياته** . دار ئاراس للطباعة والنشر ، الطبعة الاولى ، اربيل ، 2006 .

فتحي احمد الخولي، **اقتصاديات النفط** . دار زهران للنشر والتوزيع ، جدة ،السعودية ،سنة 1997 .

جمال قاسم حسن ، **النفط والغاز الصخريين واثرهما علي اسواق النفط العالمية** . يوليو 2015 .

نبيل جعفر عبد الرضا، **اقتصاد النفط** . دار احياء التراث العربي ، بيروت ، 2011 .

عبد القادر محمد عطية ،**الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق** ،الطبعة الثانية دار الجامعية ،الإسكندرية ، مصر ،2000

عبد المطلب عبد الحميد ، **اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية** . الدار الجامعية – الاسكندرية ، الطبعة الاولى ،2006 .

محمد ازهر سعسد السماك و عبد المنعم عبد الوهاب ، **جغرافية النفط والطاقة** . 1981 .

محمد محروس اسماعيل ،**اقتصاديات البتر ل والطاقة** . دار الجامعية المصرية ،الطبعة الاولى ، 1988 .

محمد احمد الدوري ، **مبادى اقتصاد النفط** . دار شموع الثقافة ، الطبعة الاولى ، ليبيا .

حسين عبد الله ، **البترول العربي دراسات اقتصادية** سياسية . دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2003 .

محمد ناجي حسن خليفة ،**النمو الاقتصادي–النظرية والمفهوم** . دار القاهرة للنشر ، القاهرة ، 2001 .

محمود الوادي ابراهيم خريس واخرون ، **الاساس في علم الاقتصاد** . دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، ط عربية ، عمان ، 2007 .

فؤاد عبد المنعم احمد ،**السياسة الشرعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية وتطبيقاتها** . الطبعة الاولى ، منشورات البنك الاسلامي للتنمية ، 2001 .

عبد اللطيف مصطفى ،عبد الرحمان سانية ، **دراسات في التنمية الاقتصادية مكتبة حسن العصرية** . الطبعة الاولى ، لبنان بيروت ، 2014م .

مصلح الطراونه، ليلى لعبيدي مامين، **منظمة التجارة العالمية ومنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2013 .

سعيد خليفة الحموي، **اساسيات انتاج الطاقة (بترول – كهرباء – الغاز)** ،الاكاديميون في النشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، المملكة الاوردونية الهاشمية ، 1437هـ –2016م .

محمد شيخي ، **دروس وامثلة محلولة في الاقتصاد القياسي** ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة النسخة الاولى 2011/2010 .

قوري يحيى عبد الله ، **الاقتصاد قياسي** ، ليسانس ، تخصص اقتصاد كمي ، جامعة امحمد بوقرة ، بومرداس ،2017-2018 .

محمد شيخي ، **طرق الاقتصاد القياسي** ، الطبعة الاولى ، الجزائر ، 2011م .

مشد وهيبة، **أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي**، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر، 2005 .

مايكل روس ، **نقمة النفط** ، الطبعة الاولى ، 2014 .

2-الرسائل والأطروحات

بلهداف رحمة، **النفط العربي واستراتيجيات استغلاله في اطار ضوابط التنمية المستدامة** ، اطروحة دكتوراه ،جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2016/2015 .

فاتح زهار واخرون ، **دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على تغيرات سعر النفط** . مذكرة ليسانس ، قسم العلوم اقتصادية ، كلية العلوم اقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة فرحات عباس ، 1999 .

خويلدات محمد مجاهد ، **اثر تقلبات اسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر –الايمارات العربية المتحدة)** . ليسانس ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2013/2012 .

كبداني سيدي احمد ، **اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية (دراسة تحليلية وقياسية)** . اطروحة دكتوراه ، جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان، 2013/2012 .

[1] – طرشي مريم و مسخر حدة ، **اثر تقلبات اسعار النفط على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر للفترة 2000-2016** . ماستر ، تخصص نقود ومؤسسات مالية ، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة ، 2016-2017 .

[1] – شتيوي مروة و شتيوي شبيلة ، **اثر تقلبات اسعار البترول على تمويل الاستثمار في الجزائر 2000-2016** . ماستر تخصص نقود ومؤسسات مالية جامعة 8ماي 1945 قالمة 2016-2019.

[1] – مرسلي رضوان وبورقعة سعاد ، **اثر تغيرات اسعار البترول على الاقتصاد الجزائري** . ماستر ، جامعة الدكتور مولاي الطاهر ، سعيدة ، 2015 /2016 .

[1] – قويدري قوشيح بوجمعة ، **انعكاسات تقلبات اسعار البترول على التوازنات الاقتصادية والكلية في الجزائر.** ماجيستير ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، شلف ، 2008 /2009 .

– احمد عثماني ومحي الدين لوزري ، **تغيرات اسعار النفط وتاثيرها على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000–2015** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي جامعة محمد الصديق بن يحيى ، جيجل ، 2016–2017

– موري سمية ، **اثر تقلبات اسعار الصرف على العائدات النفطلة – دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة ماجيستير ، جامعة تلمسان ، سنة 2009–2010 .

– رملي نعيمة ومخلفي عبد الحميد ، **التنبؤ بسعر النفط الخام في الجزائر** ، مذكرة مكملة لشهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص الطرق الكمية في التسيير ، جامعة د . الطاهر مولاي سعيدة ، 2014–2015.

– عمراني وهيبة ، **تغيرات اسعار النفط وتاثيرها على الاقتصاد الوطني**، مذكرة تكملة شهادة الماستر تخصص مالية المؤسسة جامعة اكلي امحند اولحاج ، البويرة 2017–2018 .

– زمال وهيبة ، **اثر تقلبات الايرادات النفطية على الاقتصلد الكلي (النمو الاقتصادي)**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية جامعة ابي بكر بلقايد ، 2017–2018 .

– وحيد خير الدين ، **اهمية الثورة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتجيات البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر** ، مدكرة مكملة لشهادة الماجيستير في العلوم اقتصادية تخصص اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة 2012–2013 .

– عدة اسماء ، **اثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر** ، شهادة الماجيستير، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة وهران 2 .

– حاج بن زيدان ، **دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات اسعار البترول لدى دول المينا دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر 1970–2010** ، اطروحة دكتوراه في العلوم اقتصادية ، تخصص اقتصاد ، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان .

سالم بوغرارة ، **السياسة التسعيرية لمنظمة الاوبك وانعكاسها على سوق النفط العالمي** ، شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير البترول ، جامعة قاصدي مرباح ، وارقلة 2012-2013 .

- بوخشبة هوارية ودلاس شهيناز ، **اثر تقلبات اسعار البترول على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1980-2015)** ، شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالية دولية جامعة د.الطاهر مولاي سعسدة 2016-2017 .

- بهاء الدين طويل، **دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2010**، اطروحة دكتوراه في العلوم اقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2015-2016 .

- شعبي الأمين ، **دور منظمة الدول المصدرة للبترول opec في ضبط السوق الدولية للنفط**، شهادة ليسانس في العلوم اقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد بوضياف ، مسيلة 2017-2018 .